الفصل السابع

الخلل في التوازن الخارجي

تمهيد:

كثيراً ما يوصف الاقتصاد المصرى بأنه "اقتصاد يستهلك أكثر مما ينتج ، ويستورد أكثر مما يصدر" . وإذا كان الشطر الأول من هذه العبارة ينطوى على شئ من المبالغة ، حيث أن الاقتصاد المصرى كان يحقق معدلات ادخار موجبة فى معظم سنوات فترة التحليل ، فإن الشطر الثانى من العبارة صحيح تماماً . إذ أن واردات الاقتصاد المصرى من السلع والخدمات كانت تزيد على صادراته طوال فترة التحليل . وبالرغم من أن التحويلات الخاصة (أساساً تحويلات المصريين العاملين فى الخارج) ، والتحويلات الرسمية (أساساً المنح والهبات الخارجية) قد ساعدت فى تمويل جانب من العجز فى ميزان السلع والخدمات ، بل إنها أدت إلى ظهور فائض جار فى بعض السنوات ، إلا أن الصورة العامة الأكثر ثباتاً تظل هى صورة العجز المزمن فى الميزان التجارى . ويرجع هذا العجز بصفة أساسية إلى ضعف القدرات الإنتاجية للاقتصاد المصرى من جهة أولى ، وإلى ضعف القدرات التنافسية لطيف واسع من المنتجات المصرية من جهة ثانية ، وإلى الزيادات غير الضرورية فى الاستهلاك والاستيراد من جهة ثالثة . وهذه الأسباب تعود بنا إلى الاختلالات فى هياكل الإنتاج وأنماط الاستهلاك ، وإلى تواضع الإنتاجية وانخفاض مستوى الكفاءة الاقتصادية ، ومن ثم إلى ضعف النمو الاقتصادى وسوء توزيع الدخل والثروة . وهذه العلل تضع موضع التساؤل مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى طبقت فى مصر على امتداد العقود الثلاثة الماضية .

ويسعى هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على التطورات فى العناصر الرئيسية لميزان المدفوعات من منتصف السبعينات من القرن العشرين حتى منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ، وكذلك على ما اتصل بهذه التطورات من سياسات . كما يسعى إلى بيان ما ترتب على هذه التطورات من نتائج ، لاسيما تلك المتصلة بالمديونية الخارجية وأعبائها والتغيرات فى سعر الصرف والاحتياطيات الدولية . وسوف يتطرق التحليل إلى عدد من القضايا المهمة مثل التغيرات فى التركيب السلعى والجغرافى للتجارة والتحولات فى مصادر النقد الأجنبى ونسب تغطية الصادرات للواردات عموماً ، وفى المناطق الحرة خصوصا ، والاستثمار الأجنبى والمعونات الأجنبية وتطور معدل التبادل الدولى والمدى الذى وصل إليه الاقتصاد المصرى فى انفتاحه على الخارج من خلال السياسات التجارية ومن خلال الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف .

٧-١ مشكلات فى بيانات ميزان المدفوعات:

ومن المهم ، قبل إخضاع البيانات المتاحة عن ميزان المدفوعات للتحليل ، أن نشير إلى عدد من الصعوبات المتعلقة بهذه البيانات خلال فترة الدراسة . ففى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين كانت نسبة كبيرة من التعاملات فى النقد الأجنبى تتم خارج الجهاز المصرفى . كما أنه لم يكن هناك إلزام على المقيمين بتسليم متحصلاتهم من النقد الأجنبى إلى البنوك ، وكان من حقهم الاحتفاظ بها فى حسابات خاصة بالنقد الأجنبى . ومازال هذا الحق قائماً حتى الآن ، وذلك باستثناء فترة قصيرة من السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ تقرر فيها إلزام المصدرين ببيع ٧٥% مما يرد إليهم من نقد أجنبى إلى البنوك المعتمدة فى مصر . وكما سبق ذكره فى الفصل الثانى ، ألغى هذا القرار فى أواخر ٢٠٠٤ بمقتضى الحكم القضائى بعدم دستوريته ، وكذلك فى ضوء وفرة النقد الأجنبى وتراجع الانخفاض فى سعر صرف الجنيه المصرى آنذاك . أضف إلى ما تقدم أن جانباً غير قليل من المنح والمعونات والقروض الرسمية فى السبعينات والثمانينات لم يكن يمر على الجهاز المصرفى ، وبخاصة إذا أتت فى صورة عينية .

ولما كان تصوير ميزان المدفوعات يعتمد فى المقام الأول على تسجيل مبيعات ومشتريات النقد الأجنبى فى الجهاز المصرفى ، فمن المرجح أن عدداً من بنود ميزان المدفوعات يظهر بأقل من قيمته الفعلية أو بأكثر منها . فالواردات التى لا تستلزم تحويل عملة قد لا تسجل فى الميزان ، كما فى نظام الاستيراد دون تحويل عملة ، وكما هو الحال بالنسبة للسلع التى ترد للمستثمرين الأجانب والتى تمثل جانباً من حصتهم فى رأس مال المشروعات التى يقيمونها فى مصر . كما أن الصادرات قد تمثل بأقل من قيمتها حيث أن كل استيراد دون تحويل عمله غالباً ما كان يقابله تصدير سلع أو خدمات دون تحصيل عملة[1] .

ولم تختف المشكلات بتوحيد سعر الصرف واختفاء السوق الموازية أو السوق السوداء أو تقلص وزنها منذ أوائل التسعينات . إذ تظل هناك علامات استفهام أو تعجب غير قليلة بالنسبة لمدى الدقة فى تقدير بنود أخرى فى ميزان المدفوعات ، وبخاصة الإنفاق السياحى وتحويلات العاملين فى الخارج وتدفقات رأس المال الخاص والاستثمار المباشر . ويشير تقرير حديث صادر عن صندوق النقد الدولى فى إبريل ٢٠٠٥[2] إلى أن ثمة عيوباً مزمنة فى مصادر البيانات وفى أساليب التقدير التى يعتمد عليها فى إعداد ميزان المدفوعات ، وأن هذه العيوب تؤدى إلى تشويه المحتوى المعلوماتى لكل من الحساب الجارى والحساب الرأسمالى والمالى فى ميزان المدفوعات . وقد رأت بعثة الصندوق أنه لو تم تصحيح نقص التسجيل فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر (لا سيما الاستثمار فى قطاع البترول والغاز) ، وكذلك معالجة التقديرات غير الوافية بشأن التدفقات الخارجة فى الحساب الرأسمالى والمرتبطة بالسياحة عادةً ، فإن الحساب الرأسمالى والمالى قد يسجل فائضاً وليس عجزاً كما يظهر فى التقديرات الرسمية[3].

---

(١) حول مشاكل بيانات ميزان المدفوعات فى السبعينات والثمانينات ، راجع :

IMF, ARE-Recent Ecoomic Developments, 23 January, 1981, p. 46.

(2) IMF, ARE-Staff Report for the 2005 Article IV Consultation, 25 April, 2005, p. 19 and pp.40-41. (www.imf.org).

(٣) تم تدارك النقص فى تسجيل الاستثمار الأجنبى المباشر بإضافة الاستثمار فى قطاع البترول والغاز اعتباراً من السنة المالية ٢٠٠٤/٠٥ .

كما يشير التقرير إلى أن الفوائض التى قد تظهر فى الحساب الجارى يشوبها قدر من المبالغة أو التضخيم ، وأن هذه الفوائض قد تنخفض فيما لو استخدمت بيانات الصادرات والواردات لدى الشركاء التجاريين لمصر فى تقدير الميزان التجارى . إذ من الثابت أن هناك فروقاً كبيرة بين قيم الواردات والصادرات التى تظهر فى موازين مدفوعات الشركاء التجاريين لمصر وبين القيم المناظرة فى ميزان المدفوعات المصرى . وقد رأت بعثة الصندوق أن هذه المشكلات قد لا تغير كثيراً من تقييمها للوضع الخارجى فى المدى المتوسط ، ولكنها تشكل عائقاً لا يستهان به أمام محاولة تقييم التقلبات الدورية فى المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وكذلك أمام تقييم تنافسية مصر . وأخيراً ، رأت البعثة أن المشكلات القائمة فى تقدير عناصر ميزان المدفوعات المصرى تعوق اتخاذ السياسات الملائمة فى الوقت المناسب من جانب السلطات المصرية . وقد أجرى البنك المركزى مؤخراً مراجعة لعناصر ميزان المدفوعات ، بعون فنى من صندوق النقد الدولى ، وذلك بهدف تصوير ميزان المدفوعات بما يتفق والإصدار الخامس من دليل إعداد ميزان المدفوعات الصادر عن الصندوق .

وسوف نعتمد فى تحليل ميزان المدفوعات على البيانات المعروضة فى جدول (٧-م-١) والتى حصلنا عليها من مصدرين . أولهما : البنك الدولى (قاعدة معلومات مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ ، ومصدرها الأصلى صندوق النقد الدولى) ، وذلك بالنسبة للفترة ١٩٧٧ــ٢٠٠٣ . وثانيهما : البنك المركزى المصرى (النشرة الإحصائية الشهرية) ، وذلك بالنسبة للسنوات الأحدث ١٩٩٩ــ٢٠٠٥ . وتجدر الإشارة إلى بعض الاختلافات بين هذين المصدرين فى التعامل مع عدد من عناصر ميزان المدفوعات . فالواردات تظهر فى بيانات البنك الدولى بقيمة أقل من نظيرتها فى بيانات البنك المركزى . والسبب فى ذلك هو أن الواردات تسجل فى بيانات البنك الدولى مستبعداً منها تكاليف الشحن والنولون والتأمين ، أى على الأساس فوب (f.o.b.) ، بينما تظهر الواردات فى بيانات البنك المركزى متضمنة هذه التكاليف ، أى على الأساس سيف (c.i.f.) . كما تشتمل بيانات البنك المركزى عن الصادرات والواردات صادرات وواردات المناطق الحرة ، بينما ليس من الواضح ما إذا كانت هذه

البنود متضمنة فى بيانات البنك الدولى أو مستبعدة منها . كذلك يلاحظ أن بيانات البنك المركزى تدرج دخل الاستثمار المحصل والمدفوع ضمن المتحصلات والمدفوعات عن الخدمات على التوالى ، بينما يدرج البنك الدولى هذين العنصرين ضمن بند الدخل المحصل والدخل المدفوع . وقد عدلنا بيانات الخدمات التى تظهر فى الحساب الجارى المعد من جانب البنك المركزى بحيث تكون متوافقة مع أسلوب البنك الدولى فى التعامل معها .

وثمة فروق أخرى بين هذين المصدرين فى عدد من البنود الأخرى ، بما فى ذلك بند السهو والخطأ الذى يظهر بشكل متضخم فى بعض السنوات فى بيانات البنك المركزى ، كما هو الحال فى السنوات الثلاث الأخيرة فى جدول (٧-م-١) ، حيث تراوحت قيمة هذا البند بين ١,٣ و١,٨ مليار دولار ، أى ما بين ٧,٦ و١٠,٤ مليار جنيه . ولا شك فى أن تضخم بند السهو والخطأ يفصح عن غياب الدقة فى تقدير بعض بنود ميزان المدفوعات التى ينشرها البنك المركزى ، وبخاصة منذ تحرير سعر الصرف فى ١٩٩١ وتعويمه فى ٢٠٠٣ ، ومنذ السماح لشركات الصرافة بالعمل جنباً إلى جنب مع البنوك ، ومنذ إزالة القيود على انتقال الأموال عبر الحدود المصرية .

لاحظ أن بيانات الصادرات والواردات التى تظهر ضمن ميزان المدفوعات المقدر بواسطة البنك المركزى تختلف عن البيانات المناظرة التى ينشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . فبينما يعتمد البنك المركزى على المدفوعات عن الواردات والمتحصلات من الصادرات ، وذلك بغض النظر عن دخول السلع إلى مصر أو خروجها منها ، فإن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ينشر بيانات الجمارك ، التى تعتمد على الحركة المادية للسلع عبر الحدود المصرية . ولما كانت حركة الأموال غير متطابقة مع حركة السلع عبر الحدود ، فثمة فروق ملموسة فى تقديرات التجارة الخارجية طبقاً لهذين المصدرين . أضف إلى ما تقدم أن بيانات الجمارك (التعبئة) لا تتضمن صادرات وواردات المناطق الحرة ، وذلك لاعتبار المناطق الحرة مناطق

خارج الحدود الجمركية للدولة . كما أن ثمة أوجه أخرى للاختلاف بين بيانات الجمارك وبيانات البنك المركزى عن الصادرات والواردات . فجانب من التباين قد ينشأ عن الاختلاف فى درجة التغطية ، مثلاً بعدم إدراج السلع المعفاة من الرسوم الجمركية وكذلك عدم إدراج بعض الواردات أو الصادرات المتصلة ببعض القطاعات ، لاسيما قطاع الطاقة والقطاع العسكرى ، ضمن بيانات التجارة حسب الأساس الجمركى . كما قد ينشأ التباين بين المصدرين نتيجة الاختلاف فى تقييم الواردات والصادرات ، مثلاً عن طريق إظهار قيمة السلع فى الفواتير المقدمة للجمارك بأقل أو أكثر من قيمتها الفعلية .

٧-٢ تحرير التجارة والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى:

لقد قطعت مصر شوطاً طويلاً فى اتجاه تحرير كل من التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبى وسوق النقد الأجنبى . ولما كنا قد تناولنا معظم الإجراءات التى اتخذت فى هذا السياق منذ أوائل السبعينات فى الفصل الثانى ، فحسبنا الآن أن نشير إلى عدد من التطورات الأكثر أهمية من حيث أثرها على الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى .

تحرير التجارة فى السلع:

فخلال ثلث قرن من الزمان (١٩٧٤-٢٠٠٦) انخفضت الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام التجارة انخفاضاً كبيراً ، وأصبح الاقتصاد المصرى مفتوحاً أمام تدفقات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبى . كما تحولت مصر خلال تلك الفترة من نظام أسواق وأسعار الصرف المتعددة إلى نظام سعر الصرف الموحد والمرن . ففى الجزء الأكبر من الثمانينات من القرن العشرين كان التعامل فى النقد الأجنبى موزعاً على أربعة أسواق ، لكل منها سعر الصرف الخاص بها . فقد كانت هناك سوق رسمية يطلق عليها مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى ، وسوق ثانية رسمية أيضاً ، ولكن يجرى التعامل فيها بسعر صرف تشجيعى ويطلق عليها مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك المعتمدة . كما كانت هنالك سوق ثالثة حرة تختص بالتعاملات فى إطار ما كان يطلق

عليه الاستيراد من الموارد الذاتية أو الاستيراد دون تحويل عملة ، وسوق رابعة يسودها سعر صرف حسابى ، وتسوى من خلالها التعاملات مع دول الاتفاقات غير الأعضاء فى صندوق النقد الدولى[1] .

وشهدت التسعينات تقدما ملحوظاً نحو توحيد سعر الصرف واستقراره وذلك منذ بدء برنامج التثبيت فى مايو ١٩٩١ . غير أن الاختلال بين العرض والطلب فى سوق النقد الأجنبى ، وإصرار الحكومة على تثبيت سعر الصرف أفضى فى أواخر التسعينات والسنوات الثلاث الأولى من القرن الواحد والعشرين إلى ظهور سوق موازية إلى جانب السوق الرسمية . ففى أواخر ٢٠٠٣ مثلاً ، كان سعر الصرف فى السوق الموازية يزيد بنحو ١٥% عن السعر فى البنوك . غير أن هذا الفارق تلاشى فى النصف الثانى من ٢٠٠٤ مع ازدياد موارد النقد الأجنبى وكذلك مع ارتفاع سعر الفائدة[2] .

وبعد ما كانت الواردات الممولة عن طريق اتفاقات التجارة والدفع تغطى نحو ١٥% من إجمالى الواردات فى ١٩٧٦ ، فإنها قد انكمشت إلى ٢,٨% فى الفترة ٧٩/١٩٨٠ــ٨٢/١٩٨٣ ، وكادت تتلاشى فى السنوات اللاحقة ، وذلك فى إطار التصفية التدريجية لهذه الاتفاقات ، والتحول فى وجهة التجارة الخارجية من دول المعسكر الاشتراكى (آنذاك) إلى دول الغرب الرأسمالى[3] .

لاحظ أن مصر قد انضمت إلى الجات فى سنة ١٩٧٠ . كما أنها أصبحت عضوا فى منظمة التجارة العالمية التى حلت محل الجات وباشرت عملها فى الأول من يناير ١٩٩٥ .

---

(١) راجع : مجلس الشورى ، ميزان المدفوعات المصرى ١٩٥٢ــ٨٢/١٩٨٣ ، مجلس الشورى ، القاهرة ، ١٩٨٤، ص ١٦٩ .

(٢) راجع :

IMF, ARE-Staff Report, op.cit., p. 6 ؛ IMF, IFS, Country Notes 2005 pp – 61-62.

(٣) مجلس الشورى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٨٦ ــ ١٨٧ .

لقد تقلصت الحماية التى كانت تتمتع بها السوق المصرية من خلال مجموعة من القيود الكمية والتعريفات الجمركية المرتفعة تقلصاً شديداً . ففى السبعينات والثمانينات كان الاستيراد يتطلب موافقة مسبقة من السلطات ، كما كانت هنالك سلع يقتصر استيرادها على شركات القطاع العام[1] ، ولا يسمح للقطاع الخاص باستيرادها . وكانت واردات القطاع الخاص مشروطة بفتح اعتماد مصرفى وتغطية نسبة من قيمة الواردات قد تصل إلى ١٠٠% لبعض السلع . وقد ألغيت تراخيص الاستيراد أو الموافقات المسبقة على الاستيراد ، وفتحت أبواب الاستيراد على مصاريعها أمام القطاع الخاص منذ أوائل التسعينات .

وفيما يتعلق بالتعريفات الجمركية ، تشير البيانات المتاحة إلى انخفاض الحد الأعلى للتعريفة الجمركية من ١١٠% فى ١٩٨٦ إلى ٧٠% فى ١٩٩٤ ، وإلى ٥٠% فى ١٩٩٧ ، ثم إلى ٤٣% فى ٢٠٠٠ ، وذلك بعد استبعاد التعريفة على بعض السلع مثل المشروبات الكحولية والسيارات التى قد تتجاوز الحدود العليا المذكورة بفارق كبير . وفيما يتعلق بالوسط غير المرجح للتعريفة الجمركية على الواردات ، يلاحظ أنه قد انخفض من ٢٥,٩% فى ١٩٩٤ إلى ٢٠,٤% فى ٢٠٠٢ . أما المتوسط المرجح فيعطى تقديرات أقل : ١٦,٢% فى ١٩٩٤ و١٣,٥% فى ٢٠٠٢ . وفيما يتعلق بالتعريفة على المصنوعات ، أى منتجات قطاع الصناعة التحويلية ، فقد انخفض وسطها غير المرجح من ٢٦% فى ١٩٩٤ إلى ٢٠,٧% فى ٢٠٠٢ ، بينما اتخذ وسطها المرجح قيما أقل ، فضلاً عن تعرضه للانخفاض من ١٩,٦% فى ١٩٩٤ إلى ١٥,٩% فى ٢٠٠٢[2] . وفى هذا دلالة واضحة على انخفاض كل من معدل الحماية

---

(١) من هذه السلع القمح والدقيق والأذرة والفول والسمسم والشاى غير المعبأ والسكر والزيت والشحوم الحيوانية والغذائية والدخان والقطن وغزله والفحم والبترول ومنتجاته والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية الزراعية ومستلزمات الإنتاج الحربى والأسلحة. راجع : مصطفى كامل منيب (مشرف) ، قوانين الاستيراد والتصدير والنقد ، مجموعة القوانين المصرية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

(٢) وردت التقديرات المشار إليها فى هذه الفقرة فى :

Amal Refaat, Trade-Induced Protectionsm in Egypt's Manufacturing Sector, ECES W.P. no. 85, Cairo, June 2003.=

الاسمية ومعدل الحماية الفعال فى الاقتصاد المصرى عموماً وفى قطاع الصناعة التحويلية خصوصاً ، وإن كان من المرجح أن يستمر هذا الانخفاض مستقبلاً مع التقدم فى تطبيق اتفاق المشاركة الأوروبية ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى[1] .

تناقصت الحماية الجمركية للسوق المصرية فى السبعينات والثمانينات تطبيقاً لسياسة الانفتاح . وازداد معدل تناقصها بشكل ملحوظ عقب تنفيذ برنامج التثبيت والتكيف فى ١٩٩١، وبعد انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية فى ١٩٩٥ .

وقد خضعت التعريفات الجمركية للمزيد من التخفيض فى سبتمبر ٢٠٠٤ ، بحيث انخفض الوسط المرجح لجميع السلع من ١٤,٦% قبل التعديل إلى ٨,٩% بعد التعديل . كما جرى تخفيض عدد فئات الضريبة الجمركية من ٢٧ فئة إلى ٦ فئات ، مع اشتمالها على ٦٠٠٠ بنداً جمركياً مقابل ١٣٠٠٠ فيما سبق[2] . وألغيت الرسوم والمصاريف الإدارية التى كانت تتراوح بين ١% و٤% . وعموماً انخفض الحد الأعلى للتعريفة إلى ٤٠% ، وهو ما يطبق على أجهزة التليفزيون والسيارات التى لا تتجاوز السعة اللترية لمحركاتها ١٦٠٠ سم٣ والتى كانت التعريفة المفروضة عليها تصل إلى ٤٣% ، و١٠٠% على الترتيب . لكن يظل الحد الأعلى أكبر من ٤٠% بالنسبة للمشروبات الكحولية والدخان والسيارات ذات المحركات التى تزيد سعتها اللترية على ١٦٠٠ سم٣ ، حيث تصل فى الأخيرة إلى ١٣٥% بالنسبة لهذه الفئة من السيارات . كما تمتعت بعض الواردات بإعفاء كامل من الضريبة الجمركية مثل أجهزة الهاتف والبرق والأسطوانات المدمجة (CDs) والمكثفات المقاومات .

---

* والتقديرات المذكورة فى هذا المصدر تبدو أقل من تلك التى وردت فى مصدر ثان : على سليمان ، العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجى ــ الواقع وآفاق المستقبل حتى ٢٠٢٠ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٦ . فمتوسط التعريفة الجمركية (عالباً : غير المرجح) طبقاً للمصدر الثانى كان ٤٧% فى ١٩٨٩ ، وانخفض إلى ٣٤% فى ١٩٩٤ (مقابل ٢٥,٩ % فى المصدر الأول) ، ثم انخفض إلى ٣٠% فى ١٩٩٦ .

(1) A. Refaat, op.cit, p. 20.

(٢) وزارة المالية ، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، مايو ٢٠٠٦ ، ص ٢٦.

وعموماً ، فقد تضمن التعديل الأخير للتعريفة فى سبتمبر ٢٠٠٤ النزول بمستوى التعريفة لبعض السلع إلى مستوى الربط الذى التزمت به مصر تجاه منظمة التجارة الدولية مع مطلع عام ٢٠٠٥ . ولكن ثمة سلعاً كثيرة تقل التعريفة المفروضة عليها عن مستوى الربط النهائى الملزم لمصر[1] . وطبقاً لمنظمة التجارة العالمية ، أصبحت غالبية التعريفات الجمركية المطبقة فى مصر أقل من المستويات التى التزمت بها فى إطار المنظمة . كما انخفض المتوسط غير المرجح للتعريفة المطبقة فيما بين مصر والدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية (MFN tariffs) من ٢٦,٨% فى ١٩٩٨ إلى ٢٠% فى ٢٠٠٥ ، وازداد التشتت حول هذا المتوسط (مقيسا بمعامل الاختلاف) من ٤,٧٥ % إلى ٧,٤١% . وبالنسبة للمصنوعات ، انخفض متوسط التعريفة المطبقة من ٢٧,٦% فى ١٩٩٨ إلى ٢١,١% فى ٢٠٠٥[2] .

نظرة مقارنة:

عموماً كانت مصر أسبق من دول كثيرة فى مثل ظروفها فى تحرير تجارتها السلعية . فكما يظهر من جدول (٧ــ١) ، كانت مصر تسير مع غيرها من الدول فى الاتجاه العام لخفض التعريفات الجمركية ، ولكن مسيرتها اتسمت بالتسارع الشديد . ففى ١٩٩٥ كان المتوسط المصرى للتعريفة (الوسط الحسابى المرجح) أقل بنحو ٢٨% من المتوسط المسجل فى ٢٠٠٤ لتونس (التى تعد أكثر اندماجاً فى الاقتصاد العالمى والتى شهدت صادراتها طفرة كبيرة فى السنوات العشر الأخيرة) ، كما كان أقل بنحو ٤٠% من المتوسط المسجل للهند فى ٢٠٠٤ أيضاً . أما فى ٢٠٠٤ ، فقد أصبح المتوسط المصرى للتعريفة (٨,٩%) أقل بنحو ٦٢% من المتوسط التونسى (٢٣,٢%) وبنحو ٦٨% من المتوسط الهندى (٢٨%) . ومع ذلك فإن الحكومة

---

(١) الأهرام ، ٩ سبتمبر ٢٠٠٤ .

(٢) راجع :

WTO, Trade Policy Review (TPR) - Egypt, Report by the (WTO) Secretariat, WT/TPR/S/150, Geneva,28 June 2005. (www.wto.org).

طبقاً لهذا المصدر (جدول ٣ ، ص ٢٧) ، فإن مصر قد التزمت بربط ٩٨,٧% من خطوط التعريفة عند معدل متوسط قدره ٣٧,٥% ، وذلك نزولاً من المستوى الذى كان يصل إلى ٤٥% فى ١٩٩٨ .

تتجه إلى إجراء مزيد من التخفيضات على التعريفة الجمركية لتأكيد تمسكها بتحرير التجارة من جهة ، واستجابة للضغوط الخارجية ، وبخاصة من جانب منظمة التجارة العالمية ومن وراءها من الدول الرأسمالية المتقدمة الكبرى ، من جهة أخرى[1] .

وفى أوائل التسعينات خفضت مصر متوسط التعريفة إلى أقل من المستوى المناظر فى دولة مثل الصين التى تسبقها بمسافة طويلة جداً على سلم التنافسية الدولية . واستمر خفض التعريفات فى مصر حتى أصبح متوسطها فى ٢٠٠٤ قريباً من مستوى دول ذات تنافسية عالية مثل كوريا الجنوبية ، وإن ظل هذا المستوى أعلى من نظيره فى كل من الصين وماليزيا — وكما هو معروف فهما من الدول التى حققت تقدماً كبيراً فى قدراتها الإنتاجية والتنافسية ، ولم تعد تخشى من المنافسة الأجنبية على أرضها أو فى الأسواق الخارجية ، بل أصبحت لهما مصلحة مباشرة فى تحرير تجارتهما إلى أبعد مدى .

كما سايرت مصر الاتجاه العام نحو خفض نسبة البنود ذات التعريفات المرتفعة (أعلى من ١٥% حسب تعريف منظمة التجارة العالمية) . ولكنها سارت فى هذا الاتجاه بخطى سريعة بالقياس إلى دول مثل تونس والهند . فطبقاً لما هو وارد فى جدول (٧—١) ، فإن تونس والهند كانتا تحتفظان فى ٢٠٠٤ بنسبة أعلى للبنود الخاضعة لتعريفات مرتفعة (٦٥,٧% و٩٢,٤% على الترتيب) بالمقارنة بمصر (٤٦,٩% فى ٢٠٠٢) . وبطبيعة الحال فإنه مع تقدم القدرات التنافسية للصين وماليزيا وكوريا الجنوبية ، انخفضت فيها نسب البنود الخاضعة لتعريفات مرتفعة انخفاضاً كبيراً (١٦% و٢١,١% و٥,٣% على الترتيب فى الفترة ٢٠٠٢—٢٠٠٤) .

ومن الملاحظ فى السنوات الأخيرة أن نسبة البنود ذات التعريفات العينية (أى تلك التى تفرض على الوحدة من السلعة لا على قيمتها ، أو تلك التى تجمع بين

(١) طبقاً لصندوق النقد الدولى ، فإن المتوسط غير المرجح للتعريفة قد انخفض إلى ٢٠% فى سبتمبر ٢٠٠٤ . ويحث التقرير على تخفيضه ، حيث أنه لم يزل بالغ الارتفاع بالقياس إلى المتوسط السائد فى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى(١١,٢%) . أنظر :
IMF, Egypt - Country Report no . 06/253, July 2006, p.18 .

التعريفة على الوحدة والتعريفة على القيمة) قد أصبحت منخفضة كثيراً فى معظم الدول . ولكن مصر شهدت تحركاً عكسيا فى الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٢ ، حيث ارتفعت نسبة البنود الخاضعة لتعريفات عينية من ١,٢% فى ١٩٩٥ إلى ٩,٥% فى ١٩٩٨ ، ثم عادت إلى الانخفاض إلى ٦,٨% فى ٢٠٠٢ ، أى إلى مستوى يزيد على خمسة أمثال المستوى المسجل فى ١٩٩٥ . ومن المرجح أن ازدياد هذه النسبة فى مصر قد ارتبط بالتحول من نظام الحصص الاستيرادية للمنسوجات والملابس الجاهزة المرتبط بتطبيق اتفاقية الألياف المتعددة (MFA) إلى الإدماج التدريجى لهذه المنتجات فى جات ١٩٩٤ وإنهاء العمل بتلك الاتفاقية ، وذلك حسبما جرى الاتفاق عليه فى جولة أورجواى . فقد فرضت تعريفات عينية مرتفعة فى مرحلة وسيطة من مراحل الإدماج . وعموماً تبقى التعريفة الجمركية المطبقة حالياً على المنسوجات (٢٢,٢%) وعلى الملابس الجاهزة عدا الأحذية (٣٥,٦%) أعلى كثيراً من الوسط الحسابى المرجح للتعريفة الجمركية حتى فى ١٩٩٥ (١٦,٧%)[١] .

ومن الملاحظ أن مصر قد سايرت الاتجاه العام لخفض التعريفة الجمركية على كل من المنتجات الأولية والمصنوعات ، وإن ظلت تحتفظ مثل دول نامية أخرى كثيرة بظاهرة تصاعد التعريفة[٢] . ففى ٢٠٠٤ كانت المنتجات الأولية تخضع لتعريفة (٤,٨%) أقل مما تخضع لها السلع نصف المصنعة (١٠,٦%) ، وأقل كثيراً مما تخضع لها السلع كاملة الصنع (٢٨,٢%) ؛ الأمر الذى يكفل معدل حماية فعالة أعلى للمراحل الأعلى من التصنيع[٣] . غير أنه مما يسترعى الانتباه أن مصر كانت أسبق من دول نامية كثيرة فى تخفيض التعريفة على كل من المنتجات الأولية والمصنوعات . فكما يظهر من جدول (٧-١) كان المتوسط المصرى للتعريفة على المنتجات الأولية (٧,٧%) أقل كثيراً مما يفرض على نظيرتها فى الهند (٣٦,٩% فى ٢٠٠٤) ، وتونس (٢١,٨% فى ٢٠٠٤) ، بل وفى كوريا الجنوبية (١٩% فى ٢٠٠٢) . أما بالنسبة

---

(١) راجع : WTO, TPR - Egypt 2005, op. cit, p .62

(٢) Tariff escalation ، ويقصد بها العلاقة الطردية بين التعريفة الجمركية على السلعة وبين درجة تصنيعها .

(3) WTO, TRP. .. , op. cit, p. 60

للمصنوعات فقد كان المتوسط المصرى فى ٢٠٠٢ (١٦,٧%) أقل من نظيره فى الهند وتونس (٢٥,٣% و٢٣,٥% على الترتيب فى ٢٠٠٤) ، وأعلى من نظيره فى الدول ذات القدرات التنافسية المرتفعة كالصين وكوريا الجنوبية وماليزيا (فى حدود ٥%-٦%) .

جدول (٧-١): تطور الحواجز التعريفية أمام الواردات فى مصر وعدد من الدول النامية

الدولة (الفترة)	جميع المنتجات				المنتجات الأولية				المصنوعات	
	الوسط الحسابى المرجح للتعريفة		نسبة البنود ذات التعريفات العالية		الوسط الحسابى المرجح للتعريفة		نسبة البنود ذات التعريفات العينية		الوسط الحسابى المرجح للتعريفة	
	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)	(١)	(٢)
مصر ١٩٩٥ ، ٢٠٠٢ سبتمبر ٢٠٠٤	١٦,٧	١٣,٧ (٨,٩)	٥٣,١	٤٦,٩	٧,٧	٧,٧	١,٢	٦,٨	٢٢,٢	١٦,٧
الهند ١٩٩٠ ، ٢٠٠٤	٥٦,١	٢٨,٠	٩٧,٠	٩٢,٤	٣٤,١	٣٦,٩	٠,٩	–	٧٠,٨	٢٥,٣
البرازيل ١٩٨٩ ، ٢٠٠٤	٣١,٩	٨,٠	٩٢,٢	٣٨,٠	١٨,٦	٢,٠	٠,٥	–	٣٧,١	١٠,٢
كوريا الجنوبية ١٩٨٨ ، ٢٠٠٢	١٤,٠	١٠,٠	٧٢,٨	٥,٣	٨,٣	١٩,٠	١٠,٣	٠,٥	١٧,٠	٥,٠
ماليزيا ١٩٨٨ ، ٢٠٠٣	٩,٧	٤,٢	٤٦,١	٢١,١	٤,٦	٢,١	٧,٢	١,٠	١٠,٨	٤,٦
الصين ١٩٩٢ ، ٢٠٠٤	٣٢,١	٦,٠	٧٧,٦	١٦,٠	١٤,١	٥,٦	–	–	٣٥,٦	٦,٠
تونس ١٩٩٠ ، ٢٠٠٤	٢٥,٨	٢٣,٢	٩٧,٠	٦٥,٧	١٧,٤	٢١,٨	–	–	٢٨,٤	٢٣,٥

المصادر والملاحظات:

١ - البيانات مأخوذة من تقرير البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ ، جدول (٦-٦) ، وذلك عدا التقدير الموضوع بين قوسين لمصر فى سنة ٢٠٠٤ ، فهو مأخوذ من وزارة المالية ، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، مايو ٢٠٠٦ . وهو يشير إلى الوضع فى سبتمبر ٢٠٠٤ بعد تخفيض التعريفات الجمركية .

٢ - الفترات غير موحدة لدول المقارنة . عموما تشير الفترة (١) إلى السنوات من أواخر الثمانينات إلى منتصف التسعينات من القرن العشرين ، بينما تشير الفترة (٢) إلى السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٤ . وقد أظهرنا سنتى المقارنة لكل دولة بين قوسين تحت اسم الدولة .

٣ - نسبة البنود ذات التعريفات العالية هى نسبة السلع التى تخضع لضريبة جمركية تزيد على ١٥% .

٤ - نسبة البنود ذات التعريفات العينية هى نسبة السلع التى تفرض التعريفة الجمركية ليس على قيمتها (ad valorem rates) وإنما على الوحدة العينية منها (per unit or specific rates) ، أو السلع التى تخضع لمزيج من هذين النوعين من التعريفات .

وفيما يتعلق بالصادرات ، وكما يتضح من قانون تشجيع الصادرات الصادر فى ٢٠٠٢ ، لا تقدم مصر دعماً لنوعيات بعينها من الصادرات، وذلك وفقاً لالتزاماتها فى منظمة التجارة العالمية . ولكنها تشجع التصدير بتقديم حوافز عمومية فى مجال التسويق والائتمان ، وكذلك تقديم بعض الضمانات للمصدرين . كما يلاحظ غياب أية ضرائب أو رسوم أو إتاوات على الصادرات ، والتوقف عن تطبيق أية إجراءات مانعة أو مقيدة للصادرات مثل الحصص والتراخيص المسبقة .

تحرير التجارة فى الخدمات:

وكما هو الحال مع التجارة السلعية ، سارت مصر بخطى سريعة على تحرير التجارة فى الخدمات . فطبقاً لمنظمة التجارة العالمية ، أصبحت السياسة المطبقة فى مصر فى مجال الخدمات أكثراً تحرراً فى السنوات الأخيرة بالقياس إلى التزامات مصر فى إطار المنظمة . وأصبح حق مقدمى الخدمات الأجانب فى النفاذ إلى السوق المصرى وفى المعاملة الوطنية مكفولاً إلى حد بعيد فى الكثير من القطاعات ، وبخاصة قطاعات الاتصالات والتشييد والخدمات الهندسية والخدمات المالية .

على سبيل المثال ، لا توجد قيود على الملكية الأجنبية فى قطاع البنوك ، كما أن القواعد التنظيمية تطبق دون تمييز على كل من البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية . ولا توجد قيود على حق المصريين فى استعمال الخدمات المصرفية بالخارج . وجرى خصخصة حصص المال العام فى البنوك المشتركة ، كما تمت خصخصة أحد بنوك القطاع العام وهو بنك الإسكندرية فى أكتوبر ٢٠٠٦ . وفى قطاع التأمين ليس هناك ما يحول دون الملكية الأجنبية الكاملة لشركات التأمين ، كما يسمح لشركات التأمين المصرية بتقديم خدمات التأمين فى الخارج . وقد باعت الحكومة أسهمها التى كانت تمثل الأغلبية فى شركتين من شركات التأمين المشتركة إلى مستثمرين أجانب .

ومن المخطط البدء فى خصخصة شركات التأمين بعد استكمال عمليات التقييم وإعادة الهيكلة بحلول منتصف ٢٠٠٦[١].

وليس ثمة تمييز بين الوطنيين والأجانب عند منح تراخيص إنشاء وتشغيل وتقديم خدمات الاتصالات . كما وافقت مصر على البروتوكول الرابع لاتفاقية الخدمات (GATS) فى ٢٠٠٢ ، والذى تعهدت فيه بإنهاء احتكار شركة الاتصالات الحكومية لتقديم خدمة الاتصالات عبر الحدود فى موعد أقصاه ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ . وقد فتح مجال تقديم خدمات الاتصالات للقطاع الخاص ، كما بدأت الحكومة عملية خصخصة جزئية لشركة الاتصالات الحكومية فى ٢٠٠٦ . وفى أوائل يوليو ٢٠٠٦ سمحت مصر بقيام شركة ثالثة للتليفون المحمول ، وقد فاز بالرخصة فى مزاد علنى تحالف شركات ومؤسسات تقوده الشركة الإماراتيه للاتصالات . ومن المتوقع أن تتصاعد نسبة الخصخصة فى قطاع الاتصالات فى السنوات القادمة[٢] . أيضاً تعرضت خدمات التعليم للتحرير ، وشهدت مصر منذ منتصف التسعينات توسعاً كبيراً فى إنشاء المدارس والجامعات الخاصة والأجنبية .

وكانت التزامات مصر عند انضمامها لمنظمة التجارة العالمية فى ١٩٩٥ وفى إطار المفاوضات اللاحقة بشأن اتفاقية الخدمات (GATS) قد تضمنت تحرير الخدمات فى أربعة قطاعات من بين ١٢ قطاعاً خدمياً حددتها المنظمة . وهذه القطاعات الأربعة هى : التشييد والبناء ، والنقل ، والخدمات المالية ، والسياحة والخدمات المتعلقة بها . وفى إطار المفاوضات الجارية لدورة الدوحة ، فإن الحكومة المصرية قد قدمت عرضاً جديداً يتضمن توسيع نطاق التحرير فى القطاعات السابق الالتزام بتحريرها (بالتخلص مثلاً من القيود على نسبة العمالة الأجنبية فى الشركات المشتركة والأجنبية العاملة فى مصر) ، فضلاً عن مد نطاق التحرير إلى قطاعات جديدة . ويتضمن العرض الجديد التزامات بالتحرير فى خمسة قطاعات خدمية مهمة ، وهى

(١) لم تشرع الحكومة فى بيع شركات التأمين العامة حتى وقت إرسال الكتاب للنشر فى نوفمبر ٢٠٠٦ .

(٢) للمزيد من التفاصيل حول تحرير التجارة فى الخدمات وخصخصة فروعها المختلفة راجع :
WTO, TPR..., op.cit .pp.63-74

تكنولوجيا المعلومات وخدمات الكمبيوتر ، والاتصالات ، والقطاع المصرفى ، والتأمينات ، والسياحة[1] .

الاستثمار الأجنبى:

فيما يتعلق باستثمارات الحافظة ، لا توجد قيود على الأجانب فى شراء وبيع الأوراق المالية . وقد زادت نسبة مشاركة الأجانب فى إجمالى تعاملات البورصة من ١٩% فى ١٩٩٧ إلى ٢٧,٥% فى ٢٠٠٤ ، وإن كانت هذه النسبة قد تعرضت للانخفاض إلى مستوى ١٦% فى ٢٠٠١ .

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر ، يحق للأجانب الاستثمار فى مصر ، إما فى إطار قانون الشركات (ق ١٥٩ لسنة ١٩٨١) ، وإما فى إطار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار (ق ٨ لسنة ١٩٩٧ والذى تعرض لتعديلات كان آخرها فى ٢٠٠٤) ، وإما فى إطار قانون المناطق الاقتصادية الخاصة (ق ٨٣ لسنة ٢٠٠٢) . ولا يوجد فى الوقت الراهن قانون خاص بالاستثمار الأجنبى فى حد ذاته ، وإن كان فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية قد بدأ فى ١٩٧٤ باستصدار قانون خاص باستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة (ق ٤٣ لسنة ١٩٧٤) . ولكن الحوافز التى كانت مقصورة على العرب والأجانب فى أول الأمر قد عُمِّمت وأصبحت تطبق على جميع المستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم . وبصدور القانون الجديد للضرائب فى ٢٠٠٥ ، ألغيت معظم الحوافز التى كانت تمنح لتشجيع الاستثمار ، وذلك باعتبار أن الهبوط بالحد الأعلى لسعر الضريبة على الدخل من ٤٢% إلى ٢٠% يُعوِّض عن هذه الحوافز . وعموماً فإن المعاملة الوطنية متحققة للاستثمار الأجنبى ، ولا توجد اشتراطات بتصدير نسبة معينة من الإنتاج أو بيع نسبة معينة من الإنتاج فى السوق المحلى أو باحتواء المنتج على نسبة معينة من المكونات المحلية .

(١) راجع تقريراً عن ندوة تحرير تجارة الخدمات التى نظمتها غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة ، فى : الأهرام ، عدد ٢٢/٧/٢٠٠٦ .

ولم تزل هناك بعض القيود على مزاولة الأجانب للنشاط الاقتصادى فى مصر ، وبعض المزايا التى تمنح تفضيلاً للمصريين على الأجانب . ومن أبرز الأمثلة فى هذا الشأن حظر ملكية الأجانب للأراضى الزراعية ، واشتراط أن تكون ملكية غالبية الأسهم للمصريين فى المشروعات التى تقام فى الأراضى الصحراوية (أى تلك التى تقع فى مناطق تبتعد بما يزيد على ٢ كم عن حدود المدينة) . ومنها منح تخفيضات فى التعريفة الجمركية قد تصل إلى ٧٥% من التعريفة الأصلية ، وذلك لبعض الصناعات التى يتجاوز المكون المحلى فى منتجاتها نسبة معينة . ومنها القيود على نسبة العمالة الأجنبية ، كما هو الحال مثلاً فى قطاع النقل البحرى ، حيث يشترط ألا تزيد نسبة الأجانب على ٥% من طاقم السفينة ، وحيث يتوجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة وغالبية أعضاء المجلس فى شركات النقل البحرى التى ترفع العلم المصرى من المصريين . ومن الأمثلة الأخرى للتمييز لصالح المصريين ، ما ينص عليه قانون العطاءات الحكومية من تفضيل للمورد المصرى على نظيره الأجنبى حتى إذا وصل فارق السعر بينهما إلى ١٥% ، وهذا التمييز مكفول بحكم أن مصر لم توقع على الاتفاقية الجمعية فى مجال التوريدات الحكومية[1] .

وفى ضوء ما تقدم ذكره من قيود على نشاط الأجانب فى مصر أو تمييز لصالح المصريين ، تستمر المطالبات من جانب منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وكذلك من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ، بالمزيد من الإجراءات التحريرية للنظام التجارى المصرى ، وبخاصة خفض التعريفة الجمركية وتعميم المعاملة الوطنية على الأجانب فى جميع المجالات[2] . ومن المرجح أن تقوم الحكومة المصرية بإلغاء الكثير من هذه القيود إن عاجلاً (كما سبقت الإشارة إلى القيود على العمالة الأجنبية عند تناول التحرير فى القطاعات الخدمية) ، أو آجلاً .

---

(١) الاتفاقية الجمعية plurilateral agreement . راجع هذه القيود وغيرها فى :
WTO, TPR..., op. cit.,p. 64, p.48 & p.71.

(٢) أنظر المرجع السابق ...WTO, TPR ، وأنظر أيضاً :
IMF, Egypt, Country Report no. 06/253, July 2006, p. 18 and p. 21.

تحرير التجارة بالاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف:

إلى جانب قيام مصر باتخاذ خطوات لتحرير تجارتها الخارجية فى إطار التحول إلى سياسة الانفتاح ، وفى إطار برامج التثبيت والتكيف بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وفى إطار منظمة التجارة العالمية ، وكذلك فى إطار اتفاقات المعونة الموقعة مع الحكومة الأمريكية ، فقد جرت محاولات إضافية للدفع بعجلة تحرير التجارة بمقتضى عدد من الاتفاقات الثنائية والاتفاقات متعددة الأطراف ، وبمقتضى الانضمام إلى تكتلات تجارية قائمة كالكوميسا ، أو الالتحاق بتكتلات اقتصادية كبرى كالاتحاد الأوروبى . ونقدم فيما يلى لمحة سريعة عن أهم هذه الاتفاقات ، مع الإشارة إلى أوضاع التجارة بين مصر ودول الاتفاقات ، وذلك حسب توافر البيانات .

فقد أبرمت مصر منذ عام ١٩٩٠ اتفاقات ثنائية للتجارة التفضيلية مع سبع دول عربية . وبمقتضى هذه الاتفاقات يتم إعفاء السلع ذات المنشأ المصرى والسلع ذات المنشأ الخاص بالطرف الثانى فى كل اتفاقية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل ، أو تخفيض هذه الرسوم على السلع المتبادلة . وقد تنطوى الميزة التفضيلية على إعفاء أو تخفيض فورى للرسوم الجمركية وما إليها أو على إعفاء أو تخفيض تدريجى . كما أن الإعفاء قد ينطبق على السلع المتبادلة طوال العام أو على السلع المتبادلة خلال فترات معينة أو مواسم . وفى معظم الاتفاقات ثمة سلع غير خاضعة للإعفاء أو التخفيض من الرسوم الجمركية وما إليها . ودول الاتفاقات الثنائية هى ليبيا (يونيو ١٩٩١) ، وسوريا (ديسمبر ١٩٩١) ، ولبنان وتونس (مارس ١٩٩٩) ، والمغرب (أبريل ١٩٩٩) ، والأردن (ديسمبر ١٩٩٩) ، والعراق (يوليو ٢٠٠١)[١] .

(١) التواريخ المذكورة هى تواريخ بدء دخول كل اتفاقية حيز التنفيذ . ومصدر هذه المعلومات هو : وزارة التجارة والصناعة ، تقرير التجارة الخارجية المجمع ، مجلد (٥) ، عدد (٧) ، مارس ٢٠٠٦ ، ص ص ١٤٧ — ١٤٨ .

وطبقاً للإحصاءات المتاحة عن التجارة التفضيلية مع الدول العربية السبع ، يتضح أن نسبة الصادرات إلى هذه الدول إلى إجمالى الصادرات المصرية قد ارتفعت من ٦,٣% فى ٢٠٠٠ إلى ٨,٥% فى ٢٠٠٥ ، بينما زادت نسبة واردات مصر من هذه الدول السبع من ١,٣% فى ٢٠٠٠ إلى ٢,٢% فى ٢٠٠٥ . كما يستفاد من هذه الإحصاءات أن الصادرات إلى الدول السبع قد شهدت نموا سنوياً أسرع كثيراً من النمو السنوى فى إجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة ٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٥ : ٢٥% مقابل ١٧,٦% فى المتوسط . وكذلك الحال مع نمو الواردات ، فقد بلغ معدل النمو السنوى المتوسط للواردات من الدول السبع ١٨% مقابل معدل نمو سنوى متوسط لإجمالى الواردات المصرية قدره ٧% . وفى كل السنوات الست موضع التحليل (٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٥) كان الميزان التجارى لمصر مع الدول العربية السبع يسفر عن فائض . كما أن هذا الفائض قد اتجه للزيادة خلال تلك الفترة ، حيث أنه ارتفع من ١١١ مليون دولار فى ٢٠٠٠ إلى ٤٧٨ مليون دولار فى ٢٠٠٥ ، بما يعنى أن الفائض فى ٢٠٠٥ أصبح ٤,٣ مثل ما كان عليه فى ٢٠٠٠ .

وإلى جانب الاتفاقات الثنائية العربية ، فإن مصر قد سارت قدماً على طريق تحرير تجارتها الخارجية مع الدول العربية وذلك بانضمامها إلى اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التى أقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية فى فبراير ١٩٩٧ ، والتى دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من أول يناير ١٩٩٨ . وكان من المقرر فى بداية الأمر أن يستغرق إنشاء المنطقة عشر سنوات ، أى بحلول الأول من يناير ٢٠٠٨ . وقد رؤى فيما بعد أن هذا أجل طويل لإنشاء المنطقة . ولذا تقرر تقليص فترة الإنشاء إلى سبع سنوات ، بحيث يتحقق الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية وما فى حكمها فى الأول من يناير ٢٠٠٥ ، وذلك فيما عدا الدول العربية الست الأقل نمواً التى رأت القمة العربية التى عقدت فى بيروت فى ٢٠٠١ أنها تحتاج إلى مهلة أطول ، فجرى تمديد الفترة اللازمة لبلوغها التعريفة الصفرية إلى عام ٢٠١٠ .

وقد واجهت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ إنشائها عقبات متعددة ، أبرزها الاستثناءات التى تطلبها بعض الدول والتى تخرج بمقتضاها بعض السلع من نطاق الإعفاء أو التخفيض الجمركى ، وعدم التوصل إلى قواعد منشأ تفصيلية (على الأقل حتى ٢٠٠٤) ، وتطبيق بعض الدول لبعض الحواجز التجارية غير التعريفية مما يعوق تدفقات التجارة ، وتأخر وضع آلية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء فى الاتفاقية ، والتباينات الإصطناعية فى التكاليف والأسعار نتيجة لاختلاف سياسات الدعم والحوافز فيما بين الدول الأعضاء .

وطبقاً للتقييم الذى أجريته فى أكتوبر ٢٠٠٤ ، لا يبدو أن نسبة التجارة العربية البينية قد تأثرت كثيراً بالتخفيضات الجمركية المرتبطة بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . فلم تزل التجارة العربية البينية تمثل نسبة ضئيلة من إجمالى التجارة العربية الخارجية ، إذ تراوحت هذه النسبة بين ٨% و٩% خلال السنوات الست عشرة من ١٩٨٦ حتى ٢٠٠٢ . وعموماً كانت هذه النسبة فى عام ٢٠٠٢ (بعد إنشاء المنطقة) ٩,٥% بزيادة نصف نقطة مئوية عن النسبة المناظرة فى١٩٩٧ (أى قبل إنشاء المنطقة) . وحتى إذا استبعدت الصادرات النفطية من إجمالى الصادرات العربية عند حساب حصة الصادرات العربية البينية إلى إجمالى الصادرات العربية ، فإننا نلاحظ أن هذه النسبة قد انخفضت من ٢٥,٣% فى السنة الأولى لإنشاء المنطقة ، إلى ٢٢% فى عام ٢٠٠٢[١] .

وقد سعت مصر لتشجيع النمو فى تجارتها مع الدول العربية التى دخلت فى اتفاقات شراكة أو تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبى . فوقعت فى عام ٢٠٠٤ على ما صار يعرف باتفاقية أغادير ، التى تضم أربع دول عربية هى مصر والمغرب وتونس والأردن . وهذه الاتفاقية تسمح بتراكم المنشأ ، وذلك باستخدام مدخلات من إنتاج أى من الدول الأربع لإنتاج منتجات وتصديرها معفاة من الرسوم الجمركية سواء

(١) راجع إبراهيم العيسوى ، القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وعلاقتها باتفاقات منظمة التجارة العالمية واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والعمل العربى المشترك ، سلسلة قضايا استراتيجية ، العدد ٣٨ ، المركز العربى للدراسات الاستراتيجية ، دمشق ، أكتوبر ٢٠٠٤ .

لأسواق هذه الدول العربية أم لأسواق الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى . والاتفاقية مفتوحة أمام الدول العربية الأخرى الراغبة فى الانضمام إليها وذلك بعد دخولها فى اتفاقات شراكة أو تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبى . وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى ٦ يوليو ٢٠٠٦ ، وذلك بعد استكمال إجراءات التصديق عليها من جانب المغرب[١] .

لم تقتصر الجهود المصرية لتحرير التجارة على المبادرات الخاصة بتخفيض أو إزالة القيود الجمركية فى إطار سياسة الانفتاح وبرنامج التثبيت والتكيف ، وعلى الانضمام إلى الاتفاقيات متعددة الأطراف فى إطار منظمة التجارة العالمية ، بل تجاوزت ذلك كله بتحرير التجارة من خلال اتفاقات التجارة التفضيلية مع دولة أو أكثر ، وبالالتحاق بعدد من التجمعات الإقليمية العربية والأفريقية والأمريكية اللاتينية والأوروبية .

وفيما يتعلق بتحرير وتنمية التجارة بين مصر والدول الأفريقية ، فقد سعت مصر إلى ذلك بانضمامها فى عام ١٩٩٨ إلى تجمع السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقى ، المعروف بالاسم المختصر كوميسا (COMESA) . وقد أنشئت هذه السوق فى عام ١٩٩٤ ، وشاركت فيها ٢١ دولة أفريقية (حتى العام ٢٠٠٢) . وكان التصور أن انضمام مصر إلى الكوميسا سوف يتيح لها فرص زيادة صادراتها إلى الدول الأفريقية الأعضاء بها وذلك بفضل التخفيض الجمركى الذى تحول إلى إعفاء كامل فى عام ٢٠٠٠ . ويبدو أن هذا التصور كان صائباً. فخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ زادت صادرات مصر إلى الكوميسا بمعدل سنوى متوسط ٤٣% ، بينما كان معدل النمو السنوى فى إجمالى الصادرات المصرية ١٧,٦% . أما فى جانب الواردات ، فقد كان معدل النمو متقلباً بين – ٣٧% و+٢٨% ، بمتوسط سنوى – ٠,٨% ، فى مقابل معدل نمو سنوى متوسط لإجمالى الواردات المصرية ٧% . وعموماً فإن نسبة التجارة

(١) الأهرام ، عدد ٢٠٠٦/٧/٢٧ . لاحظ أن تونس والمغرب والأردن قد وقعت اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبى قبل مصر التى لم تدخل اتفاقيتها حيز التنفيذ إلا فى أول يونيو ٢٠٠٤ ؛ وذلك على ما سيأتى بيانه .

مع الكوميسا لم تزل ضعيفة . فصادرات مصر إلى الكوميسا لم تزد على ٢,٦% من إجمالى الصادرات المصرية فى ٢٠٠٥ (مقابل حوالى ١% فى ٢٠٠٠) ، وواردات مصر من الكوميسا لم تزد على ٠,٩% من إجمالى الواردات المصرية فى ٢٠٠٥ (مقابل ١,٣% فى ٢٠٠٠) . وعموماً كان الميزان التجارى لمصر مع تجمع الكوميسا فى حالة عجز فى السنوات ٢٠٠٠ــ٢٠٠٣ ، بينما تحقق فائض هزيل جداً فى ٢٠٠٤ (٢ مليون دولار) ، ازداد فى السنة التالية إلى ٩٩ مليون دولار[١] .

وقد سعت مصر إلى مد جسور التجارة الحرة مع أمريكا الجنوبية ، وذلك بتوقيعها فى ٢٠٠٤ على الاتفاق الخاص بعقد اتفاقية للتجارة التفضيلية مع تجمع الميركو سور (MERCOSUR) ، أى السوق المشتركة الجنوبية . ويضم هذا التجمع فى الوقت الراهن خمس دول أعضاء (الأرجنتين والبرازيل وباراجواى وأورجواى وفيتزويلا) وخمس دول مشاركة (شيلى وبوليفيا وبيرو وكولومبيا واكوادور) ، ودولة واحدة مراقبة (المكسيك) . وقد تأسست هذه السوق فى ١٩٩١ كاتحاد جمركى الغرض منه تشجيع التجارة الحرة وتأمين الانتقال الحر للسلع والأفراد والأموال بين الدول الأعضاء[٢] . وبالرغم من مرور سنتين على توقيع الاتفاق المشار إليه أعلاه ، إلا أنه لم يتم تفعيله ، وذلك لعدم قيام الجانب المصرى بتحديد السلع التى يرغب فى إدراجها فى اتفاقية التجارة التفضيلية مع الميركوسور ، وذلك بما يؤهلها للتمتع بالتخفيض أو الإعفاء الجمركى[٣] .

وأخيراً ، نشير إلى اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية . لقد حل هذا الاتفاق محل البروتوكول الذى كان معمولاً به منذ عام ١٩٧٧ ، وكانت مصر تحصل بمقتضاه على مزايا جمركية كبيرة فى السوق الأوروبى ، بدخول المنتجات الصناعية المصرية معفاة من الرسوم الجمركية ، وذلك إلى جانب حصول مصر على معونات مالية لتشجيعها على

---

(١) حسبت النسب ومعدلات النمو من البيانات الواردة فى وزارة الصناعة والتجارة ، تقرير التجارة الخارجية المجمع ، مجلد (٥)، عدد (٧) ، مارس ٢٠٠٦ .

(٢) مصدر المعلومات : http : //en.wikipedia.org .

(٣) أخبار اليوم ، عدد ٢٠٠٦/٨/١٢ .

التعامل مع السوق الأوروبى[1]. وقد استغرق التفاوض على اتفاق الشراكة ما يزيد على خمس سنوات . وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بإحالة الاتفاق إلى مجلس الشعب فى ديسمبر ٢٠٠٢ ، ووافق عليه المجلس فى ٢٠٠٣ ، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى الأول من يونيو ٢٠٠٤ ، وذلك بعد تصديق الدول أعضاء الاتحاد الأوروبى عليها .

ومن المعروف أن اتفاقات الشراكة الأوروبية ليست مجرد اتفاقات لتيسير التبادل التجارى بين بعض الدول النامية وبين دول الاتحاد الأوروبى (التى زاد عددها إلى ٢٥ دولة بانضمام عشر دول إليها فى مايو ٢٠٠٤) ، وإنما هى اتفاقات ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية[2]. فأحد الدوافع الكبيرة لهذه الاتفاقات هو السعى للحد من تدفقات الهجرة من دول الجنوب ، لاسيما دول الشمال الأفريقى ، إلى الدول الأوروبية . كما أنه لا يخفى أن أوروبا تحاول من خلال هذه الاتفاقات بناء منطقة نفوذ استراتيجى ، يواجه النفوذ الأمريكى المتصاعد فى الشرقين الأوسط والأدنى . وبطبيعة الحال ، ليس هنا مجال تقييم اتفاقات الشراكة وتقصى آثارها المحددة على التجارة والنمو . وحسبى أن أشير إلى ما انتهت إليه دراستان لمشروع مصر ٢٠٢٠ فى هذا الشأن . إذ تذكر دراسة على سليمان أنه "من المؤكد أن إنشاء منطقة تجارة حرة بين جانبى المتوسط ستعود على الطرفين بالنفع ، وإن كانت الاستفادة غير متكافئة . ذلك أن الطرف الأقوى يستفيد دائما حتى ولو فى مضمار مفتوح للمنافسة . ويمكن أن تتعرض الصناعة فى دول الجنوب لضغوط كبيرة ، و كذلك لن تتمكن منتجاتها من النفاذ لأسواق أوروبا إلا بعد فترة إعادة تأهيل"[3]. كما تؤكد دراسة سمعان فرج الله

---

(١) راجع دراسة مشروع مصر ٢٠٢٠ : على سليمان ، العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجى ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص١٠٦ــ ١٠٧ .

(٢) للمزيد راجع دراسة مشروع مصر ٢٠٢٠ : سمعان بطرس فرج الله ، مصر والدائرة المتوسطية ــ الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ م ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٧٢ وما بعدها .

(٣) على سليمان ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ . لاحظ أن إلغاء التعريفات الجمركية على السلع الصناعية الأوروبية سوف يستغرق ١٢ عاماً . و أن المصنوعات القطنية التى يمكن أن تنافس بها مصر فى السوق الأوروبية تتعرض لقواعد منشأ بالغة التعقيد مما يعرقل دخولها إلى هذه السوق . لاحظ أيضاً أن المنتجات الزراعية التى قد تصدرها مصر لدول الاتحاد الأوروبى لن تخضع -

على ظاهرة عدم التكافؤ بقولها "إن نمط العلاقات الاقتصادية القائمة حالياً بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى ، شأنه فى ذلك شأن نمط العلاقات بين الدول النامية والدول المتقدمة بصفة عامة ، يتسم بعدم التوازن ... فهى علاقات بين دول غير متكافئة" . ولكن هذه الدراسة تحذر من الدعوة لتنويع تجارة مصر الخارجية للحد من التركيز القائم على السوق الأوروبية ، وترى أن المشكلة الحقيقية بالنسبة لمصر "ليست المفاضلة بين مختلف الأسواق العالمية ، ولكنها تتعلق أساساً برفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى" ، وهو ما يحتاج إلى "تنفيذ خطط جدية لإعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد المصرى فى شقية الصناعى والزراعى"[1] .

ومن الملاحظ أن هاتين الدراستين لم تعارضا اتفاقات الشراكة المصرية الأوروبية من حيث المبدأ ، وتوقعا منها بعض النفع لمصر وإن كان النفع العائد على الطرف الأوروبى أكبر . لكن هناك دراسات وكتابات أخرى ذهبت إلى أن اتفاقات الشراكة العربية الأوروبية ـــ وليس المصرية الأوروبية وحدها ـــ قليلة المنافع باهظة الكلفة ، وأن لها نتائج سلبية على التكامل الاقتصادى العربى[2]

للإلغاء أو التخفيض إلا خلال فترات معينة فى كل عام ، وهى أوقات العجز فى إنتاج هذه المنتجات فى دول الاتحاد ، مع خضوعها أيضاً لقيود كمية محددة . ومن غير المتوقع أن يتم تحرير التجارة فى هذه السلع فى المستقبل المنظور . راجع : أحمد السيد النجار (محرر) ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٥ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ؛ مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٦٧ ـــ ٣٧٨ .

(١) سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٣ ـــ ١٥٥ .

(٢) من أبرز من قالوا بذلك الاقتصادى الليبرالى الكبير د . سعيد النجار . وقد بسط وجهة نظره فى مقالين بجريدة الحياة : "اتفاقات الشراكة العربية الأوروبية عقبة فى طريق التكامل الاقتصادى العربى" ، عدد ٢٠٠١/٧/٩ ، و"اتفاقات الشراكة العربية الأوروبية قليلة المنافع باهظة الكلفة" ، عدد ٢٠٠١/٧/١٠ . وهو يرى أن هذه الاتفاقات تتعارض مع ما يفترض قيامه من تمييز لصالح السوق العربية ، حيث أن السلعة العربية تدخل السوق المصرية على قدم المساواة مع السلعة الأوروبية ، وذلك فى أحسن الأحوال . كما أن اتفاق الشراكة سيعنى بالضرورة تجميد التكامل الاقتصادى العربى عند مستوى منطقة التجارة الحرة ، دون أن يقدر على تجاوز ذلك إلى المستوى الأرقى للتكامل ، وهو الاتحاد الجمركى .

الاندماج فى الاقتصاد العالمى:

والسؤال الآن هو: هل أصبحت مصر أكثر انـدماجاً فى الاقتـصاد الرأسمـالى العالمى بعد كل ما اتخذته من إجراءات لتحرير تجارتها الخارجية فى السلع والخدمات ، ولتحرير حركة رؤوس الأموال عبر الحدود ، ولتشجيع الاستثمار الأجنبى؟

سوف نجيب عن هذا السؤال بالنظر فى ستة من المؤشرات التى استخدمها البنك الدولى مؤخراً فى الحكم على مدى اندماج دولة ما فى الاقتـصاد العـالمى . وهـذه المؤشرات معروضة فى جدول (٧ــ٢) لمصر وعدد من الدول النامية وكذلك لمجموعة الدول متوسطة الدخل التى تنتمى مصر إليها وذلك فى السنتين ١٩٩٠ و٢٠٠٣ .

أول هذه المؤشرات هو نسبة التجارة السلعية إلى ن.م.أ. الظاهر مـن جـدول (٧ــ٢) أن مصر قد أصبحت أقل انفتاحاً وأقل اندماجاً فى الاقتصاد العالمى ، حيـث انخفضت نسبة التجارة السلعية إلى ن.م.أ. مـن ٣٦,٨% فى ١٩٩٠ إلى ٢٠,٧% فى ٢٠٠٣ . وتشير البيانات السنوية المعروضة فى جدول (٧ــ م ــ٣) وتمثيلها البيانى فى شكل (٧ــ٢) إلى تقلب نسبة التجارة فى السلع والخدمات إلى ن.م.أ. حول اتجاه عام هابط فى الفترة الأطول من ١٩٧٧ إلى ٢٠٠٣ . وكما يظهر من جدول (٧ــــ٤) ، فإنه بعد اتجاه هذه النسبة للتزايد فى النصف الثانى من الـسبعينات مـن٦٦,١% فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٤ــ١٩٧٦ إلى ٦٨,٨% فى المتوسـط خـلال الفتـرة ١٩٧٩ــ١٩٨٠ ، فإنها سجلت انخفاضاً واضحاً فى الثمانينات والتـسعينات ، حـتى وصلت إلى ٤٢,٨% فى المتوسط للسنوات ١٩٩٧ــ١٩٩٩ ، وقد انخفـضت هـذه النسبة إلى ٤١,٨% فى المتوسط للسنوات ٢٠٠١ــ٢٠٠٣ ، حسب بيانات البنـك الدولى الواردة فى جدول (٧ــ م ــ٣) . وبالرغم من عودة هـذه النـسبة إلـى الارتفاع إلى ٥٦,٥% فـى المتوسط للسنوات ٢٠٠٣ــ٢٠٠٥ حسـب بيانـات البنك المركزى ، فإنها لم تزل أقل من المستوى المتوسط الذى تحقق فى كل من الفتـرة ١٩٧٤ــ١٩٧٦ (٦٦,١%) والفترة ١٩٧٩ــ١٩٨١ (٦٨,٨%) . ويعزى ارتفـاع نسبة التجارة إلى ن.م.أ. فى السنوات الأخيرة إلى ارتفاع أسعار البترول وازدياد حجم

النشاط الاقتصادى بعد تجاوز حالة الركود التى أصابت الاقتصاد المصرى فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين .

لاحظ أنه بينما انخفضت نسبة التجارة السلعية إلى ن.م.أ. فى مصر بين ١٩٩٠ و٢٠٠٣ ، فإن هذه النسبة قد ارتفعت فيما بين هاتين السنتين لكل الدول الأخرى المذكورة فى جدول (٧ــ٢) وإن بدرجات متفاوتة . كما ارتفعت النسبة لمجموعة الدول متوسطة الدخل ارتفاعاً ملحوظاً من ٣٥,٥% فى ١٩٩٠ إلى ٥٨,٣% فى ٢٠٠٣ .

وسوف يظهر التراجع فى الانفتاح والاندماج فى الاقتصاد العالمى بصورة أدق وأكثر وضوحاً عندما ننتقل إلى المؤشر الثانى الذى تنسب فيه التجارة السلعية إلى ن.م.أ. السلعى ، أى إلى ن.م.أ. المعتاد بعد خصم القيمة المضافة فى قطاع الخدمات[1] . ويعتبر هذا المؤشر أقدر على بيان التطور الفعلى فى الوزن النسبى للتجارة السلعية . فعندما ينمو النصيب النسبى لقطاع الخدمات فى ن.م.أ. المعتاد نمواً كبيراً كما هو الحال فى اقتصادات كثيرة ، ثمة احتمال أن تتناقص نسبة التجارة السلعية إلى ن.م.أ. المعتاد على نحو مبالغ فيه . ويؤدى استبعاد قطاع الخدمات من ن.م.أ. المعتاد ، ونسبة التجارة السلعية إليه إلى إظهار النمو فى نصيب التجارة السلعية بدرجة أعلى من الدقة .

والأمر الواضح من جدول (٧ــ٢) هو أن نسبة التجارة السلعية إلى ن.م.أ. السلعى قد انخفضت بدرجة أكبر (٥٠%) ، بالقياس إلى الانخفاض فى نسبة التجارة السلعية إلى ن.م.أ. المعتاد (٤٦%) . وكما هو متوقع فقد أصبح الوزن النسبى للتجارة السلعية فى ن.م.أ. السلعى أعلى كثيراً من مستواه المحسوب بنسبة التجارة السلعية إلى

(١) ن.م.أ. السلعى - goods GDP ، وهو أحد المؤشرات التى يشتمل عليها تقرير البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ، وقاعدة بياناته . ومما يسترعى الانتباه أن ن.م.أ. السلعى ينطوى على مفهوم للناتج قريب من مفهوم الناتج المادى (material product) الذى دأبت الدول الاشتراكية على استعماله قبل انهيار المعسكر الاشتراكى فى الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن العشرين .

ن.م.أ. ، وذلك فى جميع دول المقارنة وكذلك فى مجموعة الدول متوسطة الدخل فى سنتى المقارنة .

جدول (٧ــ٢): مؤشرات الاندماج فى الاقتصاد العالمى لمصر وعدد من الدول النامية

الدولة أو المجموعة	نسبة التجارة السلعية إلى ن.م.أ		نسبة التجارة السلعية إلى ن.م.أ. السلعى		نسبة صادرات الخدمات التجارية إلى صادرات البضائع		النمو فى التجارة الحقيقية ناقصاً النمو فى ن.م.أ. الحقيقى	نسبة التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى ن.م.أ		نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ن.م.أ	
	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٩٠-٢٠٠٣	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٩٠	٢٠٠٣
مصر	٣٦,٨	٢٠,٧	٧٢,٩	٣٦,٣	١٣٨.٤	١٧٥,٩	- ٢,٤	٦,٨	٨,٦	١,٧	٠,٣
الهند	١٣,١	٢١,١	٠٠	٠٠	٢٥,٧	٤٤,٧	٦,٩	٠,٨	٣,١	٠٠	٠,٨
البرازيل	١١,٧	٢٥,١	٠٠	٠٠	١١,٨	١٣,١	٤,٧	١,٩	٦,٧	٠,٤	٢,١
كوريا الجنوبية	٥١,١	٦١,٦	٩٢,١	١٢٤,٣	١٤,١	١٦,٣	٦,٢	٥,٣	٨,١	٠,٧	١,٢
ماليزيا	١٣٣,٤	١٧٤,٨	٢٣٢,٣	٣٢٥,١	١٢,٨	١٣,٥	٣,٠	١٠,٣	٢٢,٦	٥,٣	٥,٨
الصين	٣٢,٥	٦٠,١	٠٠	٠٠	٩,٣	١٠,٦	٠٠	٢,٥	١٤,٣	١,٢	٤,٥
تونس	٧٣,٥	٧٥,٦	١٦١,٦	١٨٨,٢	٤٤,٧	٣٥,٤	٠,٢	٩,٥	٥,٣	٠,٦	٢,٢
المتوسط متوسطة الدخل	٣٥,٥	٥٨,٣	٨٢.٣	١٤٠,٤	١٣,٩	١٤,٨	٠٠٠	٦,٧	١٣,٢	١,٠	٣,٤

المصادر والملاحظات:

١ - البيانات مستمدة من تقرير البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ ، جدول (٦ــ١) .

٢ - نسبة التجارة السلعية (trade in goods) إلى ن.م.أ هى مجموع الصادرات والواردات من البضائع (merchandise) مقسوماً على ن.م.أ .

٣ - نسبة التجارة السلعية إلى ن.م.أ. السلعى (goods GDP) هى مجموع الصادرات والواردات من البضائع مقسوماً على ن.م.أ. بعد استبعاد القيمة المضافة فى القطاعات الخدمية . وهو مؤشر أدق للوزن النسبى للتجارة فى السلع بالقياس إلى نسبة التجارة السلعية إلى ن.م.أ بأكمله ، وذلك بالنظر إلى تزايد الوزن النسبى للخدمات فى ن.م.أ. ، لاسيما فى الدول المتقدمة .

٤ - نسبة صادرات الخدمات التجارية إلى صادرات البضائع عبارة عن إجمالى الصادرات الخدمية مطروحاً منها صادرات الخدمات الحكومية مقسوماً على قيمة السلع المصدرة المحسوبة على الأساس f.o.b .

٥ - النمو فى التجارة الحقيقية هو النمو فى حجم التجارة بالأسعار الثابتة .

٦ - تشير التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى مجموع القيم المطلقة للاستثمار الأجنبى المباشر واستثمار الحافظة وغيره من الاستثمارات الداخلة إلى الدولة والخارجة منها ، بعد استبعاد التغير فى أصول السلطات النقدية والحكومة العامة والتزاماتها .

٧ - نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ن.م.أ. عبارة عن مجموع القيم المطلقة للتدفقات الداخلة والخارجة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقسوماً على ن.م.أ.

شكل (٧-١): نسب الصادرات والواردات إلى ن.م.أ

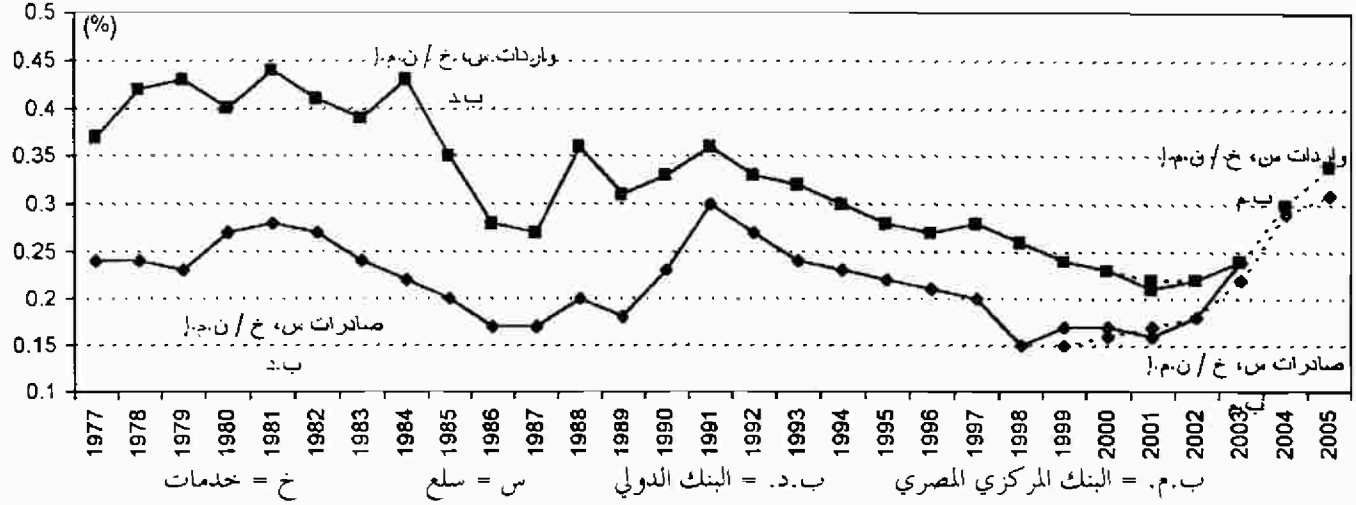

المصدر: جدول (٧-م-٣).

شكل (٧-٢): نسب إجمالي التجارة س، خ إلى ن.م.أ

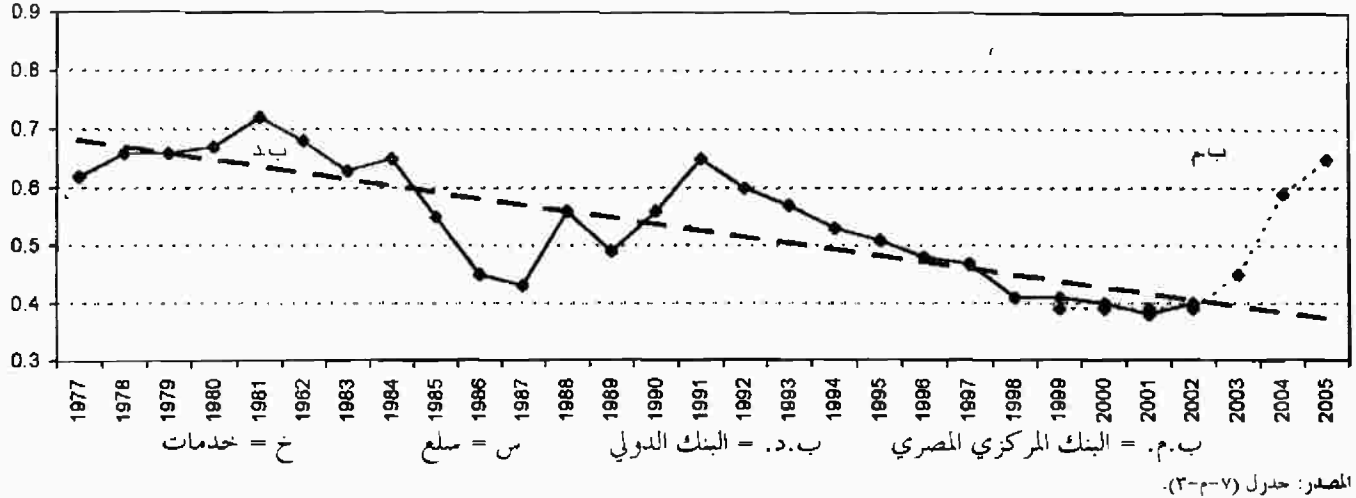

المصدر: جدول (٧-م-٣).

ونأتى الآن إلى المؤشر الثالث للاندماج فى الاقتصاد العالمى ، وهو نسبة صادرات الخدمات التجارية إلى صادرات البضائع . إن هذا المؤشر ذو دلالة مهمة على تحرير التجارة والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وذلك بالنظر إلى الأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات فى الاقتصاد المعولم . وطبقاً لهذا المؤشر ، فإن مصر حققت درجة أعلى من الاندماج ، حيث ارتفعت قيمة المؤشر من ١٣٨% فى ١٩٩٠ إلى ١٧٦% فى ٢٠٠٣ . وكما يتضح من جدول (٧ــ م ــ٦) ، فإن قناة السويس والسياحة قد أسهمتا بنسبة كبيرة من الزيادة فى قيمة المؤشر الثالث . فهما من أهم القطاعات المولدة للنقد الأجنبى ، وقد تزايدت على نحو ملحوظ المساهمة النسبية لكل منهما فى إيرادات النقد الأجنبى خلال فترة الدراسة . فقد ارتفعت هذه المساهمة من ٠,٩% فى ١٩٧٦ إلى ٥,٧% فى ١٩٩٠ ، ثم إلى ١٠% فى ٢٠٠٣ بالنسبة لقناة السويس ، ومن ٥% فى ١٩٧٦ إلى ٧,٥% فى ١٩٩٠ ، ثم إلى ٢٠% فى ٢٠٠٣ بالنسبة للسياحة . وعموما ، فإن مصر قد سايرت اتجاهاً عاماً لازدياد الوزن النسبى لصادرات الخدمات . إذ يتضح من جدول (٧ــ٢) أن هذا الوزن قد ازداد فى جميع دول المقارنة عدا تونس ، وكذلك فى مجموعة الدول متوسطة الدخل فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣ ، وإن كانت التفاوتات كبيرة فى معدلات الزيادة .

وبالنظر إلى المؤشر الرابع فى جدول (٧ــ٢) ، يلاحظ أنه على خلاف الوضع فى معظم دول المقارنة ، حيث كان الفارق بين نمو التجارة الحقيقية (أى حجم التجارة بالأسعار الثابتة) ونمو ن.م.أ. الحقيقى موجباً ، فإن هذا الفارق كان سلبيا فى حالة مصر (-٢,٤%). بعبارة أخرى ، بينما كانت معظم الدول تشهد تفوق معدل نمو التجارة الحقيقية على معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى ، فإن معدل نمو التجارة الحقيقية فى مصر كان أقل من معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى . وهكذا ، فإن حركة المؤشر الرابع خلال الفترة ١٩٩٠ــ٢٠٠٣ ذات دلالة واضحة على تراجع اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى ، وذلك بالرغم من أنها قطعت شوطاً فى اتجاه تحرير تجارتها فى السلع والخدمات وفى اتجاه تخفيض القيود على الاستثمار الأجنبى . والمعنى المستفاد

من حركة هذا المؤشر هو أن النمو فى ن.م.أ. لم يكن مصحوباً بتزايد ملحوظ فى تنافسية عدد كبير من المنتجات المصرية ، وبالتالى لم يترجم إلى زيادة كبيرة فى تجارتها الحقيقية . غير أنه قد يكون من الواجب التحوط هنا بأن جانباً من الفارق السلبى الكبير بين معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى ومعدل نمو التجارة الحقيقية ربما يرجع إلى التضخم غير المبرر فى تقدير معدل نمو ن.م.أ. الحقيقى من جانب وزارة التخطيط .

ويشير المؤشر الخامس وهو نسبة التدفقات الرأسمالية الخاصة (أساساً نسبة الاستثمارات المباشرة واستثمارات الحافظة إلى ن.م.أ.) إلى ازدياد درجة اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى ، حيث ارتفعت قيمة هذا المؤشر من ٦,٨% فى ١٩٩٠ إلى ٨,٦% فى ٢٠٠٣ . ومن الملاحظ ارتفاع قيمة هذا المؤشر أيضاً فى جميع دول المقارنة المذكورة فى جدول (٧ــ٢) باستثناء تونس ، وارتفاعه كذلك فى مجموعة الدول متوسطة الدخل . لكن من الملاحظ أيضاً أن الزيادة التى تحققت فى قيمة المؤشر فى مصر (٢٦%) كانت أقل كثيراً من الزيادات التى أحرزتها دول المقارنة (عدا تونس) والتى تراوحت بين ٣٩% (فى الهند) و٤٧٢% (فى الصين) ، كما أنها كانت أقل أيضاً من الزيادة فى مجموعة الدول متوسطة الدخل (٩٧%) . أى أن قدرة مصر على اجتذاب التدفقات الرأسمالية الخاصة وإن كانت شهدت بعض التزايد ، إلا أنها تبقى ضعيفة بالقياس إلى دول المقارنة وإلى مجموعة الدول متوسطة الدخل . وتتضح هذه الحقيقة بدرجة أكبر عندما ننظر فى المؤشر السادس الذى يشير إلى إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر ، والذى يستبعد تبعاً لذلك استثمارات الحافظة . فكما يتبين من جدول (٧ــ٢) انخفضت نسبة إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر إلى ن.م.أ. من ١,٧% فى ١٩٩٠ إلى ٠,٣% فى ٢٠٠٣ فى مصر ، بينما سجل هذا المؤشر ارتفاعاً ملموساً فى معظم دول المقارنة وكذلك فى مجموعة الدول متوسطة الدخل .

نخلص مما تقدم إلى أنه طبقاً لغالبية المؤشرات (أربعة من ستة مؤشرات) المعروضة فى جدول (٧ــ٢) فإن مصر تبدو فى ٢٠٠٣ أقل اندماجاً فى الاقتصاد

العالمى مما كانت عليه فى ١٩٩٠ ، كما أن درجة اندماجها فى ٢٠٠٣ تبدو أضعف من المتوسط المسجل لمجموعة الدول النامية . وقد تبدو هذه النتيجة غريبة لأول وهلة ، وذلك بالنظر إلى ما رصدناه سلفاً من إجراءات متعددة اتخذتها مصر لتحرير تجارتها فى كل من السلع والخدمات ، ولإلغاء القيود على النشاط الاقتصادى للأجانب فى مصر أو الحد منها ، ولتشجيع الاستثمار الأجنبى على أراضيها .

ولكن الغرابة سوف تزول عندما نتذكر أن الإجراءات التحريرية والتحفيزية لا تكفى فى حد ذاتها لتحقيق تقدم ملموس على مؤشرات الاندماج فى الاقتصاد العالمى . فزيادة نسبة التجارة إلى ن.م.أ. لا تتوقف على مجرد إزالة العوائق التعريفية وغير التعريفية أمام التجارة فحسب ، بل إنها تستلزم حدوث ارتقاء ملموس فى القدرات الإنتاجية والمزايا التنافسية للدولة . وفى غياب إجراءات لإحداث هذا الارتقاء فإن إجراءات التحرير قد تضر بالصناعات الوطنية أكثر مما تفيدها ، حيث أنها تعرضها لمنافسة غير متكافئة قد تؤدى إلى تدهور أوضاعها أو اندثارها[1] . كما أن إزالة أو تخفيف القيود على الاستثمار الأجنبى وإغراء المستثمرين بالحوافز والتيسيرات المختلفة قد لا تكفى وحدها لحدوث نمو ملموس فى التدفق الفعلى للاستثمار الأجنبى إلى الدولة . فاتخاذ هذه الإجراءات التحريرية والتحفيزية دون القيام بجهد وطنى كبير لزيادة معدل الادخار المحلى ومعدل الاستثمار والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادى ، لن يشكل قوة جذب كبيرة للمستثمرين الأجانب .

(١) لاحظ أن نسبة التجارة إلى ن.م.أ. قد تزداد حتى فى ظل القيود على التجارة وعلى حركة رؤوس الأموال عبر الحدود وفى ظل الرقابة على النقد الأجنبى ، كما كان الوضع فى مصر فى الستينات من القرن العشرين . ففى ظل هذه القيود تراوحت نسبة التجارة إلى ن.م.أ. فى تلك الفترة بين حد أدنى ٣٠% (فى ١٩٦٨) وحد أقصى ٤٤% (فى ١٩٦٣) . ولا تفسير لذلك غير أن الجهد التنموى الكبير (على الأقل حتى ١٩٦٧) وتوافر التمويل الميسر للتجارة عن طريق اتفاقات التجارة والدفع فى تلك الفترة قد شكلا قاطرة جيدة لنمو التجارة . لاحظ أن نسبة التجارة إلى ن.م.أ. فى ٢٠٠٣ (٢٠,٧%) كانت أقل من الحد الأدنى الذى تحقق لهذه النسبة فى ١٩٦٨ (٣٠%) .

إن الاقتصاد المصرى على درجة عالية من الانفتاح بمقياس كم الشريعات والإجراءات التى اتخذت لتحرير التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبى ، ولكنه على درجة ضعيفة من الاندماج فى الاقتصاد العالمى وفقاً لمؤشرات الأداء الفعلى للتجارة والاستثمار والتنافسية .

إن غياب جهود قوية لزيادة الادخار والاستثمار وللارتقاء بالإنتاجية والتنافسية ، فضلاً عن ضعف البنيان المؤسسى اللازم لمؤازرة النمو الاقتصادى ، هو ما يفسر حقيقة أن الاقتصاد المصرى وإن كان قد أصبح على درجة مرتفعة من الانفتاح بتشريعاته وإجراءاته التحريرية والتحفيزية ، إلا أنه لم يزل على درجة ضعيفة ، بل ومتناقصة ، من الاندماج فى الاقتصاد العالمى . ومصر فى هذا الشأن لا تمثل حالة شاذة ؛ فما أكثر الدول النامية التى قطعت شوطاً طويلاً على طريق الانفتاح والتحرير ، ولكنها لم تنجح فى إحراز تنمية أو حتى نمو بمعدلات مرتفعة ، بل تكرَّس وضعها الهامشى التابع فى الاقتصاد العالمى . وهذا هو المآل الحتمى لمحاولات الاندماج فى الاقتصاد العالمى من موقع الضعف ، لا من موقع القوة . وسوف تكون لنا عودة إلى هذه الظاهرة فى الفصل التاسع لتفصيل ما أجملناه هنا ، وكذلك لاستعراض بعض مؤشرات التبعية الوثيقة الصلة بقضية الاندماج فى الاقتصاد العالمى فى ظروف غياب التكافؤ .

٧-٣ التجارة السلعية:

من أبرز سمات الميزان التجارى المصرى حالة العجز المزمن التى عاناها طوال الفترة ١٩٧٥ــ٢٠٠٥ . فقد كانت الواردات السلعية أكبر من الصادرات السلعية ، وذلك على النحو الظاهر فى جدول (٧-٤) والشكلين (٧-٣) و(٧-٤) . فالواردات السلعية كانت تزيد على مثلى الصادرات السلعية حتى أوائل التسعينات ، واقتربت من ثلاثة أمثال الصادرات السلعية فى أواخر التسعينات ، وإن كانت الفجوة بينهما قد ضاقت فى الفترة ٢٠٠٣ــ٢٠٠٥ ، حيث أصبحت الواردات السلعية فى حدود ١٧٠% من الصادرات السلعية . بعبارة أخرى ، كانت الصادرات السلعية تغطى ما بين ثلث ونصف الواردات السلعية خلال فترة التحليل ، وذلك باستثناء السنوات

الثلاث ٢٠٠٣ــ٢٠٠٥ حيث زادت نسبة التغطية إلى ٥٦,٧% . وعموماً كانت الصادرات السلعية تغطى أقل من ٥٠% من الواردات السلعية فى ٢١ من السنوات السبع والعشرين المنقضية بين ١٩٧٧ و٢٠٠٣ حسب بيانات البنك الدولى الواردة فى جدول (٧ــ م ــ٢) وتمثيلها البيانى فى شكل (٧ــ٣) . وفى السنوات الأحدث ١٩٩٩ــ٢٠٠٥ التى تستند إلى بيانات المركزى تقلبت نسبة التغطية بين ٢٦% و٥٧% من الواردات السلعية .

معدلات النمو فى الصادرات والواردات:

وبالرغم من أن الصادرات السلعية كانت تزيد سنوياً بمعدل ٦,٢% فى المتوسط ، وهو ما يفوق معدل النمو السنوى فى الواردات السلعية (٥%) خلال الفترة ١٩٧٤ــ٢٠٠٥ ، كما يظهر فى جدول (٧ــ٣) ، إلا أن هذا الفارق فى معدلات النمو كان محدوداً ، ومن ثم غير كاف لتقليص الفجوة بين الصادرات والواردات السلعية . ومن الملاحظ أن التغيرات التى تعرضت لها كل من الصادرات والواردات السلعية خلال تلك الفترة كانت شديدة لدرجة تحد كثيراً من مصداقية معدل النمو المحسوب للفترة بأكملها . فكما يتضح من جدول (٧ــ م ــ٤) وشكل (٧ــ٥) ، كان معدل نمو الصادرات السلعية بالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٧٨-٢٠٠٣ (٢٦ سنة) سالباً فى ٩ سنوات وأقل من ١٠% فى ٦ سنوات وأكبر من ١٠% فى ١١ سنة . وفى الفترة نفسها ، كان معدل نمو الواردات بالأسعار الجارية سالباً فى ٨ سنوات وأقل من ١٠% فى ٨ سنوات وأكبر من ١٠% فى ١٠ سنوات . وهو ما يفصح عن درجة انكشاف مرتفعة .

عانى الميزان التجارى اختلالات حادة ، حيث تراوحت الواردات السلعية ما بين مثلى وثلاثة أمثال الصادرات السلعية ، وأصبح العجز فى هذا الميزان مزمناً طوال الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٥.

شكل (٧-٣): تطور نسب تغطية الصادرات للواردات

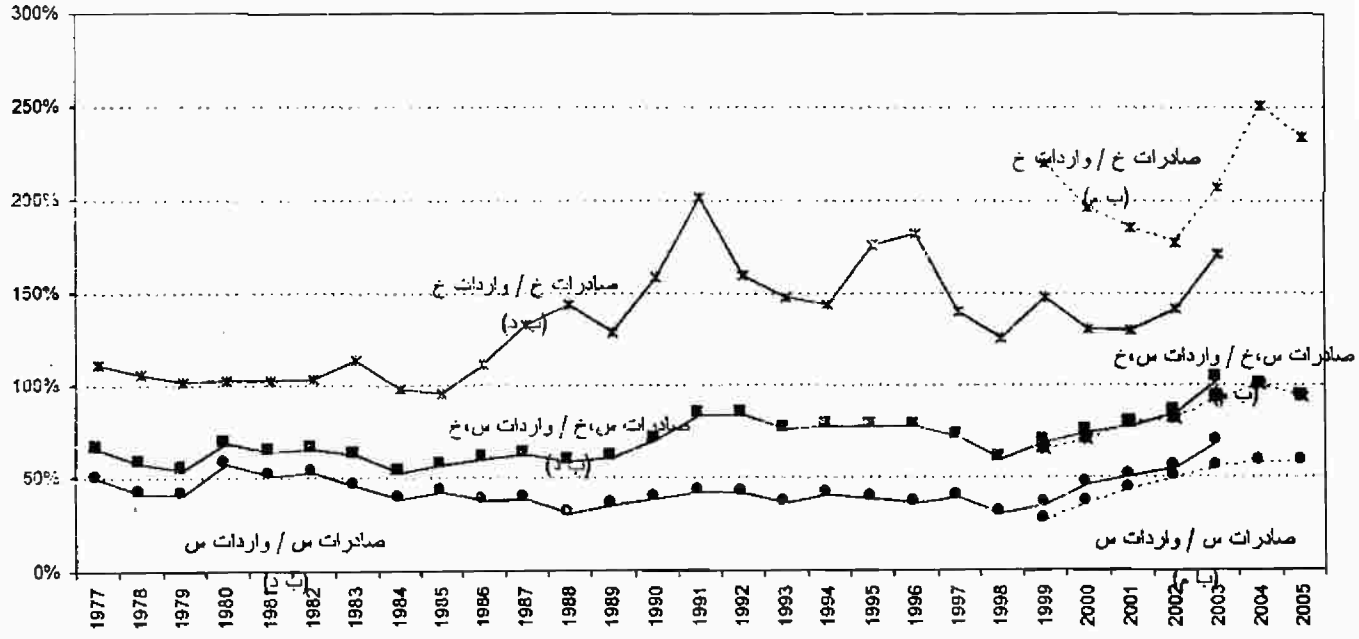

المصدر: جدول (٧-م-٢).

س = سلع، خ = خدمات، ب.م. = بنك مركزي، ب.د. = بنك دولي.

وشهدت الفترة ١٩٧٥ــ١٩٨٠ أعلى معدلات متوسطة لنمو الصادرات والواردات بالأسعار الجارية (١٢,٨% و٨,٤% على الترتيب) بالقياس إلى باقى الفترات فى جدول (٧ــ٣) ، وذلك عدا الفترة الأخيرة (١٩٩٩ــ٢٠٠٤) التى تحقق فيها معدل متوسط بالغ الارتفاع لنمو الصادرات (١٥%) . ويفسر ارتفاع معدلات النمو فى الصادرات والواردات فى النصف الثانى من السبعينات ، بالاندفاعة الأولى على طريق الانفتاح انطلاقاً من معدلات متواضعة فى السابق لنمو كل من الصادرات والواردات ، وكذلك بازدياد صادرات البترول وارتفاع أسعاره ، والوفرة فى موارد النقد الأجنبى الأخرى فى تلك الفترة من تحويلات العاملين والسياحة وقناة السويس والمعونات الخارجية . وبالمقارنة ، شهدت الفترة ١٩٨٠ــ١٩٨٥ أدنى معدل متوسط لنمو الصادرات (٠,١%) وذلك بالنظر إلى الانخفاض الكبير فى قيمة الصادرات البترولية والتراجع فى الأداء الإنمائى بوجه عام خلال تلك الفترة ، بينما شهدت الفترة ١٩٨٥ــ١٩٩٠ أدنى معدل متوسط لنمو الواردات (١,٩%) . وذلك بالنظر إلى شحة التمويل اللازم للاستيراد وتفاقم أزمة المديونية الخارجية ، فضلاً عن التوجه الانكماشى الذى رافق اتفاق المساندة مع صندوق النقد الدولى واتفاق إعادة الجدولة مع نادى باريس فى ١٩٨٧.

وعموماً ارتبطت التقلبات فى الصادرات والواردات السلعية بالأسعار الجارية بعوامل متعددة أبرزها التغير فى الهيكل السلعى للتجارة والتقلبات فى سعر البترول والتغيرات فى سعر الصرف الاسمى وسعر الصرف الحقيقى الفعال ، وذلك فضلاً عن تقلبات الإنتاج المحلى وتقلبات الطلب الخارجى . وسوف نركز فيما يلى على التغيرات التى طرأت على الهيكل السلعى للصادرات والواردات وارتباطها بتغيرات أسعار البترول ، على أن نتناول تغيرات سعر الصرف فى قسم آخر .

الهيكل السلعى للصادرات والواردات:

وبالنظر فى جدول (٧ــ٥) ، يلاحظ أن الأهمية النسبية للبترول فى الصادرات السلعية قد ارتفعت من ٩,٥% فى ١٩٧٥ إلى ٤٣,٨% فى ٢٠٠٣ . ولكن نسبة الصادرات البترولية إلى إجمالى الصادرات السلعية شهدت تقلبات حادة خلال تلك الفترة ، حيث وصلت إلى ٦٨,١% فى ١٩٨٥ ، كما أنها انخفضت إلى ٣٧,٢% فى ١٩٩٠ . وقد تواكبت هذه التقلبات مع التقلبات فى سعر البترول ، وذلك على النحو المسجل فى جدول (٢ــ١): من ٣,٤ دولار/برميل فى ١٩٧٣ إلى ٣٢ دولار/برميل فى ١٩٨٠ . ومن ٢٧ دولار/برميل فى ١٩٨٥ إلى ١٣,٥ دولار/برميل فى ١٩٨٦ . ومن ٢٢,٣ دولار/برميل فى ١٩٩٠ ، إلى ١٧,٥ دولار/برميل فى ١٩٩٩ مع التصاعد بعد ذلك حتى وصل السعر إلى ما يزيد على ٥٠ دولار/برميل فى ٢٠٠٥ .

جدول (٧-٣): معدلات النمو السنوى المتوسط للصادرات والوادرات بالأسعار الجارية

(نسب مئوية)

معدل النمو السنوى المتوسط	١٩٧٥-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٨	١٩٩٩-٢٠٠٤	١٩٧٥-٢٠٠٤
الصادرات السلعية	١٢,٨	٠,١	١,٦	٣,٨	١٥,٣	٦,٢
الواردات السلعية	٨,٤	٤,٩	١,٩	٥,٣	٢,١	٥,٠
الصادرات الخدمية	٢٨,٩	٦,٩	١٢,٦	٦,٠	٦,١	١٠,٧
الواردات الخدمية	٣٢,٨	٧,١	٢,٣	٨,٣	٢,٤	٨,٢
الصادرات من السلع والخدمات	١٧,٧	٣,٠	٧,٤	٥,٢	٩,٩	٧,٩
الواردات من السلع والخدمات	١٢,١	٥,٤	٢,١	٦,٢	٢,١	٥,٥

المصادر والملاحظات:

١ - بيانات ١٩٧٥ من البنك الدولى ، موشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ ، وبيانات ١٩٧٩ــ١٩٩٩ من البنك الدولى ، موشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ ، وبيانات ١٩٩٨ــ٢٠٠٥ من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، ديسمبر ٢٠٠٠ ، والبنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، ابريل ٢٠٠٢ ومارس ٢٠٠٦ .

٢ - القيمة الخاصة بسنة البداية لكل فترة هى متوسط قيم الثلاث سنوات التى تتوسطها سنة البداية ، والقيمة الخاصة بسنة النهاية لكل فترة هى متوسط قيم الثلاث سنوات التى تتوسطها سنة النهاية ، ماعدا بيانات سنة ١٩٧٥ فهى القيمة الفعلية لتلك السنة . ومعدل النمو السنوى المتوسط لأى فترة هو معدل النمو الهندسى بين قيمة بداية الفترة وقيمة نهاية الفترة ، دون أخذ قيم السنوات البينية فى الحسبان . والقيم الأصلية بالدولار الأمريكى .

وفى مقابل تزايد الأهمية النسبية للبترول فى الصادرات السلعية ، تناقصت الأهمية النسبية لكل من صادرات الغذاء (من ١٧,٤% إلى ٨,٦%) وصادرات المواد الخام الزراعية من (٣٨,٥% إلى ٧%) فيما بين ١٩٧٥ و٢٠٠٣ . أى أن الوزن النسبى للصادرات من الغذاء والمواد الخام الزراعية معاً قد هبط هبوطاً شديداً من حوالى ٥٦% فى ١٩٧٥ إلى حوالى ١٦% فى ٢٠٠٣ .

وفيما يتعلق بالصادرات من المصنوعات ، فإن وزنها النسبى فى إجمالى الصادرات السلعية قد هبط من ٣٤% فى ١٩٧٥ إلى ٣١% فى ٢٠٠٣ ، مع التعرض لتقلبات حادة خلال تلك الفترة هبطت بهذه النسبة إلى ١٠% فى ١٩٨٥ (تحت تأثير الارتفاع الكبير فى الوزن النسبى للبترول فى تلك السنة) وارتفعت بها إلى ٤٠% فى ١٩٩٠ . وكما يظهر فى جدول (٧ــ٦) فإن الأداء المقارن لمصر فى مجال تصدير السلع الصناعية كان ضعيفاً للغاية .

جدول (٧–٤): تطور نسب تغطية الصادرات للواردات ونسبة التجارة إلى ن.م.أ.

(نسب مئوية)

البيان / الفترة	متوسط ٧٤،٧٥، ١٩٧٦	متوسط ٧٩،٨٠، ١٩٨١	متوسط ٨٤،٨٥، ١٩٨٦	متوسط ٨٩،٩٠، ١٩٩١	متوسط ٩٧، ٩٨، ٠٣،٠٤، ٢٠٠٥
نسبة تغطية الصادرات للواردات					
صادرات س/ واردات س	٤٥,٥	٤٩,٦	٣٩,٣	٣٨,٧	٣٤,٥	٥٦,٧
صادرات خ / واردات خ	١٥٨,٣	١٠١,٧	١٠٠,٨	١٦٢,٥	١٣٧,٠	٢٣١,٧
صادرات س،خ/واردات س،خ	٥٦,٥	٦٢,٢	٥٥,٣	٧١,٥	٦٦,٣	٩٤,٤
نسبة الصادرات والواردات إلى ن.م.أ					
صادرات س ، خ إلى ن.م.أ	٢٣,٩	٢٦,٤	١٩,٥	٢٣,٥	١٧,١	٢٧,٤
واردات س ، خ إلى ن.م.أ	٤٢,٢	٤٢,٤	٣٥,٢	٣٢,٩	٢٥,٨	٢٩,١
إجمالى تجارة س ، خ إلى ن.م.أ	٦٦,١	٦٨،٨	٥٤,٦	٥٦,٤	٤٢,٨	٥٦,٥
رصيد ميزان س ، خ إلى ن.م.أ	– ١٨,٤	– ١٦,٠	– ١٥,٧	– ٩,٤	– ٨,٧	– ١,٦

المصادر والملاحظات:

١ – حسبت النسب المتوسطة للسنوات ٧٤ــ٧٥ــ١٩٧٦ من بيانات البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٣ (CD-ROM).

٢ – حسبت النسب المتوسطة للسنوات التالية حتى ١٩٩٩ من بيانات البنك الدولى المعطاه فى جدول (٧ــ م ــ١).

٣ – حسبت النسبة المتوسطة للسنوات ٠٣ــــ٠٤ــــ٢٠٠٥ من بيانات البنك المركزى المصرى المعطاة فى جدول (٧ــ م ــ٢) .

جدول (٧-٥): هيكل التجارة السلعية

(نسب مئوية)

البيان / هيكل الصادرات السلعية	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٣
الغذاء	١٧,٤	٥,٦	٩,٨	٨,٦
المواد الخام الزراعية	٣٨,٥	١٢,١	٦,١	٧,٠
الوقود	٩,٥	٦٨,١	٣٧,٢	٤٣,٨
الخامات غير الزراعية والفلزات	٠,٥	٤,١	٦,٤	٣,٢
المصنوعات	٣٤,١	١٠,١	٤٠,٤	٣١,٠
غير مصنف	-	-	-	٦,٤
هيكل الواردات السلعية				
الغذاء	٣٥,٩	٢٧,١	٢٨,٤	٢٤,٩
المواد الخام الزراعية	٥,٥	٦,٨	٧,١	٤,٦
الوقود	٦,٩	٣,٨	١,٢	٥,٢
الخامات غير الزراعية والفلزات	١,٩	١,٣	٢,٧	٢,٥
المصنوعات	٤٩,٨	٦١,٠	٦٠,٦	٤٨,٧
غير مصنف	-	-	-	١٤,١

المصادر والملاحظات:

- النسب مأخوذة من : البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ .
- الخامات غير الزراعية = ores والفلزات = metals .

فبينما كان الوزن النسبى للصادرات الصناعية إلى إجمالى الصادرات السلعية يزداد بمعدلات كبيرة فى ثمان من دول المقارنة التسع ، وبقى ثابتاً فى دولة واحدة منها ، انخفض الوزن النسبى للصادرات الصناعية فى مصر خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٣ . وفى حين أن نسبة مساهمة المصنوعات فى إجمالى الصادرات السلعية لم تتجاوز ٣١% فى مصر فى ٢٠٠٣ ، فإنها تراوحت بين حد أدنى ٥٢% (فى البرازيل وإندونيسيا) وحد أقصى ٩٣% (فى كوريا الجنوبية وإسرائيل) . ومن ناحية أخرى كانت النسبة المصرية فى ٢٠٠٣ أقل من نصف النسبة المناظرة التى سجلتها

مجموعة الدول متوسطة الدخل (٦٥%) ، و لم تزد سوى بنقطة مئوية واحدة على نصف النسبة التى سجلتها الدول منخفضة الدخل (٦٠%) فى تلك السنة .

جدول (٧-٦): صادرات المصنوعات وصادرات التكنولوجيا الرفيعة
مقارنات دولية

الدولة أو المجموعة الدولية	نسبة صادرات المصنوعات إلى إجمالى الصادرات السلعية		نسبة صادرات التكنولوجيا الرفيعة إلى صادرات المصنوعات
	١٩٩٠	٢٠٠٣	٢٠٠٣
مصر	٤٢	٣١	٠,٥
البرازيل	٥٢	٥٢	١٢
المكسيك	٤٣	٨١	٢١
الهند	٧١	٧٧	٥
إندونيسيا	٣٥	٥٢	١٤
ماليزيا	٥٤	٧٧	٥٨
كوريا الجنوبية	٩٤	٩٣	٣٢
الصين	٧٢	٩١	٢٧
إسرائيل	٨٧	٩٣	١٨
الدول متوسطة الدخل	٤٨	٦٥	٢١
الدول منخفضة الدخل	٥٠	٦٠	٤

المصادر والملاحظات:

١ - البيانات من تقرير البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ .

٢ - صادرات المصنوعات هى صادرات المنتجات المدرجة فى القسم ٥ (الكيماويات) والقسم ٦ (المصنوعات الأساسية) والقسم ٧ (الآلات ومعدات النقل) والقسم ٨ (منتجات مصنعة متنوعة عدا البند ٦٨ منها) فى التصنيف المعيارى للتجارة الدولية . والصادرات السلعية معرفة هنا بالمعنى الضيق الذى أطلقت عليه فيما سبق صادرات البضائع (merchandise exports) . وهى مقيمة على الأساس f.o.b. .

٣ - تعرف صادرات التكنولوجيا الرفيعة (high-technology exports) بأنها المنتجات ذات المحتوى العالى من البحث والتطوير ، مثل الطائرات والحاسبات والأدوية والأجهزة العلمية .

٤ - تقدر صادرات مصر من التكنولوجيا الرفيعة فى ٢٠٠٣ بحوالى ٩ مليون دولار ، تمثل ٠,٤٧% من صادرات المصنوعات التى بلغت ١٩١٠ مليون دولار فى تلك السنة .

تزايدت هيمنة البترول على هيكل الصادرات ، وتراجعت مكانة الصادرات الزراعية والصناعية ؛ مع ضآلة نسبة المصنوعات ذات المحتوى التكنولوجى العالى فى صادرات المصنوعات .

ومما يسترعى الانتباه عند مقارنة وضع مصر بدول المقارنة التسع فى جدول (٧-٦) التواضع الشديد فى نوعية الصادرات الصناعية المصرية . فحسب مؤشر نسبة الصادرات ذات التكنولوجيا الرفيعة (كالطائرات والحاسبات والأدوية والأجهزة العلمية) إلى صادرات المصنوعات ، لم تزد هذه النسبة فى مصر على ٠,٥% فى ٢٠٠٣ ، بينما كانت النسبة المسجلة فى مجموعة الدول متوسطة الدخل التى تنتمى إليها مصر ٢١% . وتبدو هذه النسبة شديدة التواضع عند مقارنتها حتى بالنسبة التى حققتها مجموعة الدول منخفضة الدخل وهى ٤% . أما فى دول المقارنة التسع ، فقد تراوحت نسبة الصادرات ذات التكنولوجيا الرفيعة إلى إجمالى الصادرات الصناعية بين حد أدنى ٥% (الهند) وحد أقصى ٥٨% (ماليزيا) .

وفيما يتعلق بالواردات السلعية ، فقد تناقص الوزن النسبى لواردات الغذاء والمواد الخام الزراعية من ٤١% فى ١٩٧٥ إلى ٣٠% فى ٢٠٠٣ . كما انخفض الوزن النسبى للواردات من السلع الصناعية انخفاضاً طفيفاً من ٤٩,٨% إلى ٤٨,٧% فيما بين هاتين السنتين ، وإن كان هذا الوزن قد بلغ مستوى مرتفعاً فى ١٩٨٥ و١٩٩٠ (حوالى ٦١%) . وفى المقابل ثمة تزايد فى الأهمية النسبية لواردات الوقود من ١,٢% فى ١٩٩٠ إلى ٥,٢% فى ٢٠٠٣ .

ومن الملاحظ أن واردات مصر من المنتجات البترولية قد زادت على صادراتها منها فى السنوات ١٩٩٩/٢٠٠٠ و٢٠٠٠/٢٠٠١ و٢٠٠١/٠٢ . وقد بلغ العجز فى ميزان البترول أقصاه فى ٢٠٠٠/٢٠٠١ حيث سجل ٥٣٩ مليون دولار . إلا أن رصيد ميزان البترول أصبح موجباً اعتباراً من ٢٠٠٣/٠٢ . وقد ارتفع الفائض فى هذا الميزان إلى ٨٤٨ مليون دولار فى ٢٠٠٣/٠٢ ، ثم إلى ١٣٦١ مليون دولار فى

٢٠٠٤/٠٣ ، ثم انخفض قليلا إلى ١٣٢٤ مليون دولار فى ٢٠٠٥/٠٤[١]. ومع ذلك ، وبالرغم من اتجاه صادرات الغاز للنمو فى السنوات المقبلة ، فإن ثمة ما يدعو للقلق بشأن أمن الطاقة فى مصر . وهو ما دعا البعض إلى التحذير من خطورة تصدير الغاز من جهة ، وإلى أهمية إحياء قضية الطاقة النووية فى مصر ، من جهة أخرى[٢]. وبعد طول ممانعة من جانب الحكومة ، يبدو أنها مالت مؤخراً إلى تبنى الخيار النووى لتوليد الطاقة ، وذلك فى ضوء توصيات الحزب الوطنى فى مؤتمره السنوى الذى انعقد فى سبتمبر ٢٠٠٦[٣].

وينبغى التحوط هنا بأن نذكر أن المقارنة بين الهيكل السلعى لكل من الصادرات والواردات فى ١٩٧٥ و٢٠٠٣ قد لا تكون دقيقة . فمن جهة أولى ، ثمة نسبة ليست ضئيلة من الواردات (١٤%) ونسبة أصغر من الصادرات (٦,٤%) تظهر على أنها غير مصنفة فى ٢٠٠٣ ، بينما لا تظهر فئة مناظرة فى ١٩٧٥ . ومن جهة ثانية ، تتضمن الصادرات فى ٢٠٠٣ صادرات وواردات المناطق الحرة ، بينما جرى العرف على عدم إدراجها ضمن الصادرات والواردات المصرية حتى سنة ١٩٩٦/٩٥[٤] .

---

(١) المصدر : البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة .

(٢) للمزيد حول قضايا الطاقة الحالية والمستقبلية فى مصر ، راجع دراسة مشروع مصر ٢٠٢٠ : محمد مير محاهد وآخرون ، مصادر الطاقة فى مصر وآفاق تنميتها ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ . راجع أيضاً فى مسألة التحذير من تصدير الغاز الطبيعى والسبل الممكنة للإستفادة منه فى مصر : حسين عبد الله ، "الغاز الطبيعى المصرى بين التصنيع والتصدير" ، فى أحمد السيد النجار (محرر) ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠١ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٢ ، ص ٢٥٣ — ٢٦٣ . وحول أهمية إعادة طرح قضية الطاقة النووية فى مصر ، راجع مجموعة المقالات التى كتبها الأستاذ مكرم محمد أحمد ، فى الأهرام ، خلال شهرى يونيو ويوليو ٢٠٠٦ .

(٣) طبقاً للتوقعات الحكومية فإن البترول سينفد خلال ٨ أو ١٠ سنوات ، والغاز سينفد بعد ٣٣ سنة . لذا وجب تنشيط البرنامج النووى تحسباً لما هو آت : راجع حديث وزير الكهرباء والطاقة إلى الأهرام ، عدد ٦ أكتوبر ٢٠٠٦ .

(٤) أدرجت صادرات وواردات المناطق الحرة ضمن إجمالى الصادرات وإجمالى الواردات اعتباراً من السنة المالية ١٩٩٧/٩٦.

تجارة المناطق الحرة:

على خلاف ما هو مستهدف من إقامة المناطق الحرة من تشجيع للصادرات وتحقيق فائض صاف فى ميزانها التجارى مع العالم الخارجى ، فإنه من الملاحظ أن معاملات هذه المناطق مع العالم الخارجى قد أسفرت عن عجز مزمن . فخلال الفترة ١٩٩٩/٩٨ ــ ٢٠٠٤/٠٣ ، تراوحت الزيادة فى واردات المناطق الحرة على صادراتها بين حد أدنى ٢٧٨ مليون دولار وحد أعلى ١٥٠٢,٦ مليون دولار . وبالرغم من التقلبات فى عجز الميزان التجارى للمناطق الحرة ، فإنها قد دارت حول خط اتجاه عام صاعد . وعموماً ارتفع العجز بصفة مستمرة من ٢٧٨ مليون دولار فى ٢٠٠٣/٠٢ إلى٨٠٥ مليون دولار فى ٢٠٠٤/٠٣ ، ثم إلى ١٥٠٢,٦ مليون دولار فى ٢٠٠٥/٠٤ [١] .

ويبدو هذا الوضع متناقضاً مع الفلسفة الكامنة وراء سياسة إقامة المناطق الحرة ، ومع ما اقتضته تلك السياسة من تقديم حوافز وامتيازات متنوعة للمشروعات المقامة داخل هذه المناطق .

> بدلاً أن تضيف المناطق الحرة لموارد مصر من النقد الأجنبى ، فإنها أصبحت مصدر استنزاف لها ، وذلك بالنظر إلى الزيادة المستمرة فى واردات هذه المناطق من العالم الخارجى عن صادراتها إليه .

لقد تراوحت نسبة صادرات المناطق الحرة إلى اجمالى الصادرات السلعية بين ٩% و٢١% خلال الفترة ١٩٩٩/٩٨ ــ ٢٠٠٥/٠٤ . كما تراوحت نسبة واردات المناطق الحرة إلى إجمالى الواردات بين ٨% و١٨% خلال تلك الفترة . وبعد ما كان عجز الصادرات عن الواردات فى هذه المناطق يسهم بنحو ٣% من العجز الكلى للميزان التجارى فى ١٩٩٩/٩٨ ، فقد زادت هذه النسبة إلى ١٤,٥% فى

(١) مصدر البيانات هو البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، عدد أبريل ٢٠٠٢ وعدد مارس٢٠٠٦.

٢٠٠٥/٠٤ . وقد تقلبت نسبة مساهمة المناطق الحرة فى عجز الميزان التجارى حول قيمة وسيطية ٧,٥% خلال السنوات السبع موضع التحليل[١] .

وحسب بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، والمعتمدة على الأساس الجمركى ، لا على أساس المدفوعات والمقبوضات كما هو الحال مع بيانات البنك المركزى ، كانت المناطق الحرة تحقق عجزاً فى معاملاتها مع العالم الخارجى . وقد تزايد هذا العجز من ٢٠٤ مليون دولار فى ٢٠٠٢ إلى ١٤٩٩ مليون دولار فى ٢٠٠٥ ، أى أن العجز قد تضاعف أكثر من سبع مرات فى تلك الفترة الوجيزة . ومما يسترعى الانتباه أن جانباً كبيراً من صادرات المناطق الحرة يذهب إلى السوق المحلى (ما بين ٣٥% و٥٠%) ، فى حين أن جانباً يسيراً من وارداتها يأتى من السوق المحلى (ما بين ١٤% و٢٣%) .

ويتضح من البيانات المتاحة أن صادرات المناطق الحرة إلى العالم الخارجى قد تراوحت بين ربع وثلث إجمالى الصادرات المصرية فى الفترة ٢٠٠٢ــ٢٠٠٥ ، بينما تراوحت واردات المناطق الحرة من العالم الخارجى بين ١١% و٢٥% من إجمالى الواردات المصرية فى الفترة ذاتها . وفى مقابل العجز فى تعاملات المناطق الحرة مع العالم الخارجى ، فإن تعاملاتها مع السوق المحلى كانت تسفر عن فائض زاد عن العجز المتحقق فى السنوات ٢٠٠٢ــ٢٠٠٤ ، ولكنه كان أقل من العجز المتحقق فى تعاملات هذه المناطق مع العالم الخارجى فى ٢٠٠٥ . وعلى ذلك فإن الميزان التجارى للمناطق الحرة الشامل لتعاملاتها مع العالم الخارجى ومع السوق المحلى قد أسفر عن

---

(١) يظهر من البيانات الواردة فى البنك المركزى المصرى ، المصدر السابق ، أن عجز المناطق الحرة مع العالم الخارجى قد تطور على النحو التالى :

	١٩٩١/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٠١	٢٠٠٣/٠٢	٢٠٠٤/٠٣	٢٠٠٥/٠٤
عجز المناطق الحرة بالمليون دولار	٧٥٨	٩٠٦,٣	٤٩١,٧	٥٠٦,٢	٢٧٨,١	٨٠٥,٣	١٥٠٢,٦
نسبة عجز المناطق الحرة مع العالم الخارجى إلى عجز الميزان التجارى	%٢,٩	%٧,٩	%٥,٢	%٧,٥	%٤,٢	%١٠,٣	%١٤,٥

فائض سنوى متوسط فى حدود ٦٥٨ مليون دولار فى السنوات ٢٠٠٢ ــ ٢٠٠٤ ، ولكن هذا الفائض انقلب إلى عجز قدره ١٧٤ مليون دولار فى ٢٠٠٥[١].

شكل (٧-٤): نسب العجز أو الفائض في الموازين الفرعية بميزان المدفوعات إلى ن.م.أ

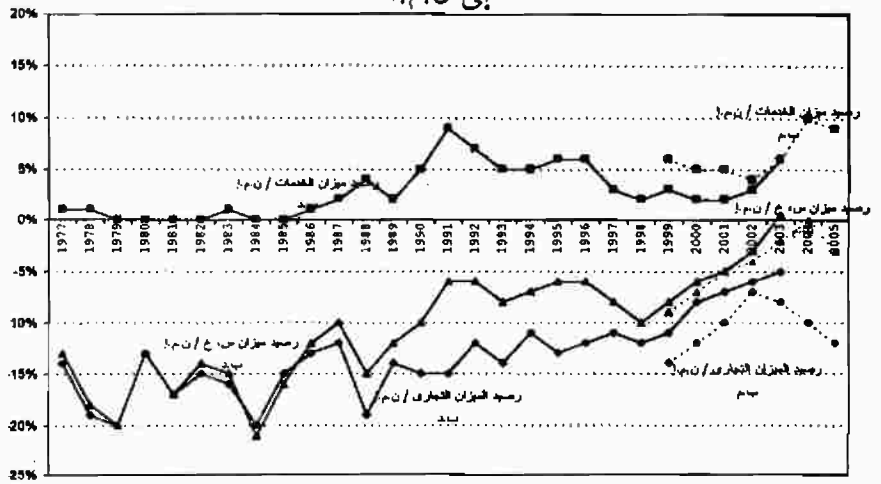

المصدر: جدول (٧-م-٣).

(١) نتائج أعمال المناطق الحرة المذكورة فى هذه الفقرة وفى الفقرة السابقة حسبت من البيانات الواردة فى : وزارة التجارة والصناعة ، **تقرير التجارة الخارجية المجمع** ، مجلد (٥) ، العدد السابع ، مارس ٢٠٠٦ ، ص٣١ . وفيما أهم المؤشرات المستخلصة من تحليل هذه البيانات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ ، مع ملاحظة أن القيم المطلقة بالمليون دولار :

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
نسبة صادرات المناطق الحرة إلى السوق المحلى.	%٥٠,١	%٤٩,٧	%٣٥,٥	%٤١,٦
نسبة واردات المناطق الحرة من السوق المحلى.	%٢٣	%١٥	%١٤	%١٩,١
(الصادرات ــ الواردات) مع العالم الخارجى.	- ٢٠٤	- ٦٢٤	- ١٣٤,٢	- ١٤٩٩
(الصادرات ــ الواردات) مع السوق المحلى.	٨٠٣	١١٣٩	١٠١١,٧	١٣٢٥
(الصادرات الإجمالية ــ الواردات الإجمالى) للمناطق الحرة.	٥٥٩	٤٩٧	٨٧٧,٥	- ١٧٤
نسبة صادرات المناطق الحرة إلى العالم الخارجى إلى إجمالى الصادرات المصرية.	%٢٦	%٢٥	%٣٣	%٣٣
نسبة واردات المناطق الحرة إلى العالم الخارجى إلى إجمالى الواردات المصرية.	%١١,٤	%٢٠	%٢٢	%٢٥

جدول (٧-٥): معدلات نمو الصادرات والواردات السلعية

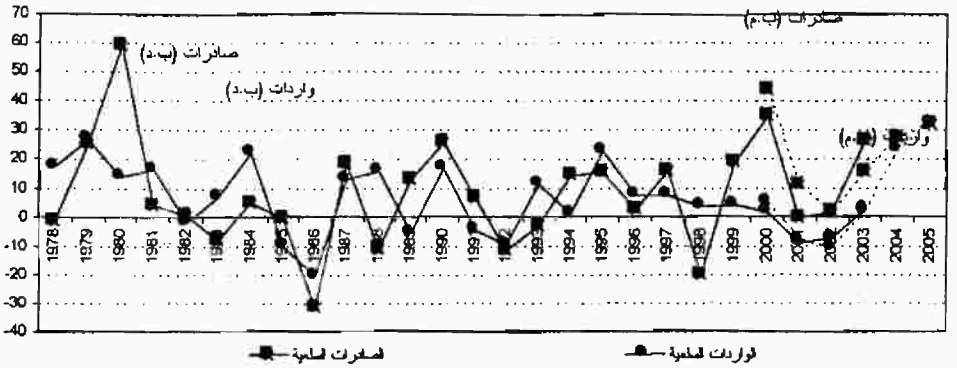

المصدر: (٧-م-٤).

شكل (٧-٦): معدلات نمو الصادرات والواردات الخدمية

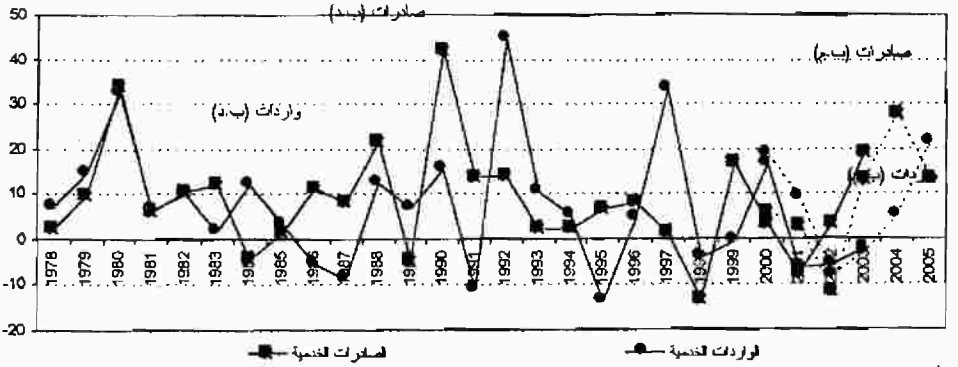

المصدر: جدول (٧-م-٤).

شكل (٧-٧): معدلات نمو الصادرات والورادات من السلع والخدمات

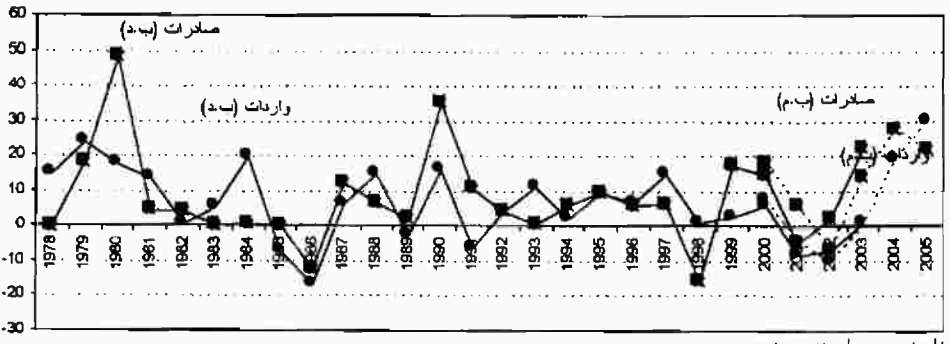

المصدر: جدول (٧-م-٤).

التوزيع الجغرافى للتجارة السلعية:

شهدت الفترة ١٩٧٥ــ ٢٠٠٥ تحولاً ضخماً فى وجهة تجارة مصر الخارجية . فقد ازدادت التعاملات التجارية مع الدول الرأسمالية المتقدمة ، وذلك على حساب نقصان التعاملات مع ما كان يعرف بالكتلة الشرقية أو الاشتراكية أو دول التخطيط المركزى . ويتضح من جدول (٧ــ٧) أن صادرات مصر إلى دول التخطيط المركزى قد انخفضت من ٧٤% من إجمالى الصادرات السلعية فى ١٩٧٥ إلى ٠,٤% فى ٢٠٠٥ . وفى المقابل ازدادت نسبة الصادرات المتجهة إلى الدول الرأسمالية المتقدمة من ١٤% إلى ٧٧% خلال الفترة ذاتها . وفيما يتعلق بالواردات ، حدث انخفاض حاد فى نسبة واردات مصر من دول التخطيط المركزى من ١٩% فى ١٩٧٥ إلى ٢,٣% من إجمالى الواردات السلعية المصرية فى ٢٠٠٥ ، بينما تقلبت نسبة واردات مصر من الدول الرأسمالية المتقدمة بين ٦٠% و٧٠% فى تلك الفترة .

وقد سجلت الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية زيادة ملحوظة من ٠,١٤% من إجمالى الصادرات السلعية فى ١٩٧٥ إلى ٣٣,٤% فى ٢٠٠٥ . أى أن السوق الأمريكى أصبح يستوعب ثلث الصادرات السلعية المصرية . وإذا كانت

الولايات المتحدة هى أكبر دولة مستوردة للمنتجات المصرية ، فإن الاتحاد الأوروبى يعتبر أكبر شريك تجارى لمصر . فقد زادت الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبى مما يزيد قليلاً على ربع الصادرات المصرية فى ٢٠٠٠ إلى ٣٧% فى ٢٠٠٥ . وفيما يتعلق بواردات مصر ، يظهر من بيانات جدول (٧ــ٧) أن الولايات المتحدة أصبحت أكبر دولة مصدرة إلى مصر ، حيث أنها أسهمت بما يزيد قليلا على خمس الواردات المصرية فى ٢٠٠٥ . كما أن الاتحاد الأوروبى هو أكبر شريك لمصر فى مجال الواردات ، حيث بلغت نسبة واردات مصر منه ٣١% من إجمالى الواردات السلعية فى ٢٠٠٥ ، وإن كانت النسبة قد زادت عن ذلك فى بعض السنوات (٤١% فى ٢٠٠٠ مثلاً) .

أصبحت مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة الشريك الأساسى فى تجارة مصر الخارجية ، كما تزايد وزن الولايات المتحدة داخل هذه المجموعة بشكل ملحوظ . وتقلص وزن دول المعسكر الاشتراكى السابق تقلصاً شديداً ، كما بقيت التجارة مع الدول العربية محدودة ، وتراجعت التجارة مع الدول الأفريقية إلى مستوى بالغ الضآلة .

وفيما يتعلق بتجارة مصر مع الدول النامية فقد سجلت نسبة الصادرات المصرية إليها زيادة كبيرة فى الفترة ١٩٧٥ــ١٩٩٥ ، حيث ارتفعت هذه النسبة من١١,٦% إلى٢٨,٦% . ولكن هذه النسبة تراجعت فى ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ إلى حوالى ٢٢% . وفى داخل مجموعة الدول النامية ، زادت نسبة الصادرات المصرية إلى الدول العربية من ٨% فى ١٩٧٥ إلى ١١% فى ٢٠٠٥ ، بينما نقصت نسبة الصادرات المصرية إلى الدول الآسيوية من ١٤% فى ٢٠٠٠ إلى ١٠% فى ٢٠٠٥ . وفيما يتعلق بصادرات مصر إلى الدول الأفريقية ، فإن نسبتها ضئيلة ، وذلك بالرغم من أنها تضاعفت بين٢٠٠٠ و٢٠٠٥ ، حيث زادت من٠,٦% إلى ١,٣% من إجمالى الصادرات المصرية .

جدول (٧-٧): التوزيع الجغرافى للتجارة السلعية

المجموعات الاقتصادية	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
الصادرات					
الدول الرأسمالية المتقدمة	١٤,٤	٤٧,١	٥٩,١	٧٧,٣	٧٦,٨
- الاتحاد الأوروبى				٢٦,٦	٣٧,٢
- الدول الأوروبية الأخرى				٥,٤	٥,٤
- الولايات المتحدة الأمريكية	٠,١٤	٠,٩	١٥,١	٤٥,٣	٣٣,٤
روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة (دول التخطيط المركزى سابقاً)	٧٤,٠	٢٤,٧	١٠,٤	٠,٢	٠,٤
الدول النامية	١١,٦	٢٧,٨	٢٨,٦	٢١,٩	٢٢,٥
- الدول العربية	٧,٩	٣,٣	٩,٨	٦,٩	١١,٢
- الدول الآسيوية				١٤,٤	١٠,٠
- الدول الأفريقية				٠,٦	١,٣
دول أخرى	-	-	-	٠,٥	٠,٨
الواردات					
الدول الرأسمالية المتقدمة	٦٥,٤	٧٠,٢	٦٤,٨	٧٠,٧	٦١,١
- الاتحاد الأوروبى				٤٠,٨	٣٠,٩
- الدول الأوروبية الأخرى				٨,٦	٨,١
- الولايات المتحدة الأمريكية	١٩,٢	١٣,٠	١٨,٨	٢١,٣	٢١,٦
روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة (دول التخطيط المركزى سابقاً)	١٩,١	١٥,٥	١٢,٤	١,٤	٢,٣
الدول النامية	١٥,٤	١٤,٣	١٧,٢	٢٧,٤	٢٤,٣
- الدول العربية	٦,٦	٢,٥	٣,٤	٤,٧	٨,٨
- الدول الآسيوية				١٦,٥	١٤,٩
- الدول الأفريقية				٦,٢	٠,٦
دول أخرى	-	-	-	٤,٢	١٠,٧

المصادر والملاحظات:

١ - حسبت النسب من أعداد مختلفة من البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، والبنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية .

٢ - بيانات ٢٠٠٥ (أى ٢٠٠٤/٢٠٠٥) مبدئية .

٣ - حسب الإحصاءات المتاحة فى الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥-الدول العربية كانت تشمل أهم الدول العربية المتاجرة مع مصر ، ودول التخطيط المركزى كانت تشتمل على الصين .

ولا تبدو الصورة مختلفة كثيراً عندما ننظر إلى واردات مصر من الدول النامية . فقد زادت نسبة الواردات من هذه المجموعة إلى إجمالى الواردات السلعية من ١٥% فى ١٩٧٥ إلى ٢٤% فى ٢٠٠٥ . كما زادت حصة الدول العربية فى هذه الواردات قليلاً ، من ٦,٦% فى ١٩٧٥ إلى ٨,٨% فى ٢٠٠٥ . وفى المقابل انخفضت نسبة الواردات من الدول الآسيوية من ١٦,٥% إلى ١٤,٩% بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ . كما انخفضت نسبة الواردات من الدول الأفريقية بدرجة ملحوظة خلال تلك الفترة (من ٦,٢% إلى ٠,٦% من إجمالى الواردات السلعية المصرية) .

٧-٤ التجارة فى الخدمات:

إذا كان العجز فى الميزان التجارى من السمات البارزة والدائمة فى ميزان المدفوعات المصرى ، فإن من هذه السمات أيضاً الفائض الذى يتحقق فى ميزان الخدمات بالمعنى الضيق ، أى باستبعاد ما يطلق عليه دخل الاستثمار منه[1] . فقد كانت الإيرادات من الخدمات تزيد على المدفوعات مقابلها وذلك طوال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٥ ، فيما عدا سنتى ١٩٨٤ و١٩٨٥ اللتين تحقق فيهما عجز طفيف (١٠٦ و١٦٦ مليون دولار على التوالى) . ويأتى الجزء الأكبر من المتحصلات فى ميزان الخدمات من مصادر تقليدية ذات طابع ريعى مثل السياحة الوافدة إلى مصر ورسوم عبور قناة السويس . أما الجزء الأكبر من المدفوعات عن الخدمات فهو يتمثل فى خدمات النقل وسياحة المصريين فى الخارج ، لاسيما للحج والعمرة ، ومصروفات الحكومة فى الخارج .

وكما يلاحظ تفصيلاً من جدول (٧ــ م ــ١) والشكل (٧ــ٣) فإن فائض ميزان الخدمات ونسبة تغطية الصادرات الخدمية للواردات الخدمية يتسمان بالتقلب

(١) يشتمل دخل الاستثمار فى جانب المتحصلات على الفوائد على ما يحوزه الجهاز المصرفى من أصول خارجية وبعض الإيرادات الأخرى كعوائد الاستثمارات المباشرة أو استثمارات الحافظة فى الخارج . ويشتمل فى جانب المدفوعات على الفوائد على القروض الحكومية والتجارية وعلى الالتزامات الخارجية قصيرة الأجل للجهاز المصرفى وبعض الالتزامات الأخرى كالفوائد على ودائع غير المقيمين وعوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة المحولة إلى الخارج .

الشديد . وحسب بيانات جدول (٧ــ٤) تقلبت نسبة تغطية الصادرات للواردات الخدمية بين حد أدنى ١٠٠% فى ١٩٨٠ و١٩٨٥ وحد أقصى ٢٣١% فى ٢٠٠٤ . ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الحساسية الشديدة للسياحة وللعبور فى قناة السويس للأحداث السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية . فقد انكمش فائض ميزان الخدمات من ٤,٢ مليار دولار فى ١٩٩٦ إلى ٢,٦ مليار دولار فى ١٩٩٧ ، ثم إلى ١,٦ مليار دولار فى ١٩٩٨ كرد فعل للهجوم الإرهابى على السياح فى الأقصر فى ١٩٩٧ .

تعتمد الصادرات الخدمية على مصادر تقليدية ذات طابع ريعى فى المقام الأول ، كما أنها شديدة الحساسية للتغيرات الموسمية وللتطورات السياسية فى الداخل وفى الخارج .

كما يلاحظ ازدياد الفائض من ٢,٢ مليار دولار فى ١٩٩٠ إلى ٣,٤ مليار دولار فى ١٩٩١ ارتباطاً بالغزو العراقى للكويت وما ترتب عليه من نزوح عدد كبير من أهل الخليج إلى مصر ، وكذلك ما صاحب حرب تحرير الكويت من عبور السفن الحربية التابعة لقوات التحالف فى قناة السويس . وقد تكررت ظاهرة ارتفاع الفائض فى ٢٠٠٣ اتصالاً بالغزو الأمريكى للعراق ، وذلك بالنظر إلى عبور عدد كبير السفن الحربية إلى منطقة الخليج ، فقد ارتفع فائض ميزان الخدمات من ٢,٧ مليار دولار فى ٢٠٠٢ إلى ٤,٦ مليار دولار فى ٢٠٠٣ .

ويترتب على الانتقال من المفهوم الضيق لميزان الخدمات إلى المفهوم الموسع بإضافة المتحصلات والمدفوعات المرتبطة بدخل الاستثمار ، ظهور عجز فى هذا الميزان طوال الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٦ ، ثم ظهور فائض فى السنوات التالية حتى ٢٠٠٥ . فقد طغى عجز دخل الاستثمار فى الفترة الأولى على الفائض فى ميزان الخدمات بالمعنى الضيق ، وذلك بالنظر إلى ارتفاع مدفوعات الفوائد على القروض فى تلك الفترة ، واللجوء فى بعض سنواتها إلى القروض قصيرة الأجل والتسهيلات المصرفية ذات أسعار الفائدة المرتفعة . فقد وصلت الفائدة على التسهيلات المصرفية

فى السبعينات إلى ٢٠% وأكثر . وقد دخلت مصر فى دوامة الاستدانة عالية التكلفة ، حيث أصبحت تحصل على المزيد من التسهيلات المصرفية عالية الكلفة للوفاء بخدمة الديون الخارجية ، مما فاقم من مشكلة الديون الخارجية فى السبعينات والثمانينات .

وقد تراجع العجز فى ميزان دخل الاستثمار فى ١٩٨٧ و١٩٨٨ فى سياق الاتفاق مع نادى باريس على إعادة جدولة ٧٠٩٨ مليون دولار من الديون الرسمية فى ١٩٨٧ . ولكن هذا العجز لم يلبث أن تزايد بشدة فى الفترة من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٢ مع تزايد المديونية وأعبائها . وقد أتاح الاتفاق الثانى مع نادى باريس على إعادة جدولة ٢١١٦٤ مليون دولار من الديون الرسمية المستحقة على مصر فى ١٩٩١[١] ، فضلاً عن إسقاط بعض الديون المستحقة للولايات المتحدة وبعض الدول العربية ، فرصة لالتقاط الأنفاس ، وتخفيض المدفوعات والعجز فى ميزان دخل الاستثمار فى السنوات ١٩٩٣ــ١٩٩٥ ، بل إن العجز فى هذا الميزان قد تحول إلى فائض لا بأس به فى السنوات ١٩٩٦ــ٢٠٠١ . ومع حلول أجل سداد الديون ومع التراجع قليلاً عن الالتزام بالقرار السياسى بعدم زيادة المديونية الخارجية[٢] ، أصبح ميزان دخل الاستثمار فى حالة عجز اعتباراً من سنة ٢٠٠٢ ، وإن كان العجز محدوداً حيث كان متوسطة السنوى ٢٤٥ مليون دولار فى الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ . وإجمالاً ، فإن ميزان الخدمات بالمفهوم الواسع كان يحقق فائضاً طوال فترة التسع عشرة سنة الممتدة من ١٩٨٧ حتى ٢٠٠٥ ، وذلك بالرغم من العجز فى ميزان دخل الاستثمار فى ١٣ سنة منها .

(١) راجع موقع نادى باريس على الإنترنت بخصوص اتفاقات إعادة جدولة الديون المصرية : www.clubdeparis.org .

(٢) زاد إجمالى الدين الخارجى بالمليون دولار من ٢٦٥٦٠ فى ٢٠٠١ إلى ٢٨٦٦١ فى ٢٠٠٢ ، ثم إلى ٢٩٣٩٦ فى ٢٠٠٣ ، ثم إلى ٢٩٨٧٢ فى ٢٠٠٤ ، ثم تراجع قليلاً إلى ٢٨٩٤٩ فى ٢٠٠٥ ، وذلك حسب البنك المركزى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، يونيو ٢٠٠٦ .

٧-٥ الحساب الجارى:

بإضافة التجارة فى الخدمات (شاملة دخل الاستثمار) إلى التجارة فى السلع نصل إلى ميزان السلع والخدمات . وبإضافة التحويلات الجارية (وأهم بنودها تحويلات المصريين العاملين فى الخارج والمعونات الرسمية) نصل إلى حساب المعاملات الجارية ، أو اختصاراً الحساب الجارى بميزان المدفوعات .

والأمر الواضح تفصيلاً من جدول (٧ــم ــ١) وكذلك من الأشكال (٧ــ١) و(٧ــ٢) و(٧ــ٤) ، هو أن صادرات السلع والخدمات (بالمعنى الضيق) كانت تقصر عن توفير الحصيلة اللازمة لتمويل الواردات من السلع والخدمات طوال الفترة ١٩٧٧ــ٢٠٠٥[1] . وطبقاً لجدول (٧ــ٤) ، فقد تراوحت نسبة تغطية الصادرات من السلع والخدمات للواردات منها بين حد أدنى ٥٥% (كمتوسط للفترة ١٩٨٤ــ١٩٨٦) وحد أقصى ٩٤% (كمتوسط للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥) . وحسب البيانات الواردة فى جدول (٧ــ م ــ٢) والتى تغطى الفترة ١٩٧٧-٢٠٠٥ أى ٢٩ سنة ، تراوحت نسبة التغطية بين ٥٠% و٧٠% فى ١٥ سنة ، وبين ٧٠% و٨٠% فى ٨ سنوات من عقد التسعينات ، وزادت نسبة التغطية على ٨٠% فى ٦ سنوات ، واحدة منها فى ١٩٩٦ وخمس منها فى الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ . ويظل ميزان السلع والخدمات فى حالة عجز عندما نتعامل مع الخدمات بالمعنى الواسع (المتضمن دخل الاستثمار) وذلك حتى فى السنوات التى تحقق فيها فائض فى ميزان دخل الاستثمار ، كالسنوات ١٩٩٦-٢٠٠١ .

(١) بيانات البنك الدولى فى جدول (٧ ــ م ــ ١) تشير إلى تحقيق فائض فى ميزان السلع والخدمات بمقدار ٣٩٨ مليون دولار فى ٢٠٠٣ ، ولكن هذا التقدير يعتمد على بيانات أولية . وتشير تقديرات البنك المركزى عن السنة ذاتها إلى تحقق عجز مقداره ١٥٥٩ مليون دولار .

جدول (٧-٨): معدلات النمو السنوى المتوسط للصادرات والواردات والقدرة الاستيرادية للصادرات بالأسعار الثابتة

(نسب مئوية)

الفترة	الصادرات س ، خ	الواردات س ، خ	القدرة الاستيرادية للصادرات
١٩٧٥ ــ ١٩٨٠	٧,٨	٦,٨	١٠,٦
١٩٨٠ ــ ١٩٨٥	٢,٤	٠,٨	- ٠,٨
١٩٨٥ ــ ١٩٩٠	٨,٢	- ٣,٥	- ٠,٦
١٩٩٠ ــ ١٩٩٨	٣,٩	٢,٧	٣,٣
١٩٩٨ ــ ٢٠٠٣	٢,٧	- ٢,٢	٢,٥
١٩٧٥ ــ ٢٠٠٣	٤,٩ (٤,٧٣)	١,١ (٠,٧٣)	٢,٦ (١,٦٤)

المصادر والملاحظات :

١ - حسبت النسب من بيانات الجدول (٧ــ م ــ٥) ، وذلك باستخدام الطريقة المشار إليها أسفل جدول (٧ــ٣) ، فيما عدا الفترة ١٩٧٥ــ٢٠٠٣ حيث حسبت النسب فى ثانى سطر من معادلات الانحدار . ومعاملات الانحدار معنوية فى كل الحالات ، ولكن معامل التحديد R2 منخفض ، فيما عدا معادلة المصادرت حيث بلغ ٠,٩٥ (مقابل ٠,٢٦ لمعادلة الواردات ، و٠,٣٩ لمعادلة القدرة الاستيرادية للصادرات) .

٢ - الصادرات س ، خ = الصادرات من السلع والخدمات

الواردات س ، خ = الواردات من السلع والخدمات

ويعرف البنك الدولى القدرة الاستيرادية للصادرات (exports an a capacity to import) بأنها قيمة الصادرات س ، خ بالأسعار الجارية مع تكميشها بالرقم القياسى لأسعار الواردات ، وهى معطاه بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠.

شدة التقلبات فى الصادرات والواردات:

وقبل أن نُدخل عنصر التحويلات الجارية فى الصورة ، نتوقف قليلاً أمام ظاهرة تسترعى الانتباه ، ألا وهى التقلبات الشديدة فى الصادرات والواردات من السلع والخدمات. فحسب المعلومات التلخيصية التى قدمناها فى جدول (٧ــ٣) ، تراوح معدل النمو السنوى للصادرات بالأسعار الجارية بين حد أدنى ٣% (كمتوسط للفترة ١٩٨٠ــ١٩٨٥) وحد أقصى ١٧,٧% (كمتوسط للفترة ١٩٧٥ــ١٩٨٠) . كما تحرك معدل النمو السنوى للواردات بالأسعار الجارية فى مدى واسع أيضاً حده الأدنى ٢,١% (كمتوسط للفترة ١٩٨٥ــ١٩٩٠ ، وكذلك للفترة ١٩٩٩-

٢٠٠٤) ، وحده الأعلى ١٢,١% (كمتوسط للفترة ١٩٧٥-١٩٨٠) . أى أن المرحلة الأولى من الحقبة الانفتاحية (النصف الثانى من السبعينات) هى الفترة التى سجلت فيها الصادرات والواردات أعلى معدلات لنموها ، وذلك فى ظل السياسة التوسعية المالية والنقدية التى أتاحتها وفرة الموارد الخارجية فى تلك المرحلة . كما يلاحظ أن الواردات قد تعرضت لضغط شديد فى النصف الثانى من الثمانينات ، وبخاصة مع احتدام مشكلة المديونية الخارجية وفى ظل السياسة الانكماشية التى رافقت برنامج التثبيت الاقتصادى الموقع مع صندوق النقد الدولى فى ١٩٨٧ . كما تعرضت الواردات لضغط مماثل فى الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤ التى تميزت معظم سنواتها بركود اقتصادى ملحوظ .

والتقلبات فى الصادرات والواردات تبقى واضحة حتى بعد استبعاد التغيرات السعرية . فكما هو واضح فى جدول (٧ــ٨) تقلب معدل النمو السنوى للصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ بين حد أدنى ٢,٧% (كمتوسط للفترة ١٩٩٨ــ٢٠٠٣) وحد أقصى ٨,٢% (كمتوسط للفترة ١٩٨٥ــــ١٩٩٠) . كما تقلب معدل النمو السنوى للواردات بالأسعار الثابتة بدرجة أشد ، حيث أنه تراوح بين حد أدنى ٣,٥% بالسالب (فى الفترة ١٩٨٥ــ١٩٩٠) ، وحد أقصى ٦,٨% بالموجب (فى الفترة ١٩٧٥ــ١٩٨٠) . وطبقاً لهذه البيانات فإن الضغط على الواردات يظهر بشكل أوضح ، حيث كان معدل نمو الواردات بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ أقل من ١% سنويا فى النصف الأول من الثمانينات ، بينما تعرضت الواردات للانخفاض بمعدل ٣,٥% سنويا فى النصف الثانى من الثمانينات وبمعدل ٢,٢% فى الفترة ١٩٩٨ ــ ٢٠٠٣ . وعموماً ، كانت الصادرات بالأسعار الثابتة تتحرك حول خط اتجاه عام صاعد خلال الفترة الكلية ١٩٧٥ــ٢٠٠٣ ، بينما شهدت الواردات بالأسعار الثابتة فترات صعود (١٩٧٥-١٩٨٥ ، ١٩٨٨ــ١٩٩٨) فى ثلثى الفترة الكلية ، وفترات هبوط (١٩٨٦ــ١٩٨٨ و١٩٩٩ــ٢٠٠٣) فى ثلثها ، وبخاصة فى السنوات الخمس الأخيرة من الفترة الكلية موضع البحث .

شكل (٧-٨): تطور الواردات والصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠

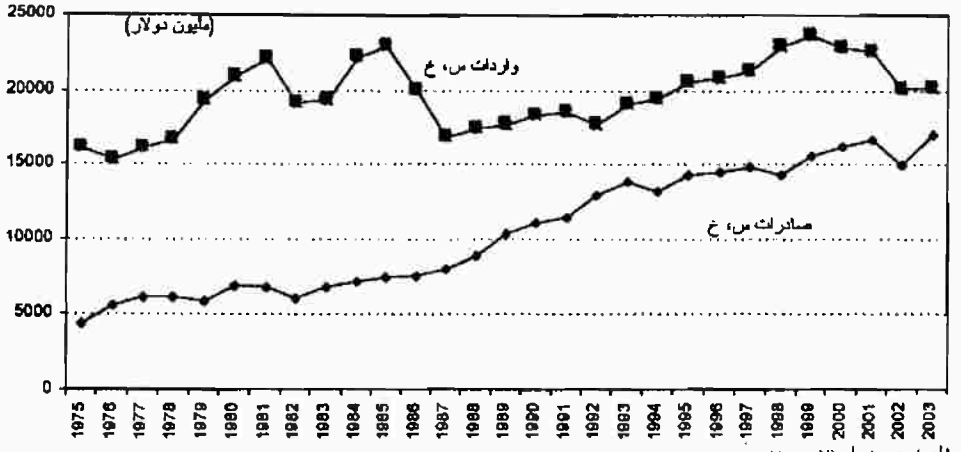

المصدر: جدول (٧-م-٥).

شكل (٧-٩): تطور القدرة الإستيرادية للصادرات (رقم قياس: ١٩٧٥=١٠٠)

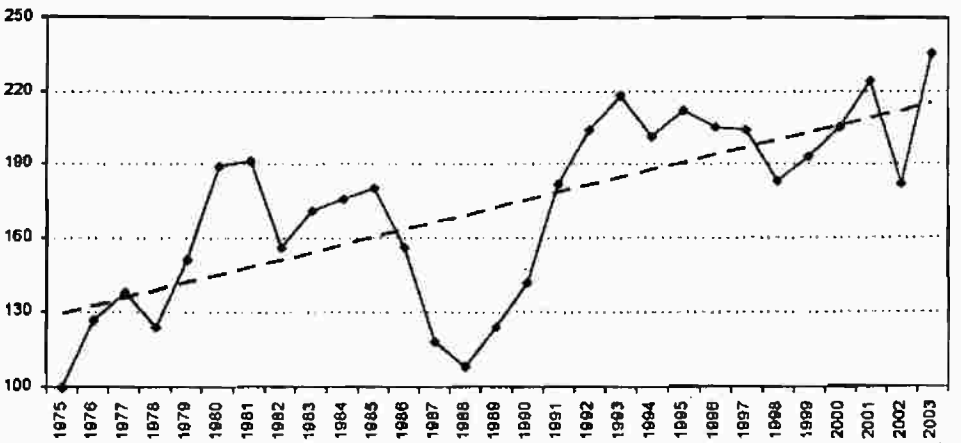

المصدر: جدول (٧-م-٥).

وبالرغم من زيادة المعدل السنوى المتوسط لنمو الصادرات على المعدل السنوى المتوسط لنمو الواردات بالأسعار الثابتة خلال الفترة الكلية (١٩٧٥ــ٢٠٠٣ ٤,٧% و٠,٧% على الترتيب) ، إلا أن ذلك الفارق لم يكن كافياً لسد الفجوة فى ميزان السلع والخدمات ، وإن كان قد أدى إلى تضييقها إلى حد ملحوظ فى السنوات الأخيرة (٢٠٠١ــ٢٠٠٥) كما سبقت الإشارة ، وكما هو موضح فى الشكل (٧ــ٨) . وربما ساعد على ذلك تطور القدرة الاستيرادية للصادرات حول خط اتجاه عام صاعد خلال فترة التحليل ، وإن كانت التقلبات فى هذا المتغير شديدة ، كما يتضح من الشكل (٧ــ٩) .

التحويلات الجارية ورصيد الميزان الجارى:

والآن ننتقل إلى بند التحويلات الجارية الذى يمثل حلقة الوصل بين ميزان السلع والخدمات والميزان الجارى . إن هذه التحويلات تنقسم إلى نوعين . أولهما التحويلات الخاصة ، وأهم بنودها تحويلات العاملين فى الخارج . وثانيهما التحويلات الرسمية التى تشتمل على المنح والهبات التى تحصل عليها مصر من الخارج ، وكذلك تلك التى تقدمها مصر لبعض الدول .

ومن الملاحظ أنه خلال الفترة ١٩٧٧ــ٢٠٠٥ كانت التحويلات الخاصة تمثل الشطر الأكبر من التحويلات الجارية الكلية[1] . فطبقاً لبيانات جدول (٧ــ م ــ١) تراوحت نسبة التحويلات الخاصة بين حد أدنى ٥٧% (فى سنة ١٩٩٠٠) وحد أقصى ٩٨% (فى سنة ١٩٨٢) . ومن بين السنوات التسع والعشرين التى يغطيها ذلك الجدول ، تراوحت نسبة التحويلات الخاصة بين ٥٧% وأقل من٧٥% من التحويلات الجارية فى عشر سنوات ، وبين ٧٥% وأقل من ٩٥% فى ١٥ سنة ، كما أن هذه النسبة زادت على ٩٥% من التحويلات الكلية فى ٤ سنوات (١٩٧٩ــ١٩٨٢) .

(١) لاحظ أن المقصود بالتحويلات الجارية الخاصة والرسمية والكلية هنا هو صافى التحويلات من كل نوع ، وذلك على النحو المبين فى جدول (٧ــ م ــ١) .

و لم ينجح تدفق التحويلات الجارية بشقيها فى تحويل رصيد ميزان السلع والخدمات من عجز إلى فائض فى الفترة ١٩٧٧ــ١٩٨٩ ، وذلك باستثناء ١٩٨٧ التى تحقق فيها فائض طفيف (٢٠ مليون دولار) . أما فى السنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ ، أى السنوات الأولى لبرنامج التثبيت والتكيف ، فقد أدى انكماش عجز ميزان السلع والخدمات تحت تأثير الضغط الشديد للواردات كما يظهر فى جدول (٧ــ م ــ٣) وجدول (٧ــ م ــ٤) من جهة ، وازدياد التحويلات الخاصة (مع تخفيض سعر الصرف) وكذلك ازدياد التحويلات الرسمية ارتباطاً ببرنامج التثبيت من جهة أخرى ، إلى تحول عجز الميزان الجارى إلى فائض تزايد من ٢٣٢٧ مليون دولار فى ١٩٩٠ إلى ٣٢٧٠ مليون دولار فى ١٩٩٢ ، ثم أخذ فى التناقص حتى أصبح لا يزيد على ٣١ مليون دولار فى ١٩٩٤ . بل إن الفائض الطفيف فى ١٩٩٤ قد انقلب إلى عجز فى السنوات من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠١ . ومع اتجاه عجز ميزان السلع والخدمات للانكماش بعد ٢٠٠١ ، أساساً بفضل التزايد فى فائض ميزان الخدمات (من ٤٥١٦ مليون دولار فى ٢٠٠١ إلى ٨٠٩٦ مليون دولار فى ٢٠٠٥) ، وبفضل ازدياد صافى التحويلات الجارية الكلية (من ٣٧٤٢ إلى ٥٤٢٨ مليون دولار فيما بين هاتين السنتين) ، شهدت السنوات الأربع ٢٠٠٢ــ٢٠٠٥ (أى ٢٠٠١/٢٠٠٢ ــ ٢٠٠٤/٢٠٠٥) فائضاً فى الميزان الجارى ، تزايد من ٦١٤ مليون دولار فى ٢٠٠٢ إلى ٢٩١١ مليون دولار فى ٢٠٠٥ .

٧-٦ الموارد الرئيسية للنقد الأجنبى:

ننظر الآن فى الموارد السبعة الرئيسية للنقد الأجنبى وهى المتحصلات من تصدير السلع الزراعية والسلع الصناعية والبترول ورسوم العبور فى قناة السويس ، والمتحصلات من السياحة وتحويلات العاملين المصريين بالخارج والمعونات الرسمية ، لنرى كيف تغيرت نسب مساهمتها فى إجمالى موارد النقد الأجنبى ، ولنتابع التطور فى هيكلها ، ونرصد مدى ما تعرضت له من تقلبات خلال الفترة من ١٩٧٥ حتى ٢٠٠٣ .

سبعة موارد رئيسية:

يتضح من جدول (٧ــ م ــ٦) أن هذه الموارد السبعة قد أسهمت بنسبة تراوحت بين حد أدنى ٦٠% (٢٠٠١) وحد أقصى ٩٦% (١٩٩٠) من إجمالى موارد النقد الأجنبى فى الفترة ١٩٧٥ــ٢٠٠٣ . وخلال هذه السنوات التسع والعشرين تراوحت نسبة مساهمة هذه الموارد السبعة بين ٦٥% و٧٥% فى ١٣ سنة ، كما أنها زادت على ٧٥% فى ١٣ سنة أخرى ، بينما لم يزد عدد النسب التى وقعت فى المدى ٦٠%ــ٦٥% على ثلاث نسب (فى ١٩٩٨ و٢٠٠١ و٢٠٠٢) .

ومن الواضح من جدول (٧ــ٩) والشكل (٧ــ١٣) أن نسبة مساهمة الموارد السبعة الرئيسية فى إجمالى موارد النقد الأجنبى قد تعرضت لتقلبات شديدة خلال فترة التحليل . فقد تقلبت هذه النسبة فى مدى طوله حوالى ١٠ نقاط مئوية فى كل من النصف الثانى من السبعينات والسنوات الثلاث الأولى من القرن العشرين . ولكن طول مدى التقلب زاد إلى ٢٠ نقطة مئوية فى التسعينات ، بل إنه بلغ حداً أقصى قدره ٣٠ نقطة مئوية فى عقد الثمانينات .

التغيرات فى هيكل الموارد السبعة وفى أهميتها النسبية:

وتعرض هيكل الموارد السبعة الرئيسية للنقد الأجنبى إلى تغيير كبير خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٣ . إذ تشير مقارنة هذا الهيكل فى بداية الإنفتاح (١٩٧٥-١٩٧٧) وفى السنوات الثلاث الأولى للقرن العشرين (٢٠٠١-٢٠٠٣) إلى التغيرات التالية :

أ - تراجع كبير فى نسبة مساهمة الصادرات الزراعية (من ٨% إلى ١,٦%) ، وركود نسبى فى نسبة مساهمة الصادرات من المصنوعات (٧%-٨%) . وهكذا تراجعت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية والصناعية من ١٥% إلى حوالى ١٠% من إجمالى الموارد السبع الرئيسية للنقد الأجنبى .

ب- انخفاض ضخم فى نسبة مساهمة المعونات الأجنبية (من ٣٥% إلى ٥%) ، وسوف نتناول بشئ من التفصيل فيما بعد معونات التنمية الرسمية .

جـ- زيادة محدودة فى نسبة مساهمة تحويلات العاملين (من ١١% إلى ١٣%) ، وإن كانت هذه النسبة قد وصلت إلى مستوى بالغ الارتفاع وهو ٢٨% فى منتصف الثمانينات . وسوف تكون لنا وقفة بعد قليل نرصد فيها التطورات التى طرأت على الأهمية النسبية لتحويلات العاملين وكذا على هيكلها بحسب دول المنشأ لهذه التحويلات .

د - زيادة ملموسة فى المساهمة النسبية لكل من صادرات البترول (من ٥% إلى ٩%) ، وإن كانت هذه النسبة قد بلغت ١٦,٥% فى منتصف الثمانينات . وزيادة ملحوظة أيضاً فى رسوم العبور فى قناة السويس (من ٢,٥% إلى ٩%) .

وبترتيب الموارد السبعة الرئيسية للنقد الأجنبى حسب أهميتها النسبية ، كما فى جدول (٧ــ١٠) ، يتضح ما يلى :

١ - بعد ما كانت الصادرات الزراعية تحتل المرتبة الثالثة فى أوائل الحقبة الانفتاحية (١٩٧٥ــ١٩٧٧) ، فإنها أصبحت تحتل المرتبة السابعة بعد ثلاثين عاماً من الانفتاح . كما تراجعت الصادرات الصناعية من المرتبة الرابعة إلى المرتبة الخامسة خلال تلك الفترة .

٢ - تعرضت المعونات الرسمية لتراجع شديد فى مكانتها النسبية كمصدر للنقد الأجنبى . فبعدما كانت تحتل المرتبة الأولى فى أوائل العهد بالانفتاح ، تراجعت إلى المرتبة السادسة فى السنوات الأخيرة . وهذا التغير ليس بغريب ، إذ أنه يتمشى مع اتجاه عام ملحوظ على الصعيد العالمى منذ أواخر الثمانينات نحو تقليل الاعتماد على المعونات وتشجيع الاعتماد على التجارة والاستثمارات الأجنبية .

٣ - لم تشهد تحويلات العاملين تغيرا كبيراً فى مكانتها بالقياس إلى المصادر الأخرى للنقد الأجنبى ، فقد تراوحت رتبتها بين الأولى والثانية ، وقد احتلت المرتبة الثانية فى كل من الفترتين موضع المقارنة .

٤ - تعرضت المصادر الثلاثة الأخرى للنقد الأجنبى لتغير كبير فى رتبها . فقد تصاعد وضع قناة السويس من المرتبة السابعة إلى المرتبة الرابعة ، كما ارتقى البترول من المرتبة السادسة إلى المرتبة الثالثة ، وانتقلت السياحة من المرتبة الخامسة إلى المرتبة الأولى .

جدول (٧-٩): تطور الأوزان النسبية للموارد السبعة الرئيسية للنقد الأجنبى

البند	متوسط ٧٥، ٧٦، ١٩٧٧	متوسط ٨٤، ٨٥، ١٩٨٦	متوسط ٩٤، ٩٥، ١٩٩٦	متوسط ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣
١ - صادرات الخامات الزراعية	٨,٠٠	٣,٨٧	١,١٥	١,٥٧
٢ - صادرات المصنوعات (شاملة المنتجات الغذائية)	٧,٢٦	٣,٩٠	٨,٨٢	٨,١٥
٣ - صادرات الوقود (البترول)	٥,٣٢	١٦,٥٣	٧,٩١	٩,٠٥
٤ - رسوم عبور قناة السويس	٢,٤٨	٥,٥١	١٠,٧٥	٨,٩٧
٥ - السياحة	٦,٥٩	٤,١٨	١٢,٦٢	١٨,٤٧
٦ - تحويلات العاملين فى الخارج	١٠,٨٧	٢٧,٧٦	١٧,٠٤	١٣,٤٢
٧ - المعونات الرسمية	٣٥,٣٩	١٣,٩٠	١٤,٤٧	٥,١٥
٨ - الخمسة الكبار (من ٣ إلى ٧)	٦٠,٦٤	٦٧,٨٦	٦٢,٧٨	٥٥,٠٦
٩ - الستة الكبار (٨+٢)	٦٧,٩٠	٧١,٧٣	٧١,٦٠	٦٣,٢١
١٠- الموارد السبعة الرئيسية(٩+١)	٧٥,٩٠	٧٥,٦٠	٧٢,٧٧	٦٤,٧٨

المصادر والملاحظات:

حسبت النسب من بيانات جدول (٧ــ م ــ٦) . والنسب المتوسطة المبينة هى متوسطات ثلاث سنوات لكل مورد أى مجموع قيم المورد فى ثلاث سنوات معينة منسوباً إلى إجمالى موارد النقد الأجنبى فى السنوات الثلاث ذاتها .

جدول (٧–١٠): تطور ترتيب الموارد السبعة الرئيسية للنقد الأجنبى حسب الأهمية النسبية

البند	متوسط ٧٥، ٧٦، ١٩٧٧	متوسط ٨٤، ٨٥، ١٩٨٦	متوسط ٩٤، ٩٥، ١٩٩٦	متوسط ٢٠٠٢، ٢٠٠١، ٢٠٠٣،
١ – صادرات الخامات الزراعية.	٣	٧	٧	٧
٢ – صادرات المصنوعات (شاملة المنتجات الغذائية).	٤	٦	٥	٥
٣ – صادرات الوقود (البترول).	٦	٢	٦	٣
٤ – رسوم قناة السويس.	٧	٤	٤	٤
٥ – السياحة.	٥	٥	٣	١
٦ – تحويلات العاملين فى الخارج.	٢	١	١	٢
٧ – المعونات الرسمية.	١	٣	٢	٦

المصادر والملاحظات:

حسبت الرتب من بيانات الجدول (٧–٩) بعد استبعاد بند "الموارد الأخرى".

وهكذا فقد أصبح الترتيب التنازلى لمصادر النقد الأجنبى السبعة الرئيسية فى السنوات الثلاث الأولى من القرن العشرين كالتالى : السياحة[1] ، ثم تحويلات

(١) لاحظ أن هذا الوضع المتقدم لإيرادات قطاع السياحة من النقد الأجنبى كثيراً ما يغرى الباحثين بالدعوة لاعتبار السياحة قاطرة للتنمية فى مصر . ففى أحدث تقرير للتنمية البشرية فى مصر (تقرير ٢٠٠٥ ، ص ٤) اعتبرت السياحة قاطرة من ضمن ست قاطرات مقترحة للتنمية . وقد يذهب البعض إلى مدى أبعد باعتباره السياحة القاطرة الأساسية للتنمية . وليس هنا المجال المناسب لتقييم الدور التنموى للسياحة . ولكن يجب مراعاة أن السياحة مصدر إيراد للنقد الأجنبى مثلما هى مصدر إنفاق له . فهناك سياحة للمصريين فى الخارج ، أبرزها الحج والعمرة والسياحة الترفيهية . كما تبغى ملاحظة أن قطاع السياحة فى حد ذاته ينفق جانباً من موارد النقد الأجنبى للبلاد فى استيراد منتجات مختلفة سواء لأغراض تأسيس المطاعم والفنادق والمنتجعات وغيرها من المنشآت السياحية أم لأغراض التشغيل . ولذا فالعبرة ليست بمحمل الإيرادات السياحية (التى يشوب تقديرها عيوب كثيرة) ، ولكن العبرة بالحصيلة الصافية من النقد الأجنبى لهذا القطاع فى مجمله . وقد بحثت هذه الأمور بحثاً دقيقاً ومستفيضاً فى دراسة السياحة فى مشروع مصر ٢٠٢٠ : محيا زيتون ، السياحة ومستقبل مصر — بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٢ . فعلى من يريد الاستزادة الرجوع إلى هذا العمل .

العاملين ، ثم البترول ، ثم قناة السويس ، ثم الصادرات الصناعية ، ثم المعونات الرسمية ، وأخيراً تأتى الصادرات الزراعية فى ذيل القائمة . وسوف نتوقف فيما يلى لإلقاء نظرة فاحصة على كل من تحويلات العاملين فى الخارج ومعونات التنمية الرسمية .

تحويلات العاملين فى الخارج:

لقد تزايدت الأهمية النسبية لتحويلات العاملين كمصدر من مصادر النقد الأجنبى على نحو ملحوظ منذ منتصف السبعينات . ومن الملاحظ أنه اعتباراً من سنة ١٩٧٩ تبادلت تحويلات العاملين المواقع مع المعونات الرسمية كأكبر مصدر للنقد الأجنبى . وبعد ما كانت الإيرادات من تصدير كل من المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية تزيد على تحويلات العاملين فى ١٩٧٥ ، فإن هذه التحويلات زادت على كل منهما بشكل ملحوظ اعتباراً من ١٩٧٦ . وأصبحت تحويلات العاملين تشكل أكبر مصدر للنقد الأجنبى منذ أواخر السبعينات ، وذلك باستثناء ١٩٩٠ و١٩٩١ حيث عادت المعونات للتفوق عليها . كما زادت تحويلات العاملين على المتحصلات من تصدير البترول فى جميع سنوات الفترة ١٩٧٥ــ٢٠٠٣ ، وذلك باستثناء السنتين ١٩٨١ و١٩٨٢ .

ومما يسترعى الانتباه بخصوص تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، تراجع الوزن النسبى للدول العربية وازدياد الوزن النسبى للدول الغربية كمصدر لهذه التحويلات . فبعد ما كانت النسبة الكبرى من تحويلات العاملين تأتى من الدول العربية المصدرة للبترول فى السبعينات والثمانينات ، أخذت الصورة فى التغير فى التسعينات بحيث أنه بحلول العام ١٩٩٩/٩٨ أصبحت ٤٥% من هذه التحويلات تأتى من الدول الغربية . وقد تأكد هذا التحول فى السنوات التالية . فقد زادت حصة الدول الغربية إلى ٥٤,٦% فى ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، ثم إلى ٥٨,٤% فى ٢٠٠٥/٠٤ . بعبارة أخرى ، بعد ما كانت الدول الغربية تسهم بأقل من نصف تحويلات العاملين

فى١٩٩٩/٩٨ ، فإنها أصبحت تسهم بما يقرب من٦٠% فى٢٠٠٥/٠٤ . وفى المقابل انخفضت حصة الدول العربية من ٥٥,٤% فى ١٩٩٩/٩٨ إلى ما يزيد قليلاً على ٤٠% (تحديداً ٤١,٦%) فى ٢٠٠٥/٠٤ . ولا شك أن وراء هذا التغير فى التوزيع الجغرافى للتحويلات تحول مهم فى تيارات الهجرة من مصر إلى الخارج ، لصالح الدول غير العربية عموماً ، ولصالح الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص .

تقلصت مساهمة الدول العربية فى تحويلات العاملين لصالح زيادة مساهمة الدول الغربية . وفى ٢٠٠٥/٠٤ انكمشت المساهمة العربية إلى ما يزيد قليلاً على ٤٠% ، واقتربت المساهمة الغربية من ٦٠% . كما اقتربت المساهمة الأمريكية (٣٧,٤%) كثيراً من إجمالى المساهمات العربية (٤١,٦%) .

ومن الملاحظ أن أهم الدول العربية التى تتدفق منها تحويلات العاملين هى ثلاث دول ليس غير : المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة . فقد أسهمت هذه الدول الثلاث بنحو ٩٤% من إجمالى تحويلات العاملين فى الدول العربية فى السنوات ١٩٩٩/٩٨ و٢٠٠١/٢٠٠٠ و٢٠٠٥/٠٤ . وقد تراجع الوزن النسبى لدول عربية كان لها إسهام كبير فى حصيلة تحويلات العاملين فيما

(١) المعلومات المذكورة فى هذه الفقرة والفقرة التالية لها محسوبة من البيانات الواردة فى البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة . ويبين الجدول التالى التوزيع الجغرافى لتحويلات العاملين فى الخارج حسب الدول فى السنوات ١٩٩٩/٩٨ و٢٠٠١/٢٠٠٠ و ٢٠٠٥/٠٤ .

الدول / السنة	١٩٩٩/٩٨		٢٠٠١/٢٠٠٠		٢٠٠٥/٠٤	
	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%
دول عربية	١٨٢٤,٥	٥٥,٤	١٢٩٠,٠	٤٥,٤	١٨٠١,٠	٤١,٦
الولايات المتحدة	٨٩٢,٩	٢٧,١	١٠٤٨,٨	٣٦,٩	١٦١٩,٦	٣٧,٤
دول أوروبية	٤٧٥,٩	١٤,٤	٤٠٦,٣	١٤,٣	٦٩٦,١	١٦,١
اليابان وكندا ودول أخرى	٩٧,٠	٢,٩	٩٦,٨	٣,٤	٢١٢,١	٤,٩
الإجمالى	٣٢٩٠,٣	١٠٠	٢٨٤٢,٧	١٠٠	٤٣٢٩,٥	١٠٠

مضى . ومن هذه الدول ليبيا التى تقصلت مساهمتها فى التحويلات فى ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ إلى ٢,٦ مليون دولار بنسبة ٠,٠٩% من الإجمالى . ثم ازدادت هذه المساهمة تقلصاً فى ٢٠٠٥/٠٤ حيث هبطت التحويلات إلى ٢,١ مليون دولار بنسبة ٠,٠٥% من الإجمالى .

أما أهم الدول غير العربية التى تفد منها تحويلات العاملين فى السنوات الأخيرة فهى الولايات المتحدة الأمريكية . فقد زادت مساهمتها النسبية فى إجمالى هذه التحويلات من ٢٧,١% فى ١٩٩٩/٩٨ إلى ٣٧,٤% فى ٢٠٠٥/٠٤ . أى أن نصيب الولايات المتحدة وحدها فى تحويلات العاملين فى تلك السنة قد اقترب جداً من نصيب الدول العربية مجتمعة (٤١,٦%) . وتلى الولايات المتحدة فى الأهمية مجموعة دول غرب أوروبا التى لم تزد مساهمتها فى تحويلات العاملين إلا قليلا خلال الفترة ١٩٩٩/٩٨ــ٢٠٠٥/٠٤ (من ١٤,٤% إلى١٦,١% من إجمالى تحويلات العاملين) . وتعتبر ألمانيا والمملكة المتحدة وسويسرا وإيطاليا من أهم الدول الموردة لتحويلات العاملين ضمن مجموعة دول غرب أوروبا .

معونات التنمية الرسمية:

يوضح جدول (٧ــ م ــ٧) تطور معونات التنمية الرسمية خلال الفترة ١٩٧٥ــ٢٠٠٣ ، وتقدم الأشكال (٧ــ١٤) ــ (٧ــ١٦) تمثيلاً بيانياً للتطور فى عدد من المؤشرات المهمة ذات الصلة .

لقد شهدت المعونات الرسمية زيادة كبيرة فى النصف الثانى من السبعينات ، أى بالتواكب مع المرحلة الأولى من الانفتاح الاقتصادى ، وفى سياق التحول فى علاقات مصر السياسية والاقتصادية من الشرق إلى الغرب بصفة عامة ، وعودة الانتعاش إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة . وقد تراوحت قيمة المعونات فى السنوات١٩٧٥ــ١٩٧٨ بين ٢ مليار دولار و٢,٤ مليار دولار . وبالرغم من انخفاض المعونات فى السنوات اللاحقة حتى ١٩٨٩ ، إلا أنها ظلت تدور حول متوسط سنوى مرتفع فى حدود ١,٥ مليار دولار .

وقد سجلت المعونات الرسمية أعلى مستوياتها طوال الفترة ١٩٧٥ــ٢٠٠٣ فى سنة ١٩٩٠ وسنة ١٩٩١ ، حيث بلغت قيمتها ٥,٤ مليار دولار و٥ مليار دولار على الترتيب . ومن الواضح أن هذه التدفقات العالية من المعونات قد ارتبطت بتنفيذ برنامج التثبيت والتكيف فى ١٩٩١ . ثم أخذت المعونات اتجاهاً عاماً هابطاً بعد ذلك حتى أصبحت لا تزيد على ٨٩٤ مليون دولار فى ٢٠٠٣ .

شكل (٧-١٠): الإيرادات من الصادرات الزراعية والصناعية والبترولية

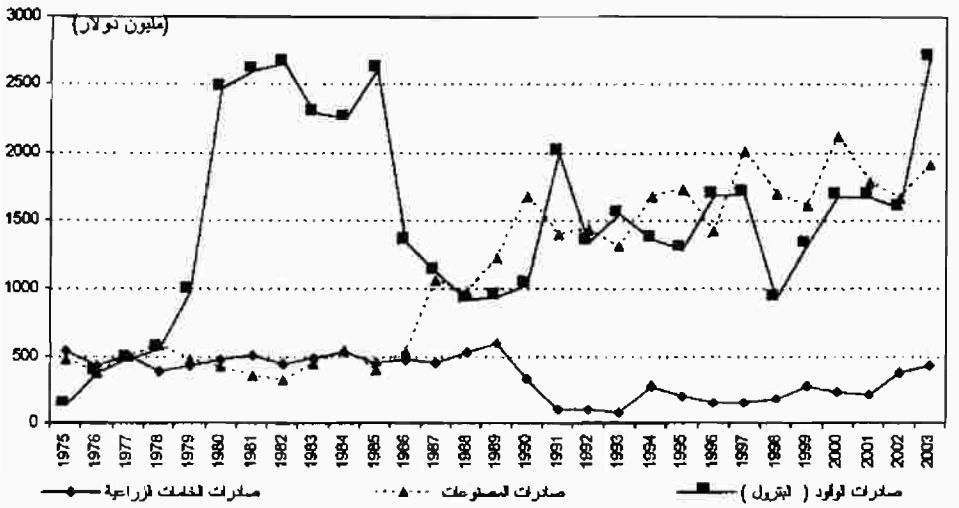

المصدر: جدول (٧-م-٦).

وقد انعكست هذه التطورات فى قيم المعونات الرسمية وعلى مكانتها النسبية فى إطار مجموعة الموارد السبعة الرئيسية للنقد الأجنبى . فكما سبق ذكره استناداً إلى جدول (٧ــ١٠)[١] ، بعد ما كانت المعونات تحتل المرتبة الأولى فى منتصف السبعينات ، فإنها تراجعت إلى المرتبة الثالثة فى منتصف الثمانينات ، ثم عادت إلى المرتبة الثانية فى منتصف التسعينات . وفى مطلع العقد الأول من القرن العشرين

(١) راجع : إبراهيم العيسوى ، قصة المعونة الأمريكية لمصر ، دار العالم الثالث ، القاهرة ٢٠٠٤ ، ص ٩ .

أصبحت المعونات تحتل المرتبة قبل الأخيرة فى مجموعة السبع الكبار من مصادر النقد الأجنبى .

شكل (٧-١١): الإيرادات من السياحة وتحويلات العاملين ورسوم قناة السويس والمعونات الرسمية

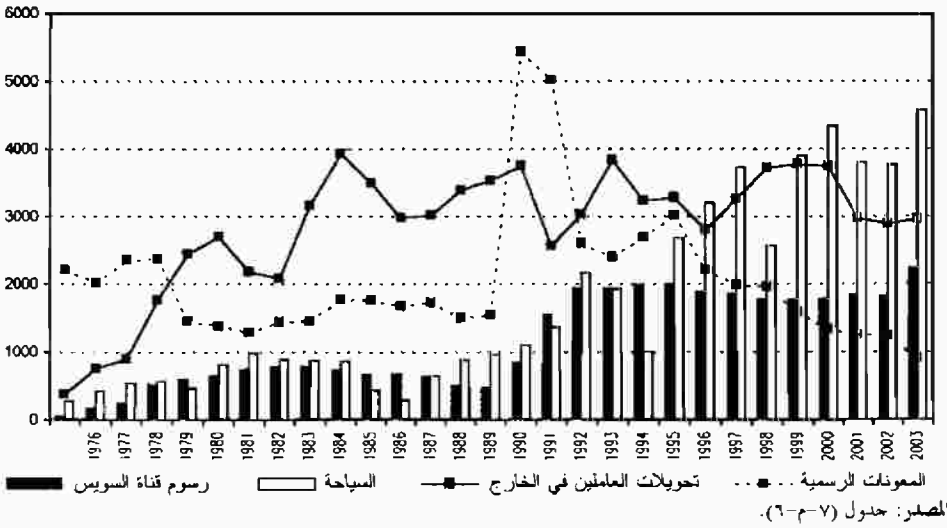

المصدر: جدول (٧-م-٦).

شكل (٧-١٢): تطور الأوزان النسبية للموارد الرئيسية للنقد الأجنبي

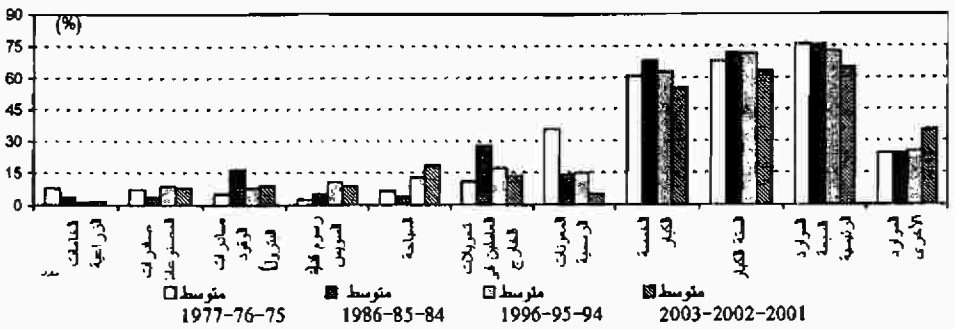

المصدر: جدول(٧-٩).

شكل (٧-١٣): التقلبات في الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي (معامل الاختلاف)

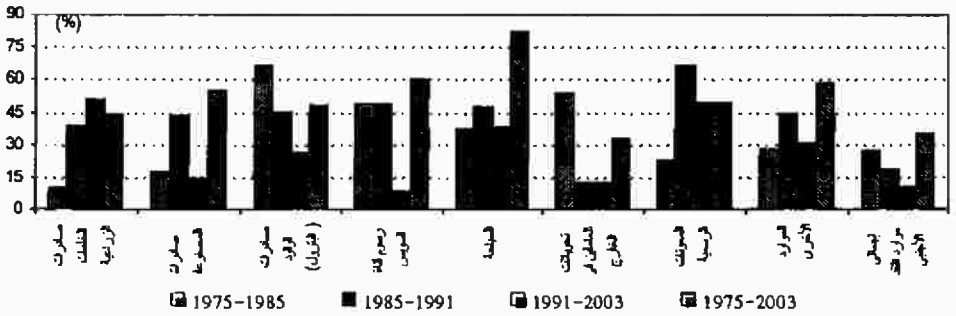

المصدر: جدول (٧-١١).

شكل (٧-١٤): تطور معونات التنمية الرسمية ونصيب الفرد منها

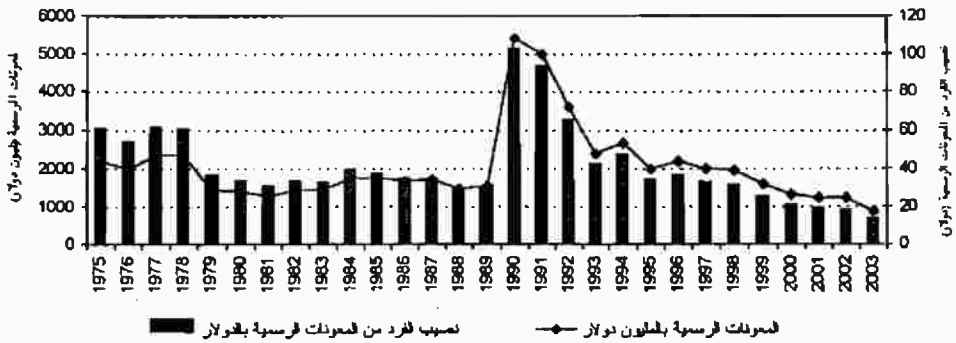

المصدر: جدول (٧-م-٧).

شكل (٧-١٥): تطور نسب معونات التنمية الرسمية إلى كل من الدخل القومي الإجمالي والتكوين الرأسمالي الإجمالي

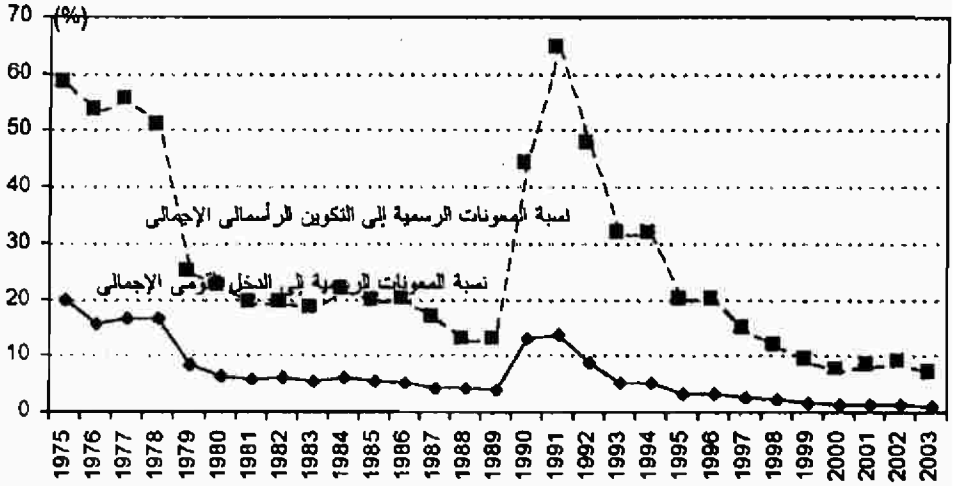

المصدر: جدول (٧-م-٧).

شكل (٧-١٦): تطور نسب معونات التنمية الرسمية إلى كل من الإنفاق العام والواردات من السلع والخدمات

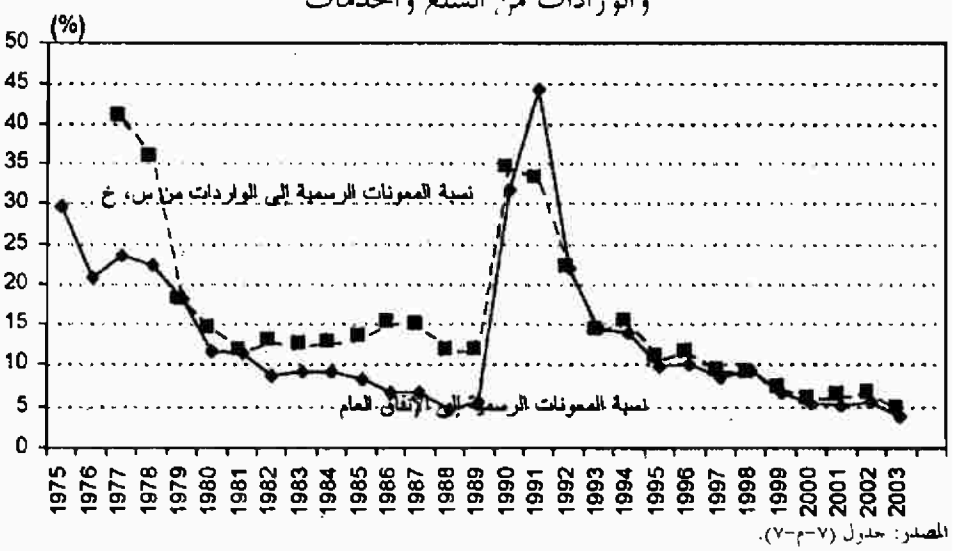

المصدر: جدول (٧-م-٧).

وطبقاً للمصادر الأمريكية ، بلغت المعونات التى قدمتها الولايات المتحدة لمصر على امتداد ٢٨ عاماً من ١٩٧٥ حتى ٢٠٠٢ نحو ٥٤,٤ مليار دولار ، بمتوسط سنوى يقرب من ٢ مليار دولار . وتقدر المعونات الاقتصادية بنحو ٢٥,٦ مليار دولار ، بينما بلغت المعونات العسكرية حوالى ٢٨,٨ مليار دولار . وتعتبر مصر ثانى أكبر دولة متلقية للمعونات الأمريكية بعد إسرائيل . وإذا اعتبرنا أن الشق الاقتصادى للمعونة الأمريكية هو ما ينطبق عليه وصف معونات التنمية الرسمية ، فإن مساهمة الولايات المتحدة تقدر بنحو ٤٣% من إجمالى معونات التنمية الرسمية خلال الفترة ١٩٧٥ــ٢٠٠٢ . وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة قد قررت تخفيض المعونات الاقتصادية المقدمة لمصر اعتباراً من سنة ١٩٩٩ ، وذلك بنسبة ٥% سنوياً ، بحيث تنخفض هذه المعونات إلى النصف تقريباً بحلول عام ٢٠٠٩ (من ٨١٥ مليون دولار فى ١٩٩٨ إلى ٤٠٧,٥ مليون دولار فى ٢٠٠٩) .

وقد ترتب على ما شهدته معونات التنمية الرسمية من تقلبات ، تقلبات مناظرة فى متوسط نصيب الفرد منها وفى نسبة مساهمتها إلى كل من إجمالى الإنفاق العام والتكوين الرأسمالى والواردات من السلع والخدمات والناتج المحلى الإجمالى . فكما يتضح من جدول (٧ــ م ــ٧) والأشكال (٧ــ١٤) ــ (٧ــ١٦):

أ - تراجع متوسط نصيب الفرد من معونات التنمية الرسمية من ٦١ دولاراً فى ١٩٧٥ إلى ١٣ دولاراً فى ٢٠٠٣ . والاتجاه التنازلى فى هذا المتوسط واضح بجلاء منذ ١٩٩٠ (التى سجلت فيها أعلى قيمة طوال الفترة ١٩٧٥ــ٢٠٠٣ ، وهى ١٠٣ دولار) ، حيث كان متوسط نصيب الفرد من معونات التنمية الرسمية يتناقص بمعدل ١٨% سنويا.

ب- انخفضت نسبة مساهمة معونات التنمية الرسمية إلى إجمالى الإنفاق العام من حوالى ٣٠% فى ١٩٧٥ إلى حوالى ٤% فى ٢٠٠٣ . وكانت هذه النسبة قد بلغت أعلى مستوى لها وهو ٤٤,٤% فى ١٩٩١ ، ولكنها لم تلبث أن انخفضت إلى نحو نصف هذا المستوى فى ١٩٩٢ (٢٢%) ، ثم استمر الانخفاض بعد ذلك حتى ٢٠٠٣ بمعدل ١٤,٧% سنوياً .

جـ- تراجعت نسبة مساهمة معونات التنمية الرسمية فى إجمالى التكوين الرأسمالى من حوالى ٥٨% فى ١٩٧٥ إلى حوالى ٧% فى ٢٠٠٣ . وكانت هذه المساهمة قد حققت أعلى مستوى لها فى ١٩٩١ وهو ٦٤% ، ولكنها أخذت فى الهبوط فى الفترة اللاحقة بمعدل سنوى ١٧,٢% .

د - بعد ما كانت معونات التنمية الرسمية تسهم بنحو ٤٠% من قيمة الواردات من السلع والخدمات فى ١٩٧٧ ، فإن هذه المساهمة قد انخفضت إلى العشر تقريباً بحلول عام ٢٠٠٣ . وباستثناء التصاعد المؤقت لهذه النسبة فى ١٩٩٠ و١٩٩١ ، فإنها كانت تتحرك بوجه عام حول خط اتجاه عام هابط فى الفترة ١٩٧٧ــ٢٠٠٣ .

هـ- شكلت معونات التنمية الرسمية نحو ٢٠% من الدخل القومى الإجمالى فى ١٩٧٥ ، ولم تزد هذه النسبة على ١% فى ٢٠٠٣ . وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة فى ١٩٩٠ و١٩٩١ ، إلا أنها لم تصل إطلاقاً إلى المستوى المرتفع الذى كانت قد حققته فى ١٩٧٥ . وما كان الارتفاع الملاحظ فى ١٩٩٠ إلا انقطاعاً مؤقتاً فى خط اتجاه عام هابط ميز الفترة ١٩٧٥ــ٢٠٠٣ .

التقلبات المقارنة فى موارد النقد الأجنبى:

أحد المؤشرات البسيطة لقياس مدى التقلب فى كل مورد من موارد النقد الأجنبى الرئيسية ، وكذا فى إجمالى موارد النقد الأجنبى ، هو معامل الاختلاف . وقيمة هذا المعامل لأى متغير عبارة عن خارج قسمة الانحراف المعيارى على الوسط الحسابى للمتغير مضروباً فى ١٠٠ . وكلما ارتفعت قيمة هذا المعامل ، كان ذلك دليلاً على شدة تقلبات المتغير . ويعرض جدول (٧ــ١١) معاملات الاختلاف التى حسبت لكل مورد من الموارد السبعة الرئيسية للنقد الأجنبى ، وكذا لإجمالى موارد النقد الأجنبى ، وذلك للفترة الكلية ١٩٧٥ ــ ٢٠٠٣ ، ولثلاث فترات جزئية منها .

وبالنظر إلى العمود الأخير فى جدول (٧ــ١١) ، يتبين أنه خلال الفترة الكلية ١٩٧٥ــ٢٠٠٣ كانت المتحصلات من السياحة هى أشد الموارد تقلباً ، بينما كانت

تحويلات العاملين المصريين بالخارج أقل الموارد تقلباً . كما كان معامل الاختلاف لثلاثة من الموارد السبعة الرئيسية ، وهى المتحصلات من السياحة وقناة السويس وصادرات المصنوعات ، يزيد بمقدار النصف على المتوسط العام لمعامل الاختلاف ، أى على معامل اختلاف إجمالى موارد النقد الأجنبى .

ويتضح من مقارنة مؤشرات التقلب فى الفترات الجزئية الثلاث المبينة فى جدول (٧ــ١١) أن أشد الموارد عرضة للتقلب قد اختلف من فترة لأخرى . فهو البترول فى الفترة ١٩٧٥ــ١٩٨٥ ، والمعونات الرسمية فى الفترة ٨٥-١٩٩١ ، وصادرات الخامات الزراعية فى الفترة ١٩٩١ــ٢٠٠٣ . وإذا اعتبرنا أن المعدل المرتفع لشدة التقلب يقاس بتجاوز معامل اختلاف مورد ما ضعف معامل اختلاف إجمالى موارد النقد الأجنبى ، فإننا نلحظ أن الموارد ذات المعدل المرتفع لشدة التقلب كانت البترول والتحويلات فى الفترة ١٩٧٥ــ١٩٨٥ ، والمعونات وقناة السويس والسياحة والبترول فى الفترة ١٩٨٥ــ١٩٩١ ، وصادرات الخامات الزراعية والمعونات والسياحة والبترول فى الفترة ١٩٩١ــ٢٠٠٣ .

جدول (٧-١١): مدى التقلبات فى الموارد السبعة الرئيسية للنقد الأجنبى

(%)

الفترة / البيان	١٩٧٥-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩١	١٩٩١-٢٠٠٣	١٩٧٥-٢٠٠٣
١ــ صادرات الخامات الزراعية	٩,٩٠	٣٨,٩٨	٥٠,٧٩	٤٣,٨٧
٢ــ صادرات المصنوعات شاملة المنتجات الغذائية	١٧,٦٤	٤٤,٠١	١٤,٧٨	٥٥,٢٩
٣ــ صادرات الوقود (البترول)	٦٦,٠٨	٤٥,٣٥	٢٦,٥٧	٤٨,٠٨
٤ــ رسوم قناة السويس	٤٨,٩٠	٤٨,٦٠	٨,٤٧	٦٠,١٦
٥ــ السياحة	٣٧,٧٨	٤٧,٤٢	٣٨,٠٦	٨١,٥١
٦ــ تحويلات العاملين فى الخارج	٥٣,٦٢	١٢,٥٧	١٢,٨٨	٣٢,٦٠
٧ــ المعونات الرسمية	٢٢,٨٧	٦٥,٩٥	٤٩,٥٦	٤٩,٣٦
إجمالى موارد النقد الأجنبى	٢٧,٠٦	١٩,٠٥	١٠,٧٨	٣٥,٦٩

المصادر والملاحظات:
١ - يقاس مدى التقلبات فى كل مورد بدلالة معامل الاختلاف الذى يعرف بأنه الانحراف المعيارى/الوسط الحسابى x ١٠٠.
٢ - حسبت معاملات الاختلاف من بيانات الجدول (٧-م-٦) .

ومن الواضح أيضاً من السطر الأخير فى جدول (٧ــ١١) أن الفترة الانفتاحية الأولى من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات كانت هى الفترة التى تعرض فيها إجمالى موارد النقد الأجنبى لأعلى درجة من التقلب ، بينما كانت الفترة اللاحقة لتنفيذ برنامج التثبيت والتكيف هى الفترة التى شهدت استقراراً نسبياً فى إجمالى موارد النقد الأجنبى .

وتؤكد هذه النتائج السمة العامة لموارد مصر من النقد الأجنبى ، وهى : التقلب الشديد . وهذا هو ما لاحظناه من قبل عند متابعة نسبة مساهمة كل مورد من الموارد السبعة الرئيسية فى إجمالى موارد النقد الأجنبى .

٧-٧ الحساب الرأسمالى والمالى:

طبقا للقواعد المتعارف عليها دولياً ، يغطى الحساب الرأسمالى والمالى حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدولة . ويسجل فى الشق الأول من هذا الحساب ، وهو ما يطلق عليه الحساب الرأسمالى ، التحويلات الرأسمالية ، أى التحويلات التى تؤدى إلى تغيير فى ملكية أصول ثابتة أو قيام الدائن بإسقاط الدين الخارجى المستحق على المدين دون تلقى أى مقابل له . كما يغطى هذا الشق حيازة الأصول غير المالية أو التصرف فيها مثل حقوق الملكية الفكرية والشهرة التجارية . ويسجل فى الشق الثانى من هذا الحساب ، وهو ما يطلق عليه الحساب المالى ، معاملات الاقتصاد المصرى فى الأصول والالتزامات المالية الخارجية ، وتشمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة وكذا الاستثمارات الأخرى والتى تشمل صافى التسهيلات الائتمانية بآجالها المختلفة والقروض متوسطة وطويلة الأجل ،

وإيداعات واستثمارات البنوك العاملة فى مصر بالخارج ، وكذلك الأصول غير الاحتياطية والخصوم الأجنبية للبنك المركزى[1] .

وبمراجعة رصيد الحساب الرأسمالى والمالى فى ميزان المدفوعات خلال الفترة من ١٩٧٧ حتى ٢٠٠٥ [سطر ٢٣ فى جدول (٧ــ م ــ١) بالملحق] ، يمكن تمييز أربع فترات وذلك على النحو التالى :

أ - الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٦ ، حيث تحققت فوائض (أرصدة موجبة) فى العناصر الثلاثة : صافى الاستثمار المباشر وصافى استثمار الحافظة وصافى الاستثمارات الأخرى ، وذلك ماعدا فى سنة ١٩٨٣ (أى ١٩٨٣/٨٢) التى ظهر فيها رصيد سالب لصافى الاستثمارات الأخرى[2]. وكان العنصر الحاسم فى تلك السنوات هو صافى الاستثمارات الأخرى (وأبرز مكوناته التسهيلات الائتمانية والقروض متوسطة وطويلة الأجل) حيث حدث توسع كبير فى الاقتراض قصير ومتوسط الأجل وفى اللجوء للتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل . ولم يكن للاستثمار الأجنبى وزن كبير فى تلك الفترة فى تحديد رصيد الحساب الرأسمالى والمالى ، خاصة استثمارات الحافظة التى كانت أرقامها هزيلة للغاية . وكما يتضح من جدول (٦ــــ م ــ١٤) ، فإن الدين الخارجى شهد زيادة كبرى منذ بداية هذه الفترة ، بل منذ ١٩٧٥ . فقد قفز الدين الخارجى من حوالى ٥ مليار دولار فى ١٩٧٥ إلى ٤٠ مليار دولار حسب البنك الدولى ، أو إلى ٣٠ مليار دولار حسب البنك المركزى المصرى فى ١٩٨٦ . كما ارتفعت نسبة الدين الخارجى إلى ن.م.أ. من٤٢% إلى ١١١% حسب البنك الدولى أو من ٤٥% إلى ٥٣% حسب البنك المركزى المصرى فيما بين ١٩٧٥ و١٩٨٦ .

---

(١) التعريفات فى هذه الفقرة مأخوذة من قائمة "التعاريف والمصطلحات" التى ترد ضمن مقدمة النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزى .

(٢) من المرجح أن يكون الرصيد السالب فى تلك السنة دالاً على حلول أجل الوفاء لجانب من التسهيلات الائتمانية والقروض قصيرة الأجل التى تم اللجوء إليها بكثافة فى السنوات الأولى للانفتاح الاقتصادى .

وكما يظهر فى جدول (٧ــ م ــ٧) وشكل (٧ــ١٧) ، فإنه بالرغم من حدوث زيادة كبيرة فى القيم المطلقة للاستثمار الأجنبى المباشر ، إلا أن نسبته إلى ن.م.أ . لم تزد على ٣,٤% فى ١٩٨٦ (مقابل ٠,٧% فى ١٩٧٧) . لكن أهمية هذا النوع من الاستثمار تبدو بشكل أوضح ــ كما هو متوقع ــ عندما ينسب إلى التكوين الرأسمالى الإجمالى . فقد ارتفعت هذه النسبة من ٢,٤% فى ١٩٧٧ إلى ١٤,٣% فى ١٩٨٦ .

ب- الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩١: بعد ما كان الفائض سمة مميزة للحساب الرأسمالى والمالى فى الفترة السابقة ، فإن العجز أصبح هو سمته المميزة فى هذه الفترة . فقد شهدت سنوات هذه الفترة ، باستثناء سنة ١٩٨٨ ، عجزاً متزايداً فى الحساب الرأسمالى والمالى من ٣٣٢ مليون دولار فى ١٩٨٧ إلى ١٣٢٣ مليون دولار فى ١٩٩١ ، أى أن العجز قد تضاعف ٤ مرات خلال تلك الفترة الوجيزة . وكما هو معلوم فهذه الفترة كانت تضم السنوات العجاف التى شهدت أزمة طاحنة فى المديونية الخارجية وتقشف مالى شديد . فمع حلول أجل الوفاء لجانب من الديون الخارجية تزايد الصافى السالب للاستثمارات الأخرى من ١٢٦٣ مليون دولار فى ١٩٨٧ إلى ١٥٣٥ مليون دولار فى ١٩٨٦ . وقد ازدادت أوضاع الحساب الرأسمالى والمالى سوءاً باستمرار استثمارات الحافظة عند مستويات هزيلة ، وباتجاه صافى الاستثمار المباشر إلى التناقص : من ٩٤٨ مليون دولار فى ١٩٨٧ إلى ٢٥٣ مليون دولار فى ١٩٩١ .

وحسبما يتضح من جدول (٧ــ م ــ٧) ، بعد ما كانت نسبة الاستثمار الأجنبى المباشر إلى ن.م.أ. قد بلغت ٣,٤% فى ١٩٨٦ ، فإنها انخفضت إلى ٢,٣% فى ١٩٨٧ ، وواصلت انخفاضها حتى بلغت ٠,٧% فى ١٩٩١ ، وهو ذات المستوى الذى كانت تلك النسبة قد بلغته فى ١٩٧٧! وبعد ما شكل هذا النوع من الاستثمار ١٤,٣% من التكوين الرأسمالى الإجمالى ١٩٨٦ ، فإن هذه النسبة هبطت إلى ٩% فى ١٩٨٧ ، واستمرت فى الهبوط حتى بلغت

٣,٢% فى ١٩٩١ ، بزيادة ٠,٨ نقطة مئوية عن مستوى هذه النسبة فى ١٩٧٧! .

جـ- الفترة من ١٩٩٢ـــ١٩٩٨: وهذه هى الفترة التى شهدت تنفيذ برنامج التثبيت والتكيف اعتبارا من صيف ١٩٩١ . والسمة البارزة هنا هى تحقيق فائض فى الحساب الرأسمالى والمالى فى سنوات هذه الفترة كلها ، وإن تقلبت قيمة الفائض من سنة لأخرى . ويرجع هذا الفائض إلى ثلاثة أمور . الأمر الأول هو حدوث تدفق غزير فى التدفقات الداخلة لرأس المال الأجنبى عقب تنفيذ برنامج التثبيت والتكيف ، خاصة مع تحرير سعر الصرف وتحرير سعر الفائدة على الجنيه المصرى ووصوله فى أول تلك الفترة إلى مستوى شديد الارتفاع . وهذا التدفق ليس غريباً ؛ فله نظائر فى الدول التى طبقت برامج مشابهة للتثبيت والتكيف . وكما سبق إيضاحه فى الفصل السادس،فإن الوجه المقابل لتدفق رأس المال الأجنبى كان هو التزايد الكبير فى الدين العام الداخلى . فقد سعت الحكومة إلى تعقيم التدفقات الرأسمالية الداخلة بالتوسع فى إصدار أذون وسندات الخزانة بأسعار فائدة مرتفعة ؛ الأمر الذى أدى بدوره إلى تضخم كبير فى بند مدفوعات خدمة الدين العام بالموازنة العامة للدولة . وقد سبق بيان أن عملية التعقيم الكبرى التى جرت كانت لها تكلفة كبيرة على الموازنة (فرق أسعار الفائدة على الأذون والسندات وأسعار الفائدة المحصلة من حيازة الأصول الأجنبية الأكبر) قدرت بنحو ٤% من ن.م.أ. فى السنوات الست من يونيو ١٩٩١ حتى يونيو ١٩٩٧ ، أى بنحو ٠,٦% من ن.م.أ. سنويا خلال تلك الفترة .

شكل (٧-١٧): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبته إلى ن.م.أ
وإجمالي التكوين الرأسمالي

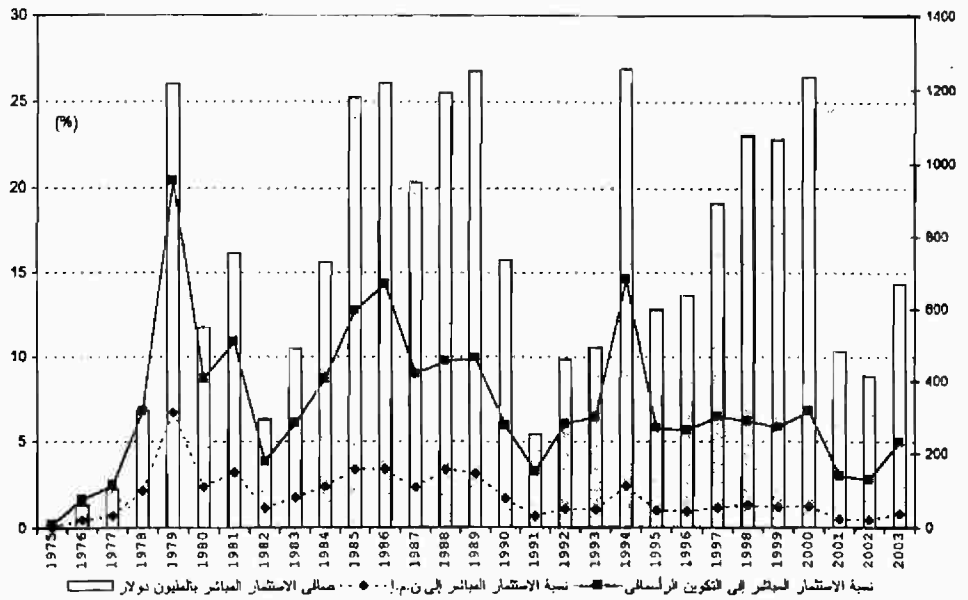

المصدر: جدول (٧-م-٧).

أما الأمر الثانى الذى أدى إلى تحقق فائض فى الحساب الرأسمالى والمالى فى الفترة ١٩٩٢/١٩٩٨ ، فهو تزايد الاستثمار المباشر . فقد زاد صافى الاستثمار المباشر من ٢٥٣ مليون دولار فى ١٩٩١ إلى ٤٥٩ مليون دولار فى ١٩٩٢ ، ثم تقلب زيادة ونقصاً حول خط اتجاه عام صاعد حتى بلغ ١٠٧٦ مليون دولار فى ١٩٩٨ . وكما يتضح من جدول (٧ــ م ــ٧) وشكل (٧ــ١٧) ، عادت نسبة الاستثمار المباشر إلى ن.م.أ إلى التزايد من ٠,٧% فى ١٩٩١ إلى ١,١% فى ١٩٩٢ ، وزادت زيادات يسيرة حتى بلغت ١,٣% فى ١٩٩٨ . أما نسبة الاستثمار المباشر إلى التكوين الرأسمالى الإجمالى ، فقد زادت هى الأخرى من ٣,٢% فى ١٩٩١ إلى ٦% فى ١٩٩٢ ، وظلت تدور حول هذا المستوى مسجلة ٦,٢% فى ١٩٩٨ . ومن الملاحظ أن سنة

١٩٩٤ قد شهدت زيادة كبيرة فى الاستثمار المباشر ، دفعت بنسبته إلى ن.م.أ إلى ٢,٤% واستعادت نسبته إلى التكوين الرأسمالى الإجمالى أقصى قيمة كانت قد سجلتها فى السنوات السابقة وهى ١٤,٣ فى ١٩٨٦ ، بل وزادت قليلاً عليها : ١٤,٦% فى ١٩٩٤ . ومن المعروف أن ١٩٩٤ قد شهدت البدء فى عمليات الخصخصة بحصيلة قدرها ٦٦٤ مليون دولار ، أخذت فى التزايد بعد ذلك حتى بلغت ٣٣٩٧ مليون دولار فى ١٩٩٧ ، ثم هبطت إلى ٢٣٦٠ فى ١٩٩٨[1] . ومن المعروف أن حصيلة بيع الشركات العامة للأجانب تعامل كاستثمار أجنبى مباشر ، مع أنها لا تمثل من الناحية الفعلية إضافة إلى رصيد رأس المال العينى ، وإنما تمثل مجرد انتقال لملكية أصل قائم من اليد الوطنية إلى أياد أجنبية .

والأمر الثالث الذى أسهم فى تحقيق فائض فى الحساب الرأسمالى والمالى هو ما ارتبط بمساهمة مصر فى حرب تحرير الكويت فى ١٩٩١ وبشروعها فى تنفيذ برنامج التثبيت والتكيف فى تلك السنة من إسقاط لنصف الديون الخارجية الرسمية المستحقة لدول نادى باريس وإعادة جدولة النصف الثانى . فقد أدى ذلك إلى تخفيف عبء سداد الديون من على كاهل الحساب الرأسمالى والمالى . وقد تعزز ذلك باتجاه السلطات المصرية إلى الحد من الاستدانة الخارجية . فبعدما كان الدين العام الخارجى قد بلغ ٤٥ مليار دولار حسب البنك الدولى (٣٠ مليار دولار حسب البنك المركزى المصرى) فى المتوسط للسنوات ١٩٨٧ــ ١٩٨٨ــ١٩٨٩ ، فإنه هبط فى ١٩٩١ إلى ٣٢,٦ مليار دولار حسب البنك الدولى (٢٧,١ مليار دولار حسب البنك المركزى المصرى) . وفى السنوات ١٩٩٢ــ١٩٩٨ دار الدين الخارجى حول متوسط سنوى قدره ٣١,٦ مليار دولار حسب البنك الدولى (٣٠,٤ مليار دولار حسب البنك المركزى المصرى)[2] .

(١) حسب البيانات المنشورة فى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، عدد فبراير ٢٠٠١ .

(٢) راجع الفصل السادس فى شأن تفاصيل تخفيض الدين الخارجى وإعادة جدولة جانب منه .

وبالرغم من أن السنة الأخيرة من تلك الفترة (١٩٩٨/٩٧) قد شهدت نزوحاً كبيراً إلى الخارج فى استثمارات الحافظة (٦٠٠ مليون دولار) ، وذلك تحت تأثير الأزمة المالية الآسيوية ، إلا أن رصيد الحساب الرأسمالى والمالى قد أظهر فائضاً . وكان العامل الحاسم هنا هو استمرار تدفق الاستثمارات الأخرى بمعدل كبير ، مما جعل هذا البند يحقق رصيداً موجباً بمقدار ٢,٣ مليار دولار .

د - الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٥: شهدت معظم سنوات تلك الفترة عجزاً فى الحساب الرأسمالى والمالى . ويرجع ذلك إلى تضخم الرصيد السالب لبند صافى الاستثمارات الأخرى ، مع حلول أجل سداد التسهيلات الائتمانية والقروض . كما يرجع إلى ظهور قيم سالبه لصافى استثمارات الحافظة فى عدد من السنوات ، دلالة على زيادة ما يسحب من هذه الاستثمارات على التدفق الجديد لها . ومما زاد الطين بلة أن الاستثمار المباشر قد تراجع خلال تلك الفترة من ١٠٦٥ مليون دولار فى ١٩٩٩ إلى ٢٣٧ مليون دولار فى ٢٠٠٣ حسب بيانات البنك الدولى ، أو من ٦٥٥ مليون دولار فى ١٩٩٩ إلى ٢٥١ مليون دولار فى ٢٠٠٤ حسب بيانات البنك المركزى . أما فى ٢٠٠٥ فقد تضخم بند الاستثمار الأجنبى المباشر (طبقاً لبيانات البنك المركزى) وذلك بالنظر إلى تعديل مشتملات هذا البند اعتباراً من تلك السنة بإضافة الاستثمار الأجنبى المباشر فى قطاع البترول (٢٦٣٨ مليون دولار) . لاحظ أن الجانب الأكبر من الفترة ١٩٩٩ــ٢٠٠٥ قد تميز بركود اقتصادى ملموس ؛ وهو ما يفسر جانباً من العجز الملاحظ فى الحساب الرأسمالى والمالى فى معظم سنوات تلك الفترة[1].

وفى هذه الفترة زاد الدين العام الخارجى من ٣٠,٩ مليار دولار فى ١٩٩٩ إلى ٣١,٤ مليار دولار فى ٢٠٠٣ ، وصاحب تلك الزيادة ارتفاع نسبة الدين الخارجى

(١) شهدت تلك الفترة أيضاً طرح السندات الدولارية السيادية بقيمة ١,٥ مليار دولار فى يوليو ٢٠٠١ . راجع الفصل السادس - القسم (٦ــ٥). وقد حل أجل سداد مجموعة من هذه السندات (٥٠٠ مليون دولار) فى يوليو ٢٠٠٠، كما حل أجل سداد المجموعة الأكبر (مليار دولار) فى يوليو ٢٠٠٥ . وقد أسهم ذلك فى تحقيق الرصيد السالب لبند الاستثمارات الأخرى فى ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ .

إلى ن.م.أ. من ٣٤,٧% إلى ٣٨,١% حسب بيانات البنك الدولى . أما حسب بيانات البنك المركزى ، فثمة زيادة فى الدين الخارجى من ٢٨,٢ إلى ٢٩,٩ مليار دولار فيما بين ١٩٩٩ و٢٠٠٥ ، مع انخفاض طفيف فى نسبة الدين الخارجى إلى ن.م.أ. من ٣١,٧% إلى ٣١,٢% .

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر ، فإن نسبته إلى ن.م.أ. قد هبطت من ١,٢% فى ١٩٩٩ إلى ٠,٨% فى ٢٠٠٣ . كما هبطت نسبته إلى التكوين الرأسمالى الإجمالى من ٥,٨% إلى ٥% فيما بين هاتين السنتين . ولاشك أن حالة الركود الاقتصادى التى شهدتها معظم سنوات الفترة ١٩٩٩ ــ ٢٠٠٣ تفسر جانباً من التراجع فى أداء الاستثمار الأجنبى المباشر . فهذا النوع من الاستثمار لا يتدفق على الاقتصادات الراكدة أو المتعثرة ، حتى إذا توسعت فى منحه الحوافز والتيسيرات . ولكنه يميل إلى التدفق بغزارة على الاقتصادات المنتعشة والتى تمكنت من تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى اعتماداً على قدراتها الذاتية ، أى اعتماداً على المدخرات والاستثمارات الوطنية . ومن أسف أن واضعى السياسة الاقتصادية المصرية لم يستوعبوا هذا الدرس بعد .

> إن الاستثمار الأجنبى ليس صانع نجاح فى الاقتصادات النامية بقدر ما هو وافد للمشاركة فى نجاح تنموى تحقق بفضل القدرات الوطنية ، وأصبح يشكل قوة جذب لهذا النوع من الاستثمارات .

والأمر الواضح فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى هو تعرضه لتقلبات عنيفة خلال فترة التحليل . فتلك السمة ظاهرة بجلاء فى جدول (٧ــ١٧) سواء فيما يتعلق بالقيم المطلقة للاستثمار الأجنبى المباشر أو بنسبة هذا الاستثمار إلى ن.م.أ. والتكوين الرأسمالى الاجمالى . ولكن التقلبات كانت أشد كثيراً فى حالة استثمارات الحافظة ، كما يظهر فى جدول (٧ــ م ــ١) . فهذه الاستثمارات المالية شديدة الحساسية للتغيرات فى الأوضاع الاقتصادية والسياسية ، وأصبحت تنتقل بسرعة مذهلة من

بلد إلى آخر بمجرد الضغط على أزرار الكمبيوتر . ولهذا يطلق عليها: الأموال الساخنة .

وسوف تكون لنا وقفات متعددة مع الاستثمار الأجنبى المباشر فى الفصل التاسع ، حيث نقارن النصيب المتواضع لمصر من هذا الاستثمار مع أنصبة بعض الدول النامية الأخرى ، لاسيما فى آسيا وأمريكا اللاتينية ، وحيث نقيِّم مقولات الليبرالية الاقتصادية الجديدة بشأن اجتذاب رأس المال الأجنبى فى ظروف العولمة ، وحيث نحدد الموضع السليم لهذا النوع من الاستثمار فى إطار الاستراتيجية البديلة التى نطرحها للتنمية فى مصر ـــ وهى استراتيجية التنمية المستقلة / المعتمدة على القدرات الذاتية للوطن .

٧-٨ الميزان الكلى والاحتياطيات الدولية وسعر الصرف:

المقصود بالميزان الكلى هو ميزان المدفوعات بأكمله . ويشير رصيد الميزان الكلى إلى الفائض أو العجز الكلى فى ميزان المدفوعات . وهو يحسب على أساس التغير فى الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزى . وتشتمل هذه الأصول على الذهب النقدى ووحدات حقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطى لدى صندوق النقد الدولى والإيداعات لدى المراسلين بالخارج والاستثمارات فى الأوراق المالية والأذون[1]. ونظراً لأن الكثير من عناصر ميزان المدفوعات يجرى تقديره بطرق قد تعوزها الدقة ، بحيث أن تقديرات هذه العناصر قد تكون أعلى أو أقل من حقيقتها ، فإن رصيد الميزان الكلى المحسوب بدلالة التغير فى الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزى قد يختلف بدرجة أو بأخرى عن مجموع رصيدى الحساب الجارى والحساب الرأسمالى والمالى بميزان المدفوعات . ولذا فقد جرى العرف على تضمين ميزان المدفوعات بنداً

(١) هذا هو التعريف الوارد فى : البنك المركزى ، النشرة الإحصائية الشهرية .

موازناً للزيادة أو النقص فى تقدير قيم العناصر المسجلة فيه . ويطلق على هذا البند "صافى السهو والخطأ"[1] .

التطورات فى الميزان الكلى والاحتياطيات الدولية:

وكما هو معروف فإن العجز فى الميزان الكلى يؤدى إلى تخفيض احتياطيات البلاد من النقد الأجنبى ، كما أن الفائض فى هذا الميزان يزيد من هذه الاحتياطيات . كما أن استمرار العجز فى الميزان الكلى ، واتجاهه إلى التزايد ، يزيدان من الضغوط على سعر صرف الجنيه المصرى ، مما قد يفضى فى نهاية المطاف إلى تخفيضه . ومن ثم ترتفع أسعار السلع المستوردة عند تقويمها بالجنيه ؛ وهو ما يغذى التضخم ويخل بالاستقرار النقدى. ويعمل الفائض فى الميزان الكلى فى اتجاه معاكس . فهو يزيد من الاحتياطيات ويخفف الضغوط على سعر صرف الجنيه المصرى .

ومن الملاحظ أن عنصر السهو والخطأ ذو وزن محسوس فى ميزان المدفوعات المصرى . فعندما ينسب هذا العنصر إلى مجموع رصيدى الحساب الجارى والحساب الرأسمالى والمالى (مع تجاهل الإشارة) ، نلاحظ أن هذه النسبة كانت أقل من ٢٠% فى ثلاث سنوات فقط من بين السنوات التسع والعشرين التى تشملها الفترة ١٩٧٧ــ٢٠٠٥ . كما تراوحت هذه النسبة بين ٢٠% و٥٠% فى عشر سنوات ، وزادت على ٥٠% فى ١٦ سنة (بحد أقصى ١٣٠٠% فى ١٩٧٩)[2]. وأسباب الخطأ فى التقديرات كثيرة . ولكن من المرجح أن جانباً كبيراً من الخطأ يقع فى تقديرات المتحصلات من السياحة الوافدة وفى تقديرات المدفوعات عن السياحة الخارجة (الحج ــ العمرة ــ العلاج ــ السياحة الترفيهية .. الخ) ، وكذلك فى تقدير تحويلات العاملين بالخارج وتقدير التدفقات الرأسمالية ، لاسيما التدفقات الخارجة .

---

(١) صافى السهو الخطأ = رصيد الميزان الكلى ــ مجموع رصيدى الحساب الجارى والحساب الرأسمالى والمالى . وفى الحالة الافتراضية التى تتميز بالدقة الكاملة ، يكون صافى السهو والخطأ صفراً ، ويكون :
رصيد الميزان الكلى = مجموع رصيدى الحساب الجارى والحساب الرأسمالى والمالى.

(٢) حسبت هذه النسبة من البيانات المعروضة فى جدول (٧ــ م ــ١) ، مع الاعتماد على بيانات البنك الدولى للفترة ١٩٧٧ ــ ١٩٩٨ ، وبيانات البنك المركزى المصرى للفترة ١٩٩٩ ــ ٢٠٠٥ .

كما أن جانباً آخر من الخطأ قد يرجع إلى احتجاز بعض المستحقات عن الصادرات من السلع والخدمات فى الخارج . وأيا ما كانت الأسباب ، فإن التضخم فى بند صافى السهو والخطأ أصبح يشكل ظاهرة لا يجوز السكوت عليها ، ومن الواجب أن تحظى هذه الظاهرة بنصيب وافر من البحث المتعمق[1] .

> يثير التضخم فى عنصر صافى السهو والخطأ الشكوك فى تقديرات عناصر ميزان المدفوعات ، ويعقد مهمة واضع السياسة ؛ ولذا فإن تدقيق أساليب تقدير هذه العناصر أصبح أمراً ملحاً .

وبالنظر إلى الميزان الكلى فى الفترة ١٩٩٧ــ٢٠٠٥ يلاحظ أنه كان فى حالة عجز فى ١٠ سنوات وفى حالة فائض فى ١٩ سنة . وقد توزعت سنوات العجز على العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين والنصف الأول من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين . وقد ارتبط العجز فى معظم السنوات العشر التى تحقق فيها بقصور الرصيد الموجب للحساب الرأسمالى والمالى عن تغطية الرصيد السالب للحساب الجارى[2] . وكان يتم تغطية الفرق بالسحب من الاحتياطيات الدولية . أما الفائض فكان مرجعه فى معظم السنوات زيادة الرصيد الموجب للحساب الرأسمالى والمالى على الرصيد السالب للحساب الجارى . وكان هذا الفائض يتجه لزيادة الاحتياطيات الدولية[3] .

ويتضح من شكل (٧ــ١٨) أن محصلة تأثير التطورات فى عناصر الميزان الكلى على الاحتياطيات الدولية لمصر كانت إيجابية . فثمة اتجاه عام صاعد بوتيرة ضعيفة

---

(١) راجع ما سبق ذكره فى هذا الشأن فى القسم (٧ــ١) .

(٢) بعض السنوات شهدت عجزاً فى الميزان الكلى ، وذلك بالرغم من تحقق مجموع موجب لرصيدى الحساب الجارى والحساب الرأسمالى والمالى . والسبب فى ذلك هو ظهور صافى السهو الخطأ بقيمة سالبة أكبر من هذا المجموع الموجب ، كما فى ١٩٩٨ و١٩٩٨ .

(٣) بعض السنوات تحقق فيها فائض فى الميزان الكلى ، وذلك بالرغم من عدم كفاية الرصيد الموجب للحساب الرأسمالى والمالى لتغطية الرصيد السالب للحساب الجارى ، أو لكون رصيد الحساب الرأسمالى والمالى مبالباً . ويرجع ذلك إلى وجود رصيد موجب لعنصر صافى السهو والخطأ أكبر من المجموع السالب لرصيدى الحساب الجارى والحساب الرأسمالى والمالى ، كما فى ١٩٨٥ و١٩٨٧ و٢٠٠٣ .

خلال الفترة من منتصف السبعينات حتى منتصف الثمانينات . ولكن وتيرة التصاعد اشتدت فى السنوات اللاحقة من ١٩٨٧/٨٦ حتى ١٩٩١/٩٠ ، وأصبحت الزيادات فى الاحتياطيات متسارعة بشكل ملحوظ منذ البدء فى تطبيق برنامج التثبيت والتكيف فى ١٩٩١ حتى ١٩٩٧/٩٦ ، حيث وصلت الاحتياطيات فى تلك السنة إلى أعلى مستوى وهو ٢٠,٣ مليار دولار، ومع حلول الركود الاقتصادى فى الفترة ١٩٩٨/٩٧ــ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، والتمسك بتثبيت سعر الصرف من جهة ، وحلول أجل الوفاء بعدد من الالتزامات الخارجية من جهة أخرى ، أدى السحب المستمر من الاحتياطيات إلى انخفاضها خلال تلك الفترة حتى هبط مستواها إلى ١٤ مليار فى ٢٠٠٢/٠١ . ومع استعادة النشاط الاقتصادى لبعض الانتعاش فى السنوات اللاحقة، تزايدت الاحتياطيات حتى اقتربت فى ٢٠٠٥/٠٤ من الذروة التى كان قد وصلت إليها فى ١٩٩٧/٩٦ : ٢٠,٣ مليار دولار . وحسب آخر الاحصاءات المتاحة ، فقد بلغت الاحتياطيات الدولية ٢٢,٩ مليار دولار ٢٠٠٦[1] .

وعندما يعبر عن الاحتياطيات بدلالة عدد شهور الواردات ، كما فى شكل (٧ــ١٩) يتضح حدوث ارتفاع ملحوظ فى عقد التسعينات بالمقارنة بالنصف الثانى من السبعينات وعقد الثمانينات . ففى المتوسط كانت الاحتياطيات تغطى ١٤,٨ شهراً من الواردات فى الفترة ١٩٩١/٩٠ ــ ١٩٩٧/٩٦ ، مقابل ١,٧ شهراً فى الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٩٠/٨٩ . غير أن الاحتياطيات تناقصت إلى متوسط ١١,٩ شهراً فى الفترة ١٩٩٨/٩٧ ــ ٢٠٠٢/٠١ ، ثم إلى متوسط عشرة شهور فى الفترة ٢٠٠٣/٠٢ ــ ٢٠٠٥/٠٤[2] .

---

(١) أرقام الاحتياطيات المذكورة فى هذه الفقرة مأخوذة من البنك المركزى ، كما فى جدول (٧ــ م ــ٨) . وهى تشير إلى صافى الاحتياطيات الدولية . أنظر هوامش ذلك الجدول للمزيد من التفاصيل بشأن التعاريف والاختلافات بين الاحتياطيات التى ترد فى نشرات البنك الدولى وتلك التى ترد فى نشرات البنك المركزى المصرى . والرقم الخاص بشهر مايو ٢٠٠٦ مأخوذ من : البنك المركزى المصرى ، النشرة الاحصائية الشهرية ، يونيو ٢٠٠٦ .

(٢) المتوسطات المذكورة محسوبة من بيانات البنك المركزى فى جدول (٧ــ م ــ٨) .

شكل (٧-١٨): الاحتياطيات الدولية الصافية بالمليون دولار

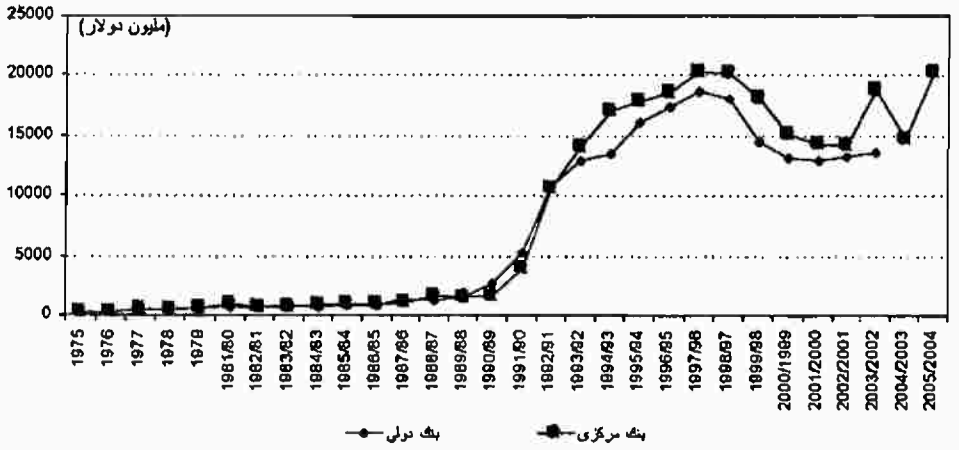

المصدر: جدول (٧-م-٨).

شكل (٧-١٩): عدد شهور الوردات التي تغطيها الاحتياطيات الدولية

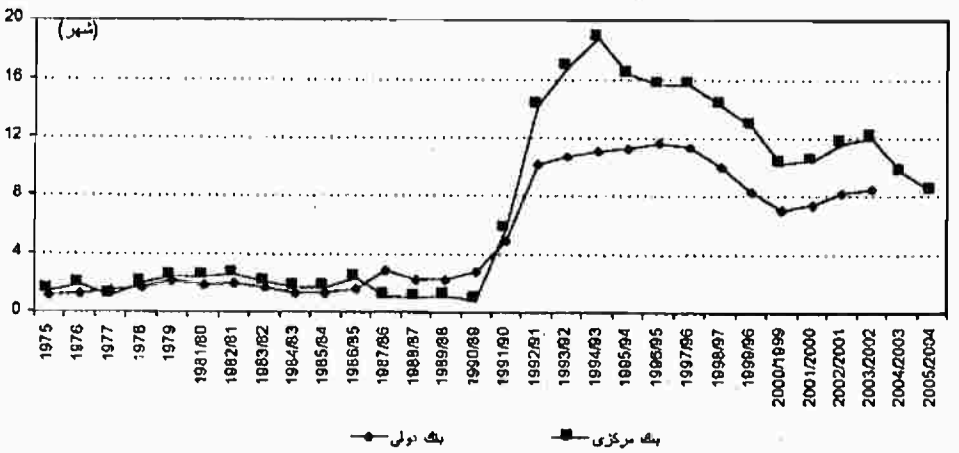

المصدر: جدول (٧-م-٨).

وبالرغم من التحسن الظاهر ـــ كاتجاه عام ـــ فى مؤشر الاحتياطيات الدولية ، إلا أنه لا يمكن أن يفسر على أنه يعنى تحسناً شاملاً فى أداء الاقتصاد المصرى . بالعكس ، فإن الأداء الإنمائى خلال فترة التحليل كان فى تراجع ، كما سبق إيضاحه فى الفصلين الرابع والخامس . كما أن الأداء التجارى الدولى لمصر لم يكن مواتيا خلال الجزء الأكبر من فترة التحليل . فحسبما يظهر مثلاً فى جدول (٧-١٢) وشكل (٧ـــ٢٠) ، ثمة اتجاه عام واضح لتدهور معدل التبادل الدولى المصرى خلال الفترة ١٩٨٠ـــ٢٠٠٢ ، وإن كانت قد تخللت تلك الفترة سنوات قليلة من التحسن فى هذا المعدل ، وهى السنوات ١٩٩٠ـــ١٩٩٢ . ومن المرجح أن هذا التحسن يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط ، حيث زاد سعر البرميل من ١٥,٢ دولار فى المتوسط خلال السنوات ١٩٨٦ـــ١٩٨٨ إلى ١٩,٢ دولار فى المتوسط خلال السنوات ١٩٨٩-١٩٩٢[1] . ويلاحظ ، من جهة أخرى ، أن جانباً من الاحتياطيات الدولية المتراكمة قد أتى من بيع أصول إنتاجية مصرية للأجانب فى إطار سياسة الخصخصة ، وليس من إضافة إلى الأصول الإنتاجية القائمة أو من ارتفاع بمعدلات الإنتاج والإنتاجية . كما أن تراكم الاحتياطيات قد ارتبط ـــ كما سبق ذكره ـــ بسياسة مكلفة لتعقيم التدفقات المالية الكبيرة التى جاءت فى ركاب تنفيذ برنامج التثبيت والتكيف ، لاسيما فى المرحلة الأولى منها (١٩٩١/٩٠ـــ١٩٩٧/٩٦) التى جلبتها سياسة تحرير / رفع سعر الفائدة على الجنيه المصرى . وأخيراً ـــ وليس آخراً ـــ أسهم فى زيادة الاحتياطيات فى بعض الفترات سياسة غير حكيمة للاقتراض الخارجى ، مثلما حدث عند طرح سندات دولاريه بقيمة ١,٥ مليار دولار فى الخارج فى يوليو ٢٠٠١ ، بدعوى أهمية التواجد المصرى فى الأسواق المالية الدولية .

لاحظ أخيراً أن تراكم الاحتياطيات من النقد الأجنبى وإن كان أمراً مرغوباً لمواجهة التقلبات فى الموارد الجارية للنقد الأجنبى وتجنب حدوث هزات كبيرة فى تدفق الواردات أو للحفاظ على قدر من الاستقرار فى سعر الصرف ، إلا أن تضخم هذه الاحتياطيات بما يجاوز هذه الأغراض قد لا يكون أمراً مستحباً لا من زاوية الكفاءة

(١) حسب متوسط سعر برميل النفط من البيانات الواردة فى جدول (٢ـــ١) بالفصل الثانى .

الاقتصادية ولا من زاوية الأولويات التنموية فى بلد تشتد حاجته إلى حشد كل الموارد الممكنة من أجل تجاوز التخلف والانطلاق على طريق التنمية الشاملة والمطردة[1].

جدول (٧-١٢): تطور معدل التبادل الدولى (رقم قياسى ٢٠٠٠=١٠٠)

السنة	معدل التبادل الدولى	السنة	معدل التبادل الدولى	السنة	معدل التبادل الدولى
١٩٨٠	٢١٤	١٩٨٨	٩٦	١٩٩٦	١١١
١٩٨١	٢٢٠	١٩٨٩	٩٥	١٩٩٧	١٠٨
١٩٨٢	٢٠٠	١٩٩٠	١٠١	١٩٩٨	٩٨
١٩٨٣	٢٠٠	١٩٩١	١٢٥	١٩٩٩	٩٧
١٩٨٤	١٩١	١٩٩٢	١٢٥	٢٠٠٠	١٠٠
١٩٨٥	١٨٨	١٩٩٣	١٢٣	٢٠٠١	٩٩
١٩٨٦	١٦٣	١٩٩٤	١٢٠	٢٠٠٢	٩٨
١٩٨٧	١١٧	١٩٩٥	١١٧		

المصادر والملاحظات:

معدل التبادل الدولى هو معدل تبادل المقايضة Net Barter Terms of Trade وهو حارج قسمة الرقم القياسى لأسعار الصادرات على الرقم القياسى لأسعار الواردات . والبيانات مأخوذة من World Bank, World Development Indicators 2005, CD - Rom، وهى غير متاحة قبل سنة ١٩٨٠ .

ففى منتصف التسعينات حيث بلغت الاحتياطيات ١٦,٤ شهراً من الواردات ، كان المتوسط العالمى لا يزيد على ٤,٢ شهراً ، وكان أعلى مستوى للاحتياطيات ٨,٢ شهراً وهو ما تحقق فى إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ولم يزد مستوى الاحتياطيات على ٥,٧ شهراً فى الدول متوسطة الدخل التى تنتمى إليها مصر . أى أن مستوى الاحتياطيات المصرى قد اقترب من ثلاثة أمثال المستوى المتوسط للدول متوسطة الدخل فى سنة ١٩٩٥ . وفى سنة ٢٠٠٠ ، حيث بلغت الاحتياطيات المصرية

(١) راجع فى هذا الشأن : رمزى زكى ، الاحتياطيات الدولية والأزمة الاقتصادية فى الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصرى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، حيث اقترح توجيه جانب من الاحتياطيات الدولية لمصر لتمويل المشروعات التنموية وكنت — و لم أزل — من أنصار هذا الاقتراح .

١٠,٤ شهراً من الواردات ، كان المتوسط العالمى وكذلك المتوسط للدول متوسطة الدخل لا يزيد على نصف هذا الرقم (٥,١ و٥,٧ شهراً على التوالى) ، بينما كان أعلى مستوى للاحتياطيات ٨,٥ شهراً ، وقد تحقق فى إقليم إفريقيا جنوب الصحراء . وفى سنة ٢٠٠٣ كان المتوسط المصرى للاحتياطيات (١٢ شهراً) أكبر من المتوسط العالمى (٨,٩ شهراً) بمقدار الثلث ، وأكبر من المتوسط للدول متوسطة الدخل (٨ شهور) بمقدار النصف[١] .

شكل (٧-٢٠): الرقم القياسي لمعدل التبادل الدولي (٢٠٠٠=١٠٠)

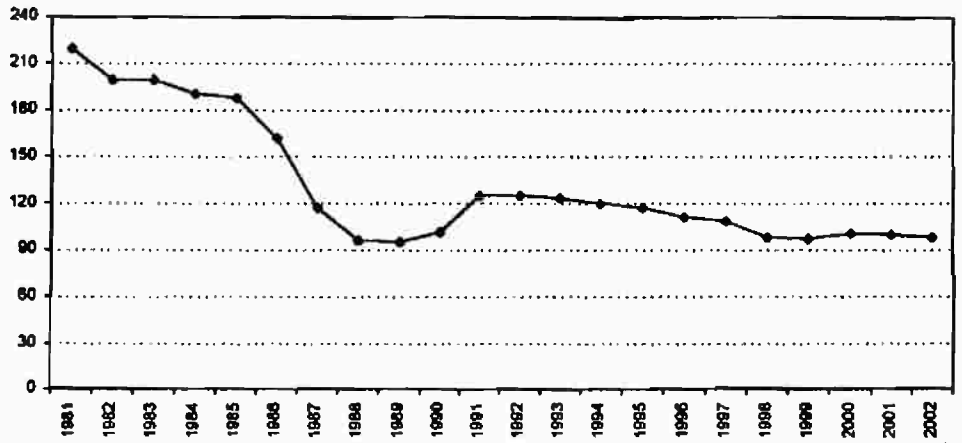

المصدر: جدول (٧-١٢).

تؤكد المقارنات الدولية تجاوز المستوى المصرى للاحتياطيات للحدود المعقولة بفارق محسوس ، وتشير إلى درجة غير مبررة من التحوط وإلى إهدار فرص جيدة للإسهام فى زيادة معدل النمو الاقتصادى باستخدام هذا الفارق .

(١) تقديرات الاحتياطى بدلالة عدد شهور الواردات فى الأقاليم المذكورة هنا مأخوذة من : البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ (CD-ROM) .

التطورات فى سعر الصرف:

ونختتم هذا القسم بالإشارة إلى تطورات سعر الصرف . لقد أدى ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد المصرى وقصور هذه القاعدة عن توفير صادرات بالحجم والقدرة التنافسية المناسبين لتغطية جانب كبير من احتياجات الدولة من الواردات ، إلى توليد ضغوط مستمرة على سعر الصرف . ونظراً لميل متخذ القرار حتى وقت قريب إلى تثبيت سعر الصرف والإعراض عن تعديله تمشياً مع التغيرات فى البيئة الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية ، فقد كان سعر الصرف الرسمى للجنيه بعيداً بدرجات متفاوتة عن سعره التوازنى فى السوق . وحسب البيانات المعطاة فى جدول (٧- م -٩) كان متوسط السعر المرجح[1] يزيد بنحو ١٤% على السعر الرسمى فى السنوات ٧٤ــ١٩٧٨ . وقد اتسعت الفجوة بين السعرين فى الفترة ١٩٧٩ــ١٩٨٨ حتى أصبح السعر المرجح أعلى من السعر الرسمى بنحو ٥٧% .

ومع الاتجاه للتقريب بين السعر الرسمى والسعر الحر فى أواخر الثمانينات ، وذلك بتخفيض السعر الرسمى ، وكذلك مع الاتجاه لتوحيد سعر الصرف اعتباراً من ١٩٩١ ، اقترب السعران الرسمى والمرجح وأصبحا متطابقين تقريباً فى النصف الأول من التسعينات . ولكن مع تزايد الضغوط على سعر الصرف ومعارضة الحكومة لتخفيضه بدعوى الحفاظ على ثقة المستثمرين ، لاسيما الأجانب منهم ، فى الاقتصاد المصرى ، عادت الفجوة بين السعر الرسمى وسعر السوق الحرة / السوداء للاتساع فى أواخر التسعينات وكذلك فى السنوات الأولى من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ، وبخاصة عقب تعويم سعر الصرف فى نهاية يناير٢٠٠٣ . لكن السعر عاد للاستقرار حول ٥٧٥ قرشا للدولار فى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ .

وكما يتضح من جدول (٧ــ م ــ٩) ، فإن متوسط سعر الصرف فى الفترة ١٩٧٩ــ١٩٨٨ (٧٠ قرشا للدولار أو ١٤٢,٦ سنتا للجنيه) قد هبط إلى ما لايزيد

(١) متوسط سعر الصرف المرجح هو الوسط الحسابى لأسعار الصرف المختلفة التى كان يجرى بها التعامل فى سنوات تعدد أسعار الصرف ، مع الترجيح بالأوزان النسبية لمعاملات النقد الأجنبى بالأسعار المختلفة .

على ٥٦% من مستواه فى ١٩٧٤ (أو فى الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨) . وفى العام ١٩٩٠ كان سعر الصرف قد هبط إلى٢٥% من مستواه فى ١٩٧٤ . وبعد توحيد سعر الصرف ١٩٩١ ، وفى إطار برنامج التثبيت الاقتصادى ، كان متوسط سعر الصرف فى التسعينات (١٩٩١ــ١٩٩٩) قد هبط إلى ١١,٥% من مستواه فى ١٩٧٤ . وبحلول العام ٢٠٠٥ ، كان سعر الصرف قد فقد ٩٣% من قيمته فى ١٩٧٤ ، إذ أن القيمة المقابلة للجنيه قد هبطت من ٢,٦ دولاراً فى ١٩٧٤ إلى ١٧,٧ سنتاً فى ٢٠٠٥ . وحتى إذا قصرنا المقارنة على الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٥ ، فسوف نلحظ أن الجنيه قد فقد ٤٥% من قيمته الدولارية ، حيث هبط من ٣١,٩ سنتاً إلى ١٧,٧ سنتاً فيما بين بداية هذه الفترة ونهايتها . وهو ما يشير إلى أن حزمة سياسات التثبيت والتكيف ، وما صاحبها من إجراءات للإصلاح الاقتصادى ، قد عجزت عن تصحيح الخلل الهيكلى فى الجهاز الإنتاجى المصرى ، مثلما عجزت عن تنمية الصادرات المصرية وزيادة تنافسيتها بدرجة محسوسة .

وكما سبقت الإشارة ، ارتبطت سياسة تثبيت سعر الصرف بإهدار جانب كبير من الاحتياطيات الدولية لمصر . كما أدى فقدان الثقة فى الجنيه المصرى ، واضطراب أوضاع الاقتصاد المصرى . فى السبعينات وحتى بدء برنامج التثبيت ، إلى الهروب من الجنيه إلى العملات الأجنبية ، وبخاصة الدولار ، كمخزن للقيمة . وهو ما يعبر عنه بارتفاع معدل الدولرة ، أى ارتفاع نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى السيولة المحلية . فكما يظهر فى جدول (٧ــ م ــ٩) ارتفعت نسبة الدولرة من حوالى ١٥% فى ١٩٧٦ لتصل إلى ٣١% فى ١٩٨١ ، ثم إلى ٤٠% فى ١٩٨٨ . وفى عام ١٩٩٠ و١٩٩١ اقتربت النسبة كثيراً من نصف السيولة المحلية . ولكن الرفع الكبير لسعر الفائدة على الجنيه المصرى فى السنوات الأولى لبرنامج التثبيت أدى إلى تحول كبير فى تفضيلات المودعين ما بين الجنيه والعملات الأجنبية ، لاسيما الدولار . وعلى ذلك فقد أخذ معدل الدولرة فى الهبوط من ٤٨% فى ١٩٩١ إلى ٢٣% فى ١٩٩٦ ، ثم إلى ١٧% فى ١٩٩٩ . غير أن اتجاهات الدولرة أخذت دفعة جديدة مع تراجع أسعار الفائدة على الجنيه ، ومع تجدد أزمات النقد الأجنبى فى السنوات ٢٠٠٠-

٢٠٠٤ ، حتى بلغ معدل الدولرة ٢٨,٥% فى ٢٠٠٤ . وبالرغم من انخفاض هذا المعدل إلى مستوى ٢٤,٦% فى ٢٠٠٥ مع الاستقرار النسبى فى سعر الصرف وتزايد الاحتياطيات ، إلا أن هذا المستوى لا يختلف عن نظيره الذى كان سائداً فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات (٢٥% فى الفترة ١٩٧٧ـ١٩٨٤) .

وهكذا لم تزل الثقة ضعيفة فى الجنيه المصرى بالقياس إلى العملات الأجنبية عموماً والدولار خصوصاً ، ولم تزل أوضاع سوق الصرف الأجنبى فى مصر تتسم بالهشاشة . وهذا ليس بالأمر الغريب طالما أن الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى لم تزل قائمة ، ولم يفلح فى حلها التحول إلى سياسات اقتصاد السوق المنفتح . فهذا التحول ليس فى الحقيقة سوى تحول إلى اقتصاد سوق متخلف ، مرتكز على قاعدة طبقية من الرأسمالية ضئيلة الحجم قليلة النضج ، ومنفتح على الاقتصاد العالمى قبل الأوان ، أى قبل اكتسابه قدرات إنتاجية ومزايا تنافسية تؤهله لخوض غمار المنافسة الشرسة التى تميز المرحلة الراهنة من العولمة . وسوف تكون لنا عودة للنظر فى هذه القضايا بشئ من التفصيل فى الفصل التاسع .

خاتمة:

يجسد ميزان المدفوعات المصرى الضعف المزمن فى الأسس التى يقوم عليها الاقتصاد المصرى وفى هيكلة الإنتاجى . ومن أبرز ملامح هذا الضعف ضيق القاعدة الإنتاجية وانخفاض مستوى كفاءتها وارتفاع مستوى هشاشتها ، وارتكاز جانب كبير منها على الموارد الطبيعية وارتفاع نسبة الدخل المتحصل من مصادر ريعية إلى الدخل القومى ، وضآلة القطاع الصناعى مع تواضع النصيب النسبى للصناعات التحويلية المستندة إلى مزايا تنافسية يمكن الاعتداد بها . أضف إلى ذلك الميل الكامن فى الاقتصاد المصرى إلى تبديد قسم مهم من الفائض الاقتصادى فى استهلاك واستيراد منتجات يمكن الاستغناء عنها فيما لو صح العزم على اختراق أسوار التخلف والانطلاق على طريق التقدم . ويترتب على هذه الملامح ازدياد تبعية مصر ، أى ازدياد اعتمادها على الخارج فى تدبير نسبة غير يسيرة من مستلزمات الاستثمار والإنتاج والسلع

الاستهلاكية من جهة ، وارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد الوطنى وحساسيته الشديدة للصدمات الخارجية من جهة أخرى .

لقد كانت هذه الأوضاع نتاجاً طبيعيا للخطى المتسارعة التى قطعتها مصر على طريق تحرير تجارتها الخارجية ومعاملاتها الرأسمالية ، وعلى طريق تعريض الكثير من قطاعاتها الإنتاجية والخدمية لمنافسة غير متكافئة مع المنتجات والاستثمارات الأجنبية . كما كانت هذه الأوضاع نتاجاً طبيعياً لتقليص الدور الإنمائى للحكومة وتراجع التخطيط والتحول إلى اقتصاد السوق القائم على طبقة رأسمالية محدودة الحجم ذات ميل مرتفع للكسب الطفيلى والارتباط بالرأسمالية الأجنبية ، وعلى درجة منخفضة من النضج لا تمكنها من بلورة مشروع وطنى للتنمية الشاملة لمصر ، ناهيك عن اضطلاعها بدور رئيسى فى تنفيذ مثل هذا المشروع إن وُجد أصلاً .

إن جملة السياسات الاقتصادية التى اتبعت فى الفترة من ١٩٧٤ حتى الآن لم تفلح فى علاج الاختلالات فى الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى ، كما أنها لم تنجح فيما استهدفته من زيادة اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . والأدلة على ذلك كثيرة من واقع تحليلات هذا الفصل ، نوجزها فى النقاط التالية :

(١) لقد بقى الميزان التجارى فى حالة عجز مزمن . وبالرغم من أن ميزان الخدمات كان يحقق فائضاً فى معظم سنوات فترة التحليل ، إلا أن هذا الفائض لم يكن يكفى لتغطية العجز فى الميزان التجارى . ولذا فقد كان ميزان السلع والخدمات فى حالة عجز حتى بعد إضافة دخل الاستثمار إلى الخدمات ، وحتى فى السنوات التى تحقق فيها فائض فى ميزان دخل الاستثمار .

(٢) لم تزل الموارد الطبيعية هى العنصر المهيمن على الهيكل السلعى للصادرات : المنتجات الزراعية والغذائية فى أول فترة التحليل والبترول فى الجزء الأكبر منها . وبقى دور الصادرات الصناعية محدوداً . وعموماً كان الأداء المقارن لمصر (مع دول نامية أخرى) فى مجال تصدير المصنوعات ضعيفاً للغاية . ويظهر

الضعف بشكل صارخ فى مجال تصدير المصنوعات ذات المحتوى التكنولوجى الرفيع .

(٣) تناقص الوزن النسبى لواردات الغذاء والسلع الزراعية بشكل محسوس ، وانخفض الوزن النسبى للمصنوعات بشكل طفيف . كما ارتفعت الأهمية النسبية لواردات الوقود لدرجة أن ميزان المدفوعات البترولى قد حقق عجزاً فى الثلاث سنوات ٩٩/٢٠٠٠ و٢٠٠٠/٢٠٠١ و٢٠٠١/٢٠٠٢ . وهو ما يثير القلق بشأن أمن الطاقة فى مصر ؛ الأمر الذى أدى ببعض المراقبين إلى التحذير من تصدير الغاز الطبيعى من جهة ، وإلى المطالبة بإحياء البرنامج المصرى لإنتاج الطاقة النووية من جهة أخرى .

(٤) على خلاف ما استهدفته سياسة الانفتاح من إقامة مناطق حرة تزيد من الصادرات وتسهم فى زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبى ، أسفرت تجارة هذه المناطق مع العالم الخارجى عن عجز مزمن استنزف جانباً من الموارد المحدودة للنقد الأجنبى ، وذلك بالرغم مما تمتعت به المشروعات المقامة فى هذه المناطق من حوافز وتيسيرات سخية .

(٥) اتسم التوزيع الجغرافى لتجارة مصر السلعية بالتركز الشديد لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة . وقد أصبحت الولايات المتحدة أكبر دولة مستوردة للمنتجات المصرية وأكبر دولة مصدرة إلى مصر ، كما أصبح الاتحاد الأوروبى أكبر تجمع متاجر مع مصر . أما التجارة مع الدول العربية ، فلم تزل محدودة . كما تراجعت تجارة مصر مع الدول الأفريقية إلى مستوى شديد الانخفاض .

(٦) ثمة تباينات شديدة فى معدلات نمو الصادرات والواردات السلعية عبر الزمن . كما أن فائض ميزان الخدمات تعرض لدرجة مرتفعة من التقلب . ولذا فإن نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات قد اتسمت بالتقلب الشديد خلال فترة التحليل . كما تعرضت الموارد الرئيسية للنقد الأجنبى لدرجة عالية من التذبذب .

(٧) حدث تغير ملحوظ فى هيكل الموارد الرئيسية للنقد الأجنبى بين ١٩٧٥ و٢٠٠٣ . فقد تراجعت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية . واتسمت مساهمة الصادرات الصناعية بركود نسبي . كما انخفضت نسبة مساهمة المعونات الأجنبية . وطرأت زيادة محدودة على نسبة مساهمة تحويلات العاملين بالخارج ، وزيادة ملموسة فى الموارد من تصدير البترول ومن رسوم العبور فى قناة السويس . وفى مطلع القرن ٢١ أصبح ترتيب الموارد السبعة الرئيسية للنقد الأجنبى كالتالى : ١ــ السياحة ، ٢ــ تحويلات العاملين ، ٣ــ البترول ، ٤ــ قناة السويس ، ٥ــ صادرات المصنوعات ، ٦ــ المعونات ، ٧ــ الصادرات الزراعية . بعبارة أخرى ، فإن الموارد من المصادر الطبيعية / الريعية هى المهيمنة على هيكل موارد النقد الأجنبى .

(٨) تراجع الوزن النسبى للدول العربية ، وازداد الوزن النسبى للدول الغربية ، كمصدر لتحويلات العاملين . وبحلول العام ١٩٩٩/٩٨ اصبحت ٤٥% من هذه التحويلات تأتى من الدول الغربية ، وقد زادت هذه النسبة إلى ٥٨,٤% فى ٢٠٠٥/٠٤ ، مما يعنى أن نصيب الدول الغربية قد زاد على نصيب الدول العربية بفارق ملحوظ . كما اقتربت المساهمة الأمريكية فى تحويلات العاملين (٣٧,٤%) كثيراً من إجمالى المساهمات العربية فيها (٤١,٦%) .

(٩) لم تزل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر محدودة ، حيث لم تتولد بعد قوى جذب شديدة لهذه الاستثمارات من خلال ارتفاع معدلات الادخار المحلى ومعدلات الاستثمار الوطنى . فالمستثمر الأجنبى ليس صانع نجاح فى الاقتصادات النامية ، بقدر ما هو وافد للمشاركة فى نجاح تنموى قد تحقق بالفعل بفضل القدرات الوطنية ، وأصبح يشكل عامل جذب ملموس للاستثمارات الأجنبية . أما استثمارات الحافظة من جانب الأجانب فلم تزل ضعيفة هى الأخرى . وإجمالاً فإن الاستثمار الأجنبى فى مصر يتسم بدرجة عالية من التقلب ، سواء أكان استثماراً مباشراً أم استثماراً مالياً .

(١٠) تعرض سعر الصرف لضغوط شديدة خلال فترة التحليل ، هبطت بقيمته مقابل الدولار هبوطاً شديداً . وبحلول العام ٢٠٠٥ كان الجنيه المصرى قد فقد

٩٣% من قيمته مقابل الدولار فى ١٩٧٤ . وقد أسهم هذا التدهور فى بروز ظاهرة الدولرة فى الثمانينات ومطلع التسعينات . وبالرغم من الانخفاض الكبير فى معدل الدولرة عقب تنفيذ برنامج التثبيت فى ١٩٩١ ، إلا أن ثمة دلائل على عودة هذا المعدل للارتفاع منذ عام ٢٠٠٠ .

(١١) زادت الاحتياطيات الدولية لمصر بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٩١ ، ووصلت إلى ذروة أولى فى ١٩٩٧/٩٦، ثم إلى ذروة ثانية - بعد سنوات من الانخفاض - فى ٢٠٠٦ . ولما كان الأداء الإنمائى وكذلك الأداء التجارى متواضعاً ، بل ومتراجعاً فى فترة التحليل ، خاصة بدلالة التغيرات فى معدل التبادل الدولى ، ولما كان جانب من الاحتياطى قد تأتى من اتباع سياسة عالية الكلفة لتعقيم التدفقات الرأسمالية فى بداية برنامج التثبيت ، ولما كان جزء مهم من الاحتياطيات قد جاء من بيع أصول إنتاجية مصرية للأجانب ، فلا يمكن أن ينظر إلى تزايد الاحتياطيات على أنه قرينة على تحسن الأداء الاقتصادى المصرى . ومن جهة أخرى مالت مصر إلى الاحتفاظ باحتياطيات كبيرة بدلالة عدد شهور الواردات ، مما يشير إلى درجة عالية من التحوط أدت بدورها إلى تعطيل جزء مهم من موارد النقد الأجنبى وحجبه عن المساهمة فى الإنتاج والتنمية .

(١٢) وبالرغم من كثرة الإجراءات والسياسات الانفتاحية والتحريرية التى اتخذتها السلطات المصرية منذ ١٩٧٤ ، فإن درجة اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى لم تزد . فطبقاً لأربعة من ستة مؤشرات للاندماج ، تبدو مصر فى ٢٠٠٣ أقل اندماجاً فى الاقتصاد العالمى مما كانت عليه فى ١٩٩٠ . كما أن درجة اندماجها تبدو أقل من المتوسط المسجل لمجموعة الدول النامية . وهذا ليس بالأمر الغريب فى ضوء الخبرات الدولية . فالاندماج فى الاقتصاد العالمى هو محصلة النجاح فى مجالى النمو والتنمية ، وليس شرطاً مسبقاً لهذا النجاح كما يفترض واضعو السياسات الاقتصادية والتنموية فى مصر .